البنك المركزي العراقي
دائـرة الإحصاء والأبحـاث
قسم بحوث السوق المالية



التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق
لعـــام 2015

رئيس وأعضاء
مجلس إدارة البنك المركزي العراقي
2015 / 12 / 31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن إسماعيل
المحافظ وكالة

الأعضاء

السيد زهير علي أكبر
نائب المحافظ وكالة

الدكتور أحمد بريهي علي
خبير اقتصادي

السيد عبد الرحمن صالح رشيد
مدير عام فرع السليمانية

السيد إحسان شمران الياسري
مدير عام الإصدار والخزائن

السيد خالد شوكت علي
مدير عام فرع البصرة

السيد نوار دهام مطر الزبيدي
خبير قانوني

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي

المحتويـــات

	اســـم الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
2	ملخص التقرير السنوي	12 - 3
3	اولا : تطور المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في العراق لعـام 2015	32 - 13
4	ثانيا : البنية التحتية للجهاز المصرفي في العراق لعام 2015	38 - 33
5	ثالثا : نشاطات مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي العراقي لعام 2015	40 - 39
6	رابعا: نشاطات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي لعام 2015	47 - 41
7	خامسا: ادارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2015	49 - 48
8	سادسا: مركز الدراسات المصرفية	51 - 50
9	سابعا: التطور التقني في المصارف العراقية	55 - 52
10	ثامنا: المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي	73 - 56

قائمة الجداول

1	جدول (1) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي لعام 2015	
2	جدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي لعام 2015	
3	جـدول (3) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2015	
4	جدول (4) نسبة السيولة لعام 2015	
5	جدول (5) النظام المصرفي الشامل	

المقدمة

يُعدُّ الاستقرار المالي من وجهة نظر البنك المركزي بانه الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره ، إذ أن استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع ، أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية، أو نتيجة نمو مخاطر القطاعات المقترضة من هذا القطاع إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية ، وعليه فإن الإضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار النقدي بشكل خاص الذي يمثل جوهر عمل البنك المركزي العراقي وهدفاً اساسياً من أهدافه المنصوص عليها في أحكام قانونه رقم (56) لسنة 2004.

لقد قام البنك المركزي العراقي بالمساهمة الفاعلة في تقوية أداء القطاع المصرفي بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية لتوسيع أنشطته وتطوير خدماته، مما عزز من استقرار القطاع المالي في العراق باعتباره يمثل أكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عمل المصارف في تحمل مخاطر الوساطة المالية وفي تنفيذ عمليات التسوية للمدفوعات، وركز البنك المركزي العراقي على سياسة التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي، وايجاد نظام مدفوعات وطني فعال ومتطور، إضافة إلى الواجبات والمهام والصلاحيات التي يتمتع بها البنك المركزي وقدرته الدائمة على التدخل في مؤسسات الجهاز عبر ما يمتلكه من أدوات نقدية ورقابية .

استمراراً لنهج البنك المركزي العراقي في توفير قاعدة معلوماتية واسعة ودقيقة لجميع نواحي الاقتصاد الوطني، ولكون استقرار القطاع المالي يأتي في أولويات عمل البنك المركزي وأهدافه، جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المالي في العراق وزيادة متانته وقدرته على استيعاب الصدمات السلبية الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ، والتي قد تهدد استقراره وتطوره والاستعداد للتصدي لها.

ملخص التقرير السنوي
للاستقرار المالي في العراق لعام 2015

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على أساس التنافس في السوق ، وتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية واتاحة فرص العمل والابقاء على معدلات تضخم منخفضة وتأمين نظام فعال وسلس للمدفوعات ، إضافة إلى قيامه بجمع وتبويب الإحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية وكمستشار مالي للدولة، فضلا عن دعم وتنسيق جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وإن هذه الفعاليات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

وعلى هذا الأساس استعرض التقرير أهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي واستقراره في العراق خلال عام 2015 من خلال هدفين رئيسين:

الأول: استمرار الرقابة الإشرافية على المصارف والشركات المالية غير المصرفية بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في الأداء والمخاطر ومعالجة المخالفات والمشاكل التي تواجهها.

الثاني : توفير منظومة علاجية تسعى إلى احتواء الازمات بمختلف أنواعها والإسراع في اتخاذ الإجراءات الهادفة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

ويعمل البنك المركزي العراقي على وفق البيئة التشريعية المتمثلة بالقوانين والانظمة التالية كواحدة من متطلبات ذلك الاستقرار:

يقوم البنك المركزي العراقي بشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والتعليمات المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، انطلاقاً من ستراتيجية البنك المركزي العراقي الرامية إلى اتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية ، واستكمالاً للجهود التي يبذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، ويعمل البنك المركزي وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي.

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي على استخدام نسب قانونية ومعيارية.

ونبين في أدناه أهم مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف والمؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العاملة في العراق والدوائر المعنية في البنك المركزي العراقي:

- يوضح جانب الموجودات في الميزانية العمومية كيفية استثمار الأموال في الموجودات لتنفيذ عمليات المصرف أو الشركة ، وتقسم الموجودات إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخدامها وطبيعتها، حيث ، سجل إجمالي الموجودات في نهاية عام 2015 (222.9) ترليون دينار بنسبة انخفاض (1.7%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2014 البالغ (226.8) ترليون دينار ، وتشكل نسبة (115.8%) من الناتج المحلي الإجمالي.

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90%) من إجمالي الموجودات للمصارف كافة ، إذ بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (10%) في عام 2015، وانخفض رصيد الموجودات الحكومية إلى (200.5) ترليون دينار بأنخفاض مقداره (4) ترليونات دينار بنسبة انخفاض (2%) مقارنة بعام 2014 البالغ رصيدها (204.5) ترليون دينار ، بينما ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة إلى (22.4) ترليون دينار بنسبة ارتفاع (0.4%) مقارنة بعام 2014 البالغ رصيدها (22.3) ترليون دينار.

- إن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات المصرفية المتمثلة في الإجراءات القانونية التي تفرضها السلطات النقدية ، وأيضا ارتفاع المنافسة بين المصارف في الداخل والخارج وارتفاع معدلات الديون المشكوك في تحصيلها البالغة قرابة (3,079.7) مليار دينار التي شكلت عبئاً على الاستقرار المالي لعام 2015، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (67.1%) البالغة (2,067.5) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (32.9%) البالغة (1,012.2) مليار دينار ، مما أدى إلى زيادة اهتمام النشاط المصرفي نحو إدارة الموجودات والعمل على رفع كفاءتها.

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2015 زيادة نسبتها(7.9%) ليبلغ (36.8) ترليون دينار(بضمنه الائتمان الممول مركزياً) ، بعد أن كان (34.1) ترليون دينار عام 2014 ، موزعة بنسبة (38.9%) لقطاع خدمات المجتمع ، و(14.27%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق ، و (22.86%) لقطاع التشييد والبناء ، و(6.52%) لقطاع الصناعة التحويلية ، و(5.55%) لقطاع الزراعة والصيد ، و (5.94%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، و(2.22%) لقطاع الماء والكهرباء والغاز ، و(3.61%) لقطاع التمويل والتأمين ، و(0.11%) لقطاعي التعدين والعالم الخارجي، ومع ذلك فإن هذه النسبة تُعدُّ ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.

- بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2015 (13) ترليون دينار، توزعت ما بين أدوات الاستثمار العراقية بمبلغ (10.1) ترليون دينار و(2.9) ترليون دينار للاستثمارات الاجنبية، والتي ساهمت بمجملها بنسبة (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وشكلت الاستثمارات العراقية للمصارف الحكومية (90.7%) حوالات خزينة الحكومة العراقية و(9.3%) أسهم واستثمارات أخرى ، في حين كانت حصة المصارف الخاصة (76.1%) حوالات خزينة الحكومة العراقية و (23.9%) أسهم واستثمارات أخرى ، وكان مبلغ الاستثمارات الأجنبية (2.9) ترليون دينار ، منها (2.6) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (0.3) ترليون دينار للمصارف الخاصة.

- تُعدُّ الودائع أهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغ رصيدها (64.3) ترليون دينار بنسبة (28.9%) من اجمالي المطلوبات لعام 2015، مقابل (74.1) ترليون دينار في عام 2014 أي بانخفاض(9.7) ترليون دينار بنسبة (13.3%).

بلغ إجمالي رصيد الودائع الجارية (46.3) ترليون دينار لدى المصارف كافة ، شكلت (39.6) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (6.7) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة ، وبلغ رصيد ودائع التوفير (9.6) ترليون دينار ، منها (7.7) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (1.9) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة ، بينما بلغ رصيد الودائع الثابتة (8.4) ترليون دينار ، منها (7.8) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (556.9) مليار دينار لدى المصارف الخاصة.

بالرغم من ارتفاع معدل أسعار الفائدة الادخارية والثابتة للمدد (سنة وسنتين وأكثر من سنتين) بالعملة العراقية والاجنبية خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014 ، إلا أنّ هناك ترديا في الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب سيطرة داعش على المحافظات الغربية ومحافظتي نينوى وديالى وانخفاض أسعار النفط ، وزيادة سحوبات ودائع الجمهور وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج ، وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (840) فرعاً في مختلف محافظات العراق بانخفاض مقداره (194) فرعاً مصرفياً عن عام 2014 البالغ (1034) ، الذي أدى إلى انخفاض الكتلة النقدية إلى (65.4) ترليون في نهاية عام 2015 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (72.7) ترليون دينار في نهاية عام 2014 ، فضلا عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الأغراض الاقتصادية المحلية والخارجية إلى (44.3) مليار دولار أي بانخفاض مقداره (10.2) مليار دولار مقارنة بعام 2014 ، واستمرت ودائع القطاع الحكومي محافظة على مرتبتها الأولى بنسبة (63.3%) من إجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (36.7%) لعام 2015.

وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدن والرشيد حيث بلغت (4% ـ 11%) على الترتيب، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (15% – 536%) ، إلا أن النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرً لأنها مضمونة (100%) من جانب الحكومة .

وشكلت الودائع القطاع* الخاص (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (10.3%) من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2015 التي تبلغ (19.9) ترليون دينار ، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي الذي لايساعد في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

- بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية

– نمت رؤوس أموال المصارف في العراق من (9.1) ترليون دينار في عام 2014 إلى (10.1) ترليون دينار في عام 2015، إذ ارتفعت لمدة المقارنة بمقدار (1) ترليون دينار ، مسجلة نسبة (5.2%) من الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أن هذا الارتفاع يعد ضئيلاً أمام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة ، حيث لم تصل رؤوس أموال مصرف الرافدين إلى (400) مليار دينار ، ومصرف الرشيد إلى (300) مليار دينار، والاختصاصية إلى (200) مليار دينار تنفيذاً لقرار اللجنة الاقتصادية في كتابها المرقم 341 والمؤرخ في 2008/3/31 ، إذ مازال رأس مال مصرف الرافدين (126) مليار دينار ومصرف الرشيد (50) مليار دينار والمصارف الاختصاصية (325) مليار دينار، بينما واصلت (3) مصارف خاصة بزيادة رؤوس أموالها ليصل الحد الأدنى إلى (250) مليار دينار، وبهذا بلغ عدد المصارف (26) مصرفا في نهاية عام 2015 استوفى أغلبها متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقرر من قبل البنك المركزي العراقي ، في حين مازال (27) مصرفاً لم يحقق الزيادة المطلوبة ، لعدم قدرة البعض منها على تنفيذ اعمام البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رؤوس أموالها على وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لتمثل هذه الزيادة الركيزة الاولى من ركائز معيار بازل (2).

إلاّ أن نسبة إجمالي رؤوس أموال (المصارف الخاصة) والقيمة السوقية لأسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ (2.8%)* ، (1.8%)* على الترتيب وأن هذه النسبة مازالت متدنية وتدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي.

* التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 (ص77 ، ص78) الصادر عن سوق العراق للأوراق المالية

بلغت نسبة رؤوس أموال المصارف المساهمة (المصارف الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي (4.1%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (1.1%) وهي الأكثر ضآلة مقارنة بنسبة المصارف الخاصة ، إي بنسبة إجمالية لرؤوس الأموال للمصارف كافة (5.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثاً لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

- وفي ما يخص نسبة كفاية رأس المال,يلاحظ أن كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية بشكل خاص مصرف الرافدين أقل من النسبة القانونية البالغة *(12%) في حين بلغت لدى غالبية المصارف الخاصة أكثر من (60%) وذلك لتحفظ الأخيرة عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) ، ويشير ذلك إلى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار الأمن والسليم . وبناءً عليه تعد المصارف الحكومية في منحها* الائتمان على وفق النسب العالية المشار إليها أعلاه مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

شهد عام 2015 تأسيس أول مصرف إسلامي حكومي في العراق تزامناً مع إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (43) 2015 .

ويتكون هيكل الجهاز المصرفي الإسلامي في العراق من مصرف حكومي واحد هو مصرف النهرين الإسلامي و(8) مصارف خاصة إضافة إلى مصرفين عربي وأجنبي ، فيما بلغ مجموع فروع المصارف الإسلامية العاملة بالعراق (94) فرعاً في نهاية عام 2015 موزعة بواقع (31) فرعاً في بغداد و(63) فرعاً في المحافظات، وتوزعت فروع المصارف الإسلامية بين (4) فروع لمصارف حكومية و(86) فرعاً لمصارف خاصة و(4) فروع لمصارف عربية وأجنبية.

- يأمل من خلال المشاركات الأجنبية قيام المصارف التي حصلت فيها مشاركة باستخدام تقنيات وأنظمة الصيرفة الحديثة ومنها اصدار بطاقات الائتمان والصرافات الآلية ونقاط البيع، وتطوير وسائل الدفع الأخرى ، ولكن نشاط المصارف المشاركة مازال محدوداً جداً في هذا المجال ولايرقى إلى مستوى الطموح ، كما أن مشاركتها في رؤوس أموال المصارف العراقية مازالت بسيطة، ولا توازي جهود وتطلعات البنك المركزي العراقي المرجوة من هذه المشاركات لغرض تطوير القطاع المصرفي العراقي.

إن دخول المصارف الأجنبية مع المصارف العراقية العاملة الآن جاء لتلبية حاجة البلد من المؤسسات المصرفية لتغطية كل أنحاء العراق بعد أن أظهرت دراسة أعدت من قبل هذا البنك أن الكثافة المصرفية في عام 2007 بلغت مصرفاً واحداً لكل (75000) نسمة وتحسنت في عام 2015 لتبلغ مصرفاً واحداً لكل (32000) نسمة أي بنسبة تحسن قاربت الـ (50%) بسبب زيادة عدد الفروع المصرفية التي قامت بفتحها المصارف كافة بضمنها المصارف التي حصلت فيها المشاركة الأجنبية علماً بان الكثافة المعيارية هي (فرع مصرفي واحد) لكل (10000) مواطن .

- وفي خطوة اللحاق بالتطورات التقنية العالمية أقدمت المصارف الخاصة بعد عام 2003 بضمنها المصارف المشاركة على إدخال النظم المصرفية الاحترافية في عملها مثل نظام (BANKS) ، ونظام (ORIENT) كذلك نظام سويفت ، ووسترن يونين لضمان سرية التحويل وتجنب القرصنة العالمية ، إضافة إلى ذلك اشتراك المصارف في نظام موحد هو نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) لتسوية الصكوك بما يخدم قطاع الأعمال إضافة إلى الصراف الآلي ونقاط البيع .

تكون السياسة النقدية معنية بكفاءة وسلامة أنظمة المدفوعات اضافة الى دورها كمستخدم لنظام الدفع لتسوية عمليات السوق المفتوحة او عمليات بيع أو شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة أو أي عمليات دفع أخرى.

يمتلك العراق واحداً من أكثر أنظمة الدفع الإلكتروني المتطورة في العالم وهو النظام المسؤول عن تبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف باستخدام شبكة آمنة وفعالة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له بأعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص ، ويحرص البنك المركزي العراقي على الحد من استخدام النقد في البلاد.

ويتولى البنك المركزي العراقي بهذا الصدد عملية صياغة السياسات ووضع المعايير والمراقبة الميدانية لأنظمة الدفع والتسويات والقيام بعمليات التقييم وتنفيذ اللوائح والتعليمات ، وتنظيم أنظمة المدفوعات والتسويات والاشراف عليها (سواء كانت مملوكة للدولة أو تدار من قبل البنك المركزي العراقي أو من قبل طرف آخر) ، كما قام البنك المركزي بتبني مؤشرات قياس أداء واضحة ويعمل على تطوير التقارير النوعية الإحصائية حول انظمة الدفع والتقاص.

حقق البنك المركزي العراقي من خلال قسم المدفوعات العراقي خلال عام 2015 الانجازات الآتية:

أولاً: مشروع الدفع بالتجزئة (IRPSI)

1- الانتهاء من عملية الفحص والاختبار لنظام مشروع الدفع بالتجزئة العراقي بالتعاون مع الكادر الفني من شركة (BPC) المنفذة للمشروع والعمل على حل المشاكل للبدء بعملية الفحص والاختبار النهائي تمهيداً للتنفيذ الفعلي للمشروع.

2- حصول شركتي (العراقية والطيف للتحويل المالي) على الترخيص لغرض الاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة وإصدار البطاقات المسبقة الدفع وحصول شركتي (آسيا حوالة ومحفظة العراق) على الترخيص للعمل كمزودي خدمات للدفع عن طريق الهاتف النقال.

3- البدء بفحص تكامل الأنظمة (Integration Testing) مع كل من مصرف بغداد، الشركة العراقية.

4- إنجاز عمليات التهيئة والربط لمركز بيانات الإنتاج والتعافي من الكوارث في البصرة.

5- وضع جداول زمنية للعمل مع المصارف (التجاري، التنمية الدولي، الشرق الاوسط، ايلاف، الخليج، الأهلي، الائتمان) ، وعدد من فروع المصارف اللبنانية للتهيئة لربطهم مع المقسم الوطني.

6- تفعيل فروع المصارف في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) المحدث عند بدء التشغيل الفعلي للنظام.

7- إضافة (14) فرعاً مصرفياً إلى نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) ليصبح العدد الكلي (643) فرعاً مصرفياً.

استمر البنك المركزي العراقي في متابعة النسب والمعايير المحددة للتقليل من المخاطر المحتملة التي تتعرض لها الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي من خلال المراقبة الأسبوعية والشهرية والفصلية والسنوية للتطورات في الأسواق المالية العالمية وتغيرات أسعار الصرف وأسعار الذهب والنفط وأسعار الفائدة العالمية ومؤشرات أسواق الأسهم العالمية ومدى تأثير هذه التغيرات على القيمة السوقية للاحتياطيات الأجنبية وانحرافها عن الحدود والمعايير المقررة في المبادئ التوجيهية للاستثمار ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر السوق الأخرى ، إضافة إلى متابعة التركزات في الموقع الجغرافي لهذه الاحتياطيات.

وفي مجال متابعة أسعار الفائدة وأثرها على القيمة السوقية للسندات المستثمر بها البنك المركزي العراقي قام البنك المركزي من خلال المديرية العامة للاستثمارات بمراقبة وتوضيح حدود المدة والمدة المعدلة للمحافظ الاستثمارية ومقارنتها مع ماتم تحديده في المبادئ التوجيهية للاستثمار للتعرف على الانحراف عن هذه الحدود.

وانطلاقاً من مبدأ التعاون وتبادل المعلومات بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الحكومية الاخرى للتعامل مع المصارف الأجنبية وللتخفيف من مخاطر الائتمان ، قام البنك المركزي العراقي بتزويد تلك المؤسسات بالتصنيف الائتماني للمصارف الأجنبية المعد من قبل وكالات التصنيف الدولية المعتمدة (S&p, Moody's and Fitch).

وقد أولى العراق خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة وإصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ اللإفصاح والشفافية، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة ، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة ، وتضم السوق المالية التشكيلات الاتية :

1 – المصارف وفروعها
2 – سوق العراق للأوراق المالية
3– رابطة المصارف الخاصة في العراق
4– شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة
5– صندوق توفير البريد
6– شركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية (شركات الصرافة)
7– شركات التحويل المالي
8– شركات التوسط لبيع وشراء الأوراق المالية
9– شركات الاستثمار المالي
10– صندوق التقاعد
11– وهناك مؤسسات أقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة .
12– الشركة العراقية لتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة وتقوم الشركة العراقية للكفالات المصرفية بكفالة القروض المقدمة من الشركة العراقية.
13– مركز الإيداع العراقي
14– الشركة العالمية للبطاقة الذكية
15– شركة أموال لخدمات الصيرفة الإلكترونية
16– المركز العراقي للاستشارات المالية والمصرفية
17– مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال من أجل النهوض بواقع عملي للرقي الى مستوى الوحدات النظيرة في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

1- صدور الأمر الإداري المرقم (6263/10/3260) والمؤرخ في 2014/12/4 المتعلق بمنح المكتب الاستقلال المالي والإداري الذي حصل بموجبه على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتخصيص موازنة للمكتب من ميزانية البنك المركزي ، وتخصيص موقع مستقل للمكتب ، ومخاطبته بكتب رسمية ، فضلاً عن سحب أضابير الموظفين لإدارتها من قبل هذا المكتب.

وفي مجال تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال المرقم (93) لسنة 2004 قام البنك المركزي العراقي من خلال مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال بتوجيه الكتب والاعمامات للمصارف والشركات المالية وحثهما على الالتزام بالتعليمات كافة الصادرة عن هذا البنك على وفق قانونه المرقم (56) لسنة 2004 وتقديم كشوفات تحليلية نصف شهرية خاصة بأعمال الحوالات.

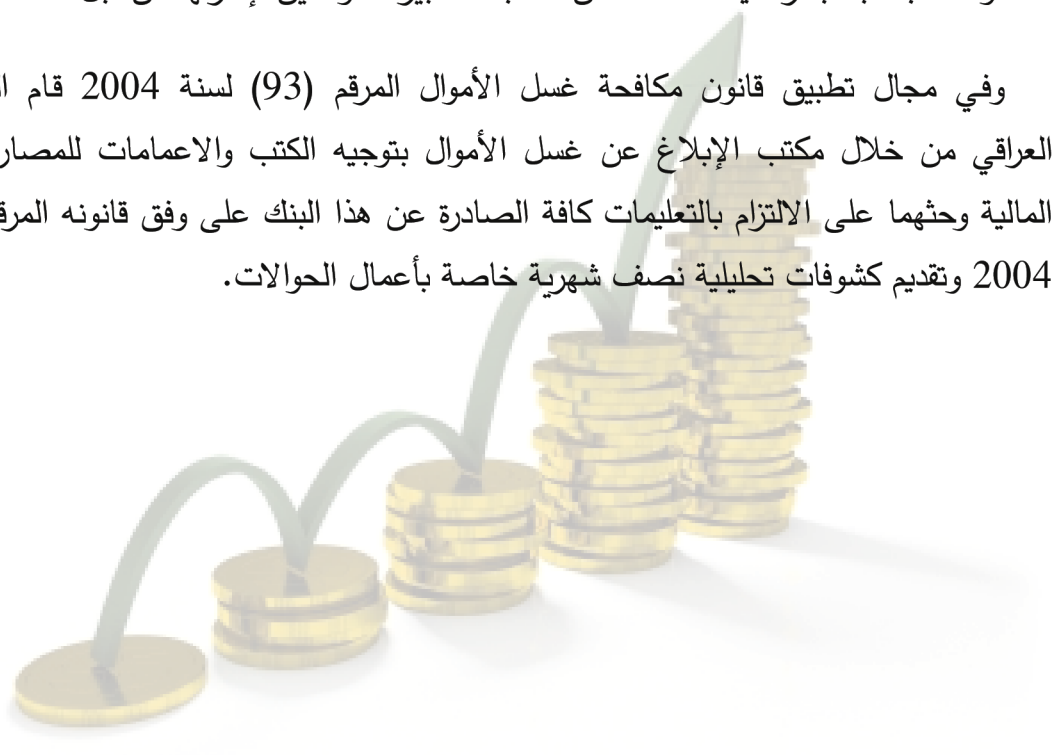

أولاً: تطور المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي لعام 2015

استناداً إلى واجبات ومهام وصلاحيات البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 ... نستعرض في ما يأتي أهم تطورات القطاع المالي ودور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال :

1- استمرار الرقابة الإشرافية على المصارف والشركات المالية المصرفية وغير المصرفية بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها والمخاطر التي تتعرض لها وفي أداء النظام المالي.

2- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى إلى احتواء الأزمات بمختلف أنواعها والإسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.

إلى جانب الدور التنظيمي والإشرافي الذي يقوم به البنك المركزي العراقي فإنه يقوم بدور آخر في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال مساهمته في استقرار الأسعار وفي توفير نظام فعال وسلس للمدفوعات. ويقوم بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية.

وتعزيزاً لما جاء أعلاه ، قام البنك المركزي العراقي بدراسة أهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار للنظام المالي للمصارف العراقية العاملة وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي.

تطور مؤشرات القطاع المصرفي

- **الموجودات/المطلوبات**

يوضح جانب الموجودات في الميزانية العمومية كيفية استثمار الأموال لتنفيذ عمليات المصرف أو الشركة ، وتقسم الموجودات إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى استخدامها وطبيعتها.

إن إدارة الموجودات والمطلوبات تهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين المتغيرين (الربحية والخطر) ، وهما عنصران أساسيان عند اتخاذ أي قرار في المصرف ، فكل مصرف يملك دالة منفعة تعكس تفضيلاته المتعلقة بالربحية والخطر ، وكل توافق بين الموجودات والمطلوبات يولد معدلاً معيناً من الربحية ويعّرضها لمستوى معين من المخاطرة.

إن التحديات الداخلية والخارجية فرضت شروطها وأحكامها على المؤسسات المصرفية وأصبح ليس أمامها سوى التأقلم والمواجهة ، ووجهت هذه التحديات النشاط المصرفي نحو زيادة الاهتمام بالإدارة والعمل على رفع كفاءتها، فالتحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية تتمثل في الإجراءات القانونية التي تفرضها السلطات النقدية ، وأيضا ارتفاع حدة المنافسة بين المصارف في الداخل والخارج وارتفاع معدلات الديون المشكوك في تحصيلها ، التي ساهمت في رفع حجم نفقات المصارف ، ومن هنا كان لزاما على هذه المصارف التوجه نحو زيادة الاهتمام بإدارة الموجودات والمطلوبات لتحقيق انسجام وتوازن بين الطرفين يضمن أفضل عائد ممكن.

أ- ولتسليط الضوء على الموجودات في الجهاز المصرفي العراقي في عام 2015 نوضح الآتي:

سجل إجمالي الموجودات في نهاية عام 2015 (222.9) ترليون دينار بنسبة انخفاض (1.7%) مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2014 البالغ (226.8) ترليون دينار ، تشكل نسبة (115.8%) من الناتج المحلي الإجمالي.

استمر رصيد الموجودات للمصارف الحكومية محافظاً على صدارته بنسبة (90%) من اجمالي الموجودات للمصارف كافة ، إذ بلغت الأهمية النسبية للمصارف الخاصة (10%) في عام 2015 ، وانخفض رصيد الموجودات الحكومية إلى (200.5) ترليون دينار بانخفاض مقداره (4) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (2%) مقارنة بعام 2014 البالغ رصيدها (204.5) ترليونات دينار ، بينما ارتفع رصيد الموجودات للمصارف الخاصة إلى (22.4) ترليون دينار وبنسبة ارتفاع (0.4%) مقارنة بعام 2014 البالغ رصيدها (22.3) ترليون دينار كما مبين في الجدول (1).

جدول (1)

إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2015 و 2014

التفاصيل	عام 2015 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %	
				عام 2015	عام 2014
اجمالي الموجودات	222.9	226.8	1.7-		
موجودات المصارف الحكومية	200.5	204.5	2 -	90	90.2
موجودات المصارف الخاصة	22.4	22.3	0.4	10	9.8

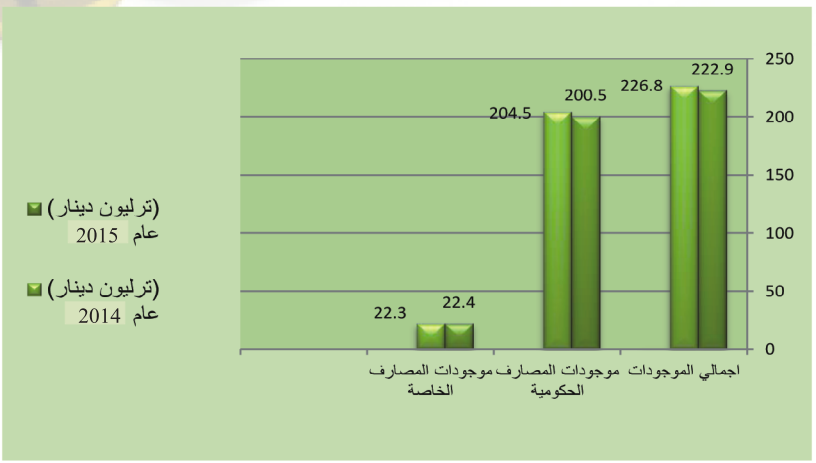

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

1- الائتمان

بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي المقدم في نهاية عام 2015 (36.8) ترليون دينار بنسبة زيادة (7.9%) مقابل (34.1) ترليون دينار في نهاية عام 2014، وشكلّت نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي (19.1%) منها (15.1%) للمصارف الحكومية و (4%) للمصارف الخاصة، وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في البلاد كما مبين في جدول (2) ، والتجأت المصارف إلى منح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (الائتمان التعهدي) الذي بلغ (40.5) ترليون دينار ، كما في 2015/12/31 وانخفض بنسبة (20.4%) مقارنة بعام 2014 البالغ (50.9) ترليون دينار والمبين في الجدولين (2 و 3).

جدول (2)

الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة لعامي 2015 و 2014

التفاصيل	عام 2015 (مليار دينار)	عام 2014 (مليار دينار)	نسبة التغير %	الأهمية النسبية %	الائتمان النقدي/ الناتج المحلي الإجمالي %
الائتمان النقدي	36.8	34.1	7.9	100	19.1
الائتمان النقدي للمصارف الحكومية	29.1	26.9	8.2	79	15.1
الائتمان النقدي للمصارف الخاصة	7.7	7.2	6.9	21	4
الناتج المحلي الإجمالي	*192.4	259.8			

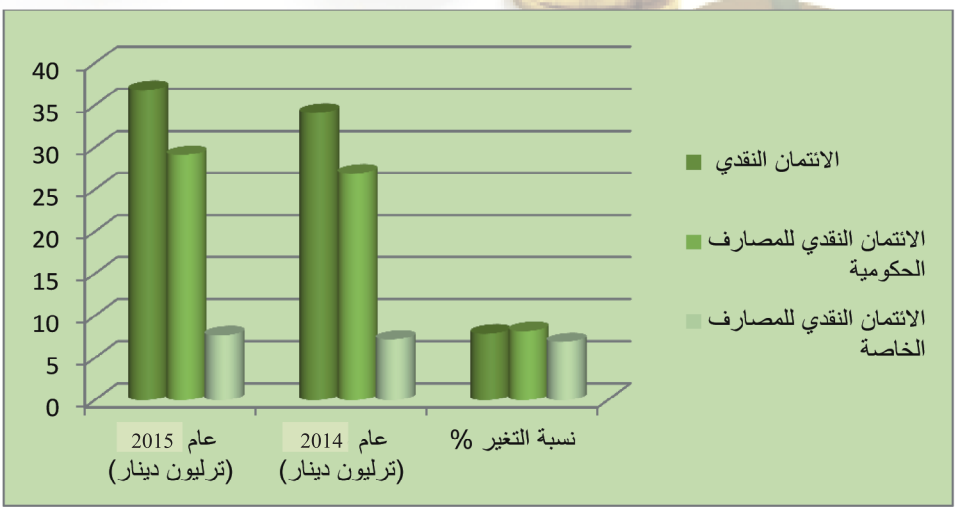

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

جدول (3)

الائتمان النقدي والتعهدي* حسب القطاع لعامي 2014 و2015

(ترليون دينار)

التفاصيل	2015	2014	الاهمية النسبية	نسبة التغير
الائتمان النقدي المقدم للحكومة المركزية	10.9	8.4	29.6	29.8
الائتمان النقدي المقدم للمؤسسات الحكومية	7.8	8	21.2	-2.5
الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص	18.1	17.7	49.2	2.3
مجموع الائتمان النقدي	36.8	34.1	100.0	7.9
الائتمان التعهدي المقدم للحكومة المركزية	15.5	21.7	38.2	-28.6
الائتمان التعهدي المقدم للمؤسسات الحكومية	10.9	14	26.8	-22.1
الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص	14.2	15.2	35.0	-7.2
مجموع الائتمان التعهدي	40.5	50.9	100.0	- 0.4
المجموع الكلي	77.3	85		

تشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي إلى أن تردد المصارف في منح الائتمان يعود في الغالب إلى الآتي:

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية (**Moral Risk**) .
- ضعف أو صعوبة تقييم "الضمانات" (**Collaterals**) المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق.
- إن أغلب المصارف ولاسيما الخاصة لاتتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الأجل ، حيث بلغ اجمالي رؤوس الأموال (10.1) ترليون دينار للمصارف كافة ، وأن نسبة كفاية رأس المال لمصرف الرافدين أقل من (12%) وهو المصرف الذي يستقطب أكبر رصيد للودائع، إذ بلغ إجمالي الودائع للمصارف الحكومية (55.2) ترليون دينار منها (31.2) ترليون دينار لمصرف الرافدين و (14.4) ترليون دينار لمصرف الرشيد والباقي (9.6) ترليون دينار للمصارف (الزراعي، الصناعي، العقاري، والمصرف العراقي للتجارة) ، في حين حظيت المصارف الخاصة بحوالي (9.1) ترليون دينار من اجمالي رصيد الودائع ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف كافة أكبر من ضعف النسبة المعيارية البالغة (12%) ، باستثناء مصرف الرافدين التي كانت (4%) ومصرف الرشيد التي تراوحت بين (10%- 19%).

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

جدول (4)

*التوزيع القطاعي للائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) لعامي 2015- 2014

(مليار دينار)

القطاعات	2015				2014		
	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع الكلي	الأهمية النسبية% للمجموع الكلي 2015	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المجموع الكلي
الزراعة والصيد	1,961.20	76.9	2,038.1	5.55	1,864.50	72.3	1,936.80
التعدين	0	0.4	0.4	0.001	22	0.2	22.2
الصناعة التحويلية	1,906.80	489.9	2,396.7	6.52	1,419.30	576.2	1995.4
الماء ،الكهرباء ،الغاز	702.1	115.6	817.7	2.22	772.3	178.1	950.4
التجارة ،المطاعم والفنادق	1,412.3	3,834.1	5,246.4	14.27	1,270.40	3,600.70	4,871.10
النقل ،التخزين والمواصلات	1,690.20	491.7	2,181.9	5.94	1,935.60	218.8	2,154.40
التمويل والتأمين	1,035.8	292.2	1,328	3.61	845.4	220.2	1,065.60
خدمات المجتمع	12,982.30	1,320.7	14,303	38.92	11,135.10	1,087.40	12,222.50
العالم الخارجي	0.9	38.2	39.1	0.11	1	26	27
التشييد والبناء	7,386	1,015.3	8,401.3	22.86	7,612.30	1,265.40	8877.7
المجموع الكلي	29,077.6	7,675	36,752.6	100	26,877.90	7,245.20	34,123.10

- حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف عام 2015 زيادة نسبتها (7.9%) ليبلغ (36.8) ترليون دينار (بضمنه الائتمان الممول مركزياً) ، بعد إن كان (34.1) ترليون دينار عام 2014 ، موزعة بنسبة (38.9%) لقطاع خدمات المجتمع ، و(14.27%) لقطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق ، و (22.86%) لقطاع التشييد والبناء ، و(6.52%) لقطاع الصناعة التحويلية ، و(5.55%) لقطاع الزراعة والصيد ، و (5.94%) لقطاع النقل والتخزين والمواصلات ، و (2.22%) لقطاع الماء والكهرباء والغاز ، و (3.61%) لقطاع التمويل والتأمين ، و (0.11%) لقطاعي التعدين والعالم الخارجي ، ومع ذلك فإن هذه النسبة تعدّ ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشاريع التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الحاضر والمستقبل القريب.

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

2- الديون المتعثرة التسديد*

ما زالت الديون المتعثرة البالغة قرابة *(3,079.7) مليار دينار تشكل عبئاً على الاستقرار المالي لعام 2015 ، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (67.1%) البالغة (2,067.5) مليار دينار ، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة (32.9%) والبالغة (1,012.2) مليار دينار مقارنة بعام 2014 والبالغ (2,361.1) مليار دينار منها (77.3%) نسبة التعثرات لدى المصارف الحكومية والبالغة (1,825.3) مليار دينار ، و (22.7%) نسبة التعثرات لدى المصارف الخاصة والبالغة (535.8) مليار دينار.

إن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود سببه إلى ضعف الوضع الأمني في العراق ، وانخفاض القدرة المالية للمقترضين ، وهبوط قيمة الضمانات ، وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، وهذا ما دعا المصارف إلى منح ائتمانات قليلة جداً والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الأخيرة ، والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الآمن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان بقيمة (40.5) ترليون دينار لتمويل ودعم أنشطة التجارة الخارجية.

ومن الجدير بالذكر ، قيام البنك المركزي العراقي بتخفيض أسعار الفائدة (Policy Rate) الى (6%) منذ عام 2010 كأداة من أدوات السياسة النقدية لحثّ المصارف على التوجه إلى السوق ، فضلاً عن قرارات البنك المركزي العراقي السابقة بإلغاء خطة الائتمان والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون في ما بينها ، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة ، وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة ، ومنح إجازة لشركة الكفالات المصرفية التي تقوم بضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة لغاية (250000) (مئتين وخمسين ألف دولار) أو ما يعادلها بالدينار العراقي.

3- الاستثمارات*

بلغ رصيد الاستثمارات للمصارف التجارية لعام 2015 (13) ترليون دينار، توزعت ما بين أدوات الاستثمار العراقية بمبلغ (10.1) ترليون دينار و(2.9) ترليون دينار للاستثمارات الأجنبية، التي ساهمت بمجملها بنسبة (6.8%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة في مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية للبلاد.

وشكلت الاستثمارات العراقية (8.4) ترليون دينار للمصارف الحكومية منها (90.7%) حوالات خزينة الحكومة العراقية و (9.3%) أسهم واستثمارات أخرى ، في حين كانت حصة المصارف الخاصة (1.7) ترليون دينار منها (76.1%) حوالات خزينة الحكومة العراقية و (23.9%) أسهم واستثمارات أخرى ، وكان مبلغ الاستثمارات الأجنبية (2.9) ترليون دينار ، منها (2.6) ترليون دينار للمصارف الحكومية وقرابة (0.3) ترليون دينار للمصارف الخاصة.

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

ب-جانب المطلوبات

1- الودائع

تعد الودائع أهم مصدر لتمويل المصارف حيث بلغ إجمالي رصيدها (64.3) ترليون دينار وبنسبة (28.9%) من إجمالي المطلوبات لعام 2015، مقابل (74.1) ترليون دينار في عام 2014 اي بانخفاض (9.7) ترليون دينار وبنسبة (13.3%).

بلغ إجمالي رصيد الودائع الجارية (46.3) ترليون دينار لدى المصارف كافة ، شكلت (39.6) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (6.7) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة ، وبلغ رصيد ودائع التوفير (9.6) ترليون دينار ، منها (7.7) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (1.9) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة ، بينما بلغ رصيد الودائع الثابتة (8.4) ترليون دينار ، منها (7.8) ترليون دينار لدى المصارف الحكومية و (0.6) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة.

نستنتج مما تقدم ، بالرغم من ارتفاع معدل أسعار الفائدة الادخارية والثابتة للمدد (سنة وسنتين وأكثر من سنتين) بالعملة العراقية والأجنبية خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014 ، انخفاض رصيد الودائع لدى المصارف كافة بسبب تردي الوضع الاقتصادي لسيطرة داعش على المحافظات الغربية ومحافظتي نينوى وديالى وانخفاض أسعار النفط ، وزيادة سحوبات ودائع الجمهور وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج ، وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (840) فرعاً وذلك لاندماج فروع المصارف أو غلقها في بعض المحافظات الغربية ووسط العراق ، وبانخفاض مقداره (194) فرعاً مصرفياً عن عام 2014 البالغ (1034) ، الذي أدى الى انخفاض الكتلة النقدية إلى (65.4) ترليون دينار في نهاية عام 2015 مقارنة بكمية الكتلة النقدية البالغة (72.7) ترليون دينار في نهاية عام 2014 ، فضلاً عن انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار لمختلف الأغراض الاقتصادية المحلية والخارجية إلى (44.3) مليار دولار أي بانخفاض مقداره (10.2) مليار دولار مقارنة بعام 2014 ، واستمرت ودائع القطاع الحكومي محافظة على مرتبتها الأولى بنسبة (63.3%) من إجمالي الودائع ، في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (36.7%) لعام 2015.

انخفض رصيد الودائع لدى المصارف الحكومية إلى (55.2) ترليون دينار نهاية عام 2015 بنسبة (14.2%) عن رصيدها نهاية عام 2014 البالغ (64.4) ترليون دينار، فيما بلغ رصيد الودائع لدى المصارف الخاصة (9.1) ترليون دينار في نهاية عام 2015 منخفضاً بنسبة (6%) عن رصيدها لعام 2014 البالغ (9.7) ترليون دينار كما موضح في جدول(5).

جدول (5)

إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2015 و 2014

التفاصيل	*عام 2015 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	الاهمية النسبية لعـام 2015 %	نسبة التغير %
الودائع لدى المصارف الحكومية	55.2	64.4	85.8	14.2-
الودائع لدى المصارف الخاصة	9.1	9.7	14.2	6 -
المجموع	64.3	74.1	100	13.1-

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

وبالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدن والرشيد حيث بلغت (4% ـ 11%) على الترتيب، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (15% . 536%)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لانها مضمونة (100%) من جانب الحكومة ، ولكون الجمهور قد تعامل قرابة النصف قرن مع المصارف الحكومية ، فقد تأسس مصرف الرافدين عام 1941.

وشكلت الودائع *القطاع الخاص (لدى المصارف الحكومية والخاصة) نسبة (10.3%) من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2015 التي تبلغ (19.9) ترليون دينار، مما يدل على استمرار ضعف العمق المالي الذي لايساعد في بناء قطاع مالي قوي ومتين.

2- رؤوس الأموال

بلغ إجمالي رؤوس الأموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام 2015 (10.1) ترليون دينار منها (2.2) ترليون دينار للمصارف الحكومية وبأهمية نسبية (21.8%) في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (78.2%) برؤوس أموال قدرها (7.9) ترليون دينار، مقارنة مع (9.1) ترليون دينار لإجمالي رؤوس أموال للمصارف العاملة في العراق في نهاية عام 2014 كما في جدول (6)، وكانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2015 (10.9%) مقارنة بعام 2014 ، اذ إرتفعت لمدة المقارنة بمقدار (1) ترليون دينار ، مسجلة نسبة (5.2%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك لاستجابة المصارف لإعمام البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموالها ليصل الحد الأدنى إلى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات ابتداءً من 2010/6/30 على وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لتمثل هذه الزيادة الركيزة الاولى من ركائز معيار بازل (2).

وقد بلغ عدد المصارف التي باشرت بزيادة رؤوس أموالها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (3) مصارف في عام 2015 ليصل عدد المصارف الى (26) مصرفاً تبلغ رؤوس أموالها من (250) مليار دينار إلى أكثر من الحد الأدنى البالغ (250) مليار دينار، ابتداءً من عام 2010 لغاية 31 / 12 / 2015 ، فيما بقي (27) مصرفاً على نفس حجم رؤوس أموالها أقل من الحد الأدنى.

جدول (6) *رؤوس اموال المصارف لعامي 2015 و 2014

التفاصيل	عام 2015 (ترليون دينار)	عام 2014 (ترليون دينار)	الأهمية النسبية %		نسبة التغير %	نسبة رؤوس الأموال الى الناتج المحلي الإجمالي %	
			عام 2015	عام 2014		عام 2015	عام 2014
رؤوس اموال المصارف	10.1	9.1	100	100	10.9	5.2	3.5
حكومي	2.2	1.5	21.8	16.5	46.7	1.1	0.6
خاص	7.9	7.6	78.2	83.5	3.9	4.1	2.9
الناتج المحلي الاجمالي	192.4	258.9			25.7-		

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

- بأستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية



وتحقق هذا النمو في رؤوس أموال المصارف العاملة نتيجة لعوامل عدة وهي:-

1- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2015 الى اربعة مصارف جديدة والتزام المصارف بتوجيهات البنك المركزي العراقي القاضية بوصول الحد الادنى لراس المال (250) مليار دينار.

2- رغبة المصارف في توسيع أعمالها للحصول على أعلى تصنيف ائتماني ممكن.

3- تحقيق المصارف أرباحاً انعكست إيجابياً على حقوق مساهميها.

4- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

ان زيادة رؤوس الأموال تحقق نتائج إيجابية لأنشطة المصارف كما موضح في أدناه:

1- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار ، التي ترتبط بحجم رأسمالها استناداً إلى أحكام المادتين (30) و(33) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.

2- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات للمصارف الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية ، لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وإدخال التقنيات الحديثة في أعمالها، حيث ترتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال والأرباح المتحققة.

3- زيادة قدرة المصارف العراقية على إقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والأجنبية، حيث أن أغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الأجنبية تمثل عقود إذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات ، او منح المصارف العراقية خطوطاً ائتمانية قصيرة الأجل ومحدودة.

4- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة تقييماً أفضل على وفق نظام (CAMELS)، ومنحها صلاحية شراء كمية أكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنها منسوباً إلى رأسمالها لكون فقرة رأس المال أحد المكونات الرئيسة لهذا النظام.

إلاّ أن نسبة إجمالي رؤوس أموال (المصارف الخاصة) والقيمة السوقية لأسهمها المتداولة في سوق العراق للأوراق المآلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ (2.8%)* ، (1.8%)* على الترتيب وإن هذه النسبة مازالت متدنية وتدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي العراقي.

* التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 (ص77 ، ص78).

بلغت نسبة رؤوس اموال المصارف المساهمة (المصارف الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي (4.1%) وهي نسبة ضئيلة، في حين تبلغ هذه النسبة للمصارف الحكومية (1.1%) وهي الأكثر ضآلة مقارنة بنسبة المصارف الخاصة ، أي بنسبة إجمالية لرؤوس الأموال للمصارف كافة (5.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 ، ويسعى البنك المركزي العراقي حثيثاً لرفع هذه النسبة وتطوير مساهمة الجهاز المصرفي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

يُعدّ هذا النمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الإيجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية اكبر للمودعين، ومع ذلك يُعدّ هذا الارتفاع في رؤوس أموال المصارف ضئيلاً أمام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق ، نظراً لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار برأسمال المصرف واحتياطياته السليمة ، حيث أن المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي.

بالرغم من كون رؤوس أموال المصارف الخاصة تشكل نسبة (78.2%) من إجمالي رؤوس الأموال للمصارف كافة إلا أن نسبة الائتمان النقدي الممنوح من هذه المصارف (21%) ، بينما بلغت هذه النسبة للمصارف الحكومية (79%) في حين تبلغ نسبة رؤوس أموالها إلى إجمالي رؤوس أموال المصارف كافة (21.8%) ، الأمر الذي جعل رؤوس أموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر (أي تدني نسبة كفاية رأس المال من حيث قسمة رأس المال الأساسي والمساند على الاستثمارات المرجحة بالمخاطر فيرتفع المقام وينخفض البسط) مما يجعل كفاية رأس المال أو ما يسمى بنسبة الملاءة أقل ما يمكن وخارج النسبة المعتمدة على وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن (8%) و (12%) وفقا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

ويتوقع تحسن نسبة كفاية رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد في ضوء قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء المتخذ بالجلسة الاعتيادية العشرين المنعقدة بتاريخ 15/ 5 / 2012 والمبلّغ بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد ش. ز / 10 / 1/ 5 / 17153 في 5/17/ 2012 والمتضمن زيادة رأسمال مصرف الرافدين إلى (400) مليار دينار وزيادة رأسمال مصرف الرشيد إلى (300) مليار دينار حيث لم يحقق زيادة راس مال مصرف الرافدين واستمر بمبلغ (126) مليار دينار نهاية عام 2015 ، وكذلك استمر راس مال مصرف الرشيد بمبلغ (50) مليار دينار في نهاية عام 2015.

وفي أدناه معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال الشهرية المقرّة من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي في عام 1994.

$$\text{معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساس + رأس المال المساند}}{\text{صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية}} \times 100$$

المصدر :- دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عام 2015)

– النشرة الإحصائية السنوية لعام 2014 / دائرة الإحصاء والأبحاث - البنك المركزي العراقي .

3- الاحتياطي القانوني *

تلبية لاعمام البنك المركزي العراقي الخاص بتنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها ، وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ، الذي قرر فيه أن يكون الاحتياطي القانوني الإلزامي بنسبة (15%) على الودائع المصرفية كافة سواء كانت هذه الودائع حكومية أو ودائع القطاع الخاص منذ شهر تموز 2014 كما في الجدول (7) .

إلا أنه انخفض الاحتياطي القانوني للمصارف العاملة في العراق نهاية عام 2015 إلى (9.4) ترليون دينار مقارنة بعام 2014 البالغ رصيده (10.5) ترليون دينار بنسبة انخفاض (10.4%) ، وذلك لانخفاض الودائع لدى المصارف وزيادة عدد المصارف المتعثرة وعدم قدرتها على تلبية طلبات الزبائن المودعين مما سبب انخفاض الودائع لدى المصارف بشكل عام .

جدول (7)

الاحتياطي القانوني لعامي 2015 و 2014

(ترليون دينار)

تفاصيل	الاحتياطي القانوني لعام 2015	الاحتياطي القانوني لعام 2014	نسبة التغير
على ودائع القطاع الحكومي	8.1	9.2	11.9-
على ودائع القطاع الخاص	1.2	1.3	7.6-
المجموع الكلي	9.4	10.5	10.4-

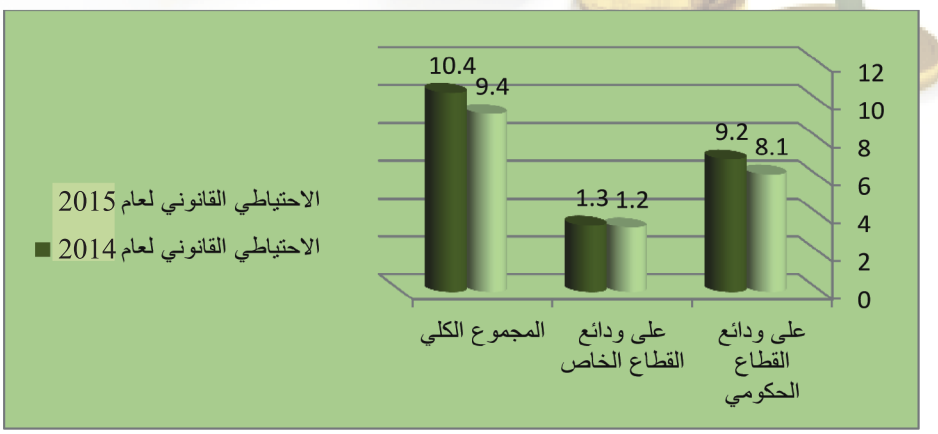

المصدر :- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم الإحصاءات النقدية والمالية (بيانات عامي 2014 و 2015)

جـ- أسعار الفائدة

على الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان النقدي المقدم الى (7.9%) نهاية عام 2015 مقارنة بعام 2014 ،إلا أنه لم يكن مؤثرا في ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالمستوى المطلوب ، وذلك لكون المصارف ما زالت تواجه العاملين الأساسيين كما في أدناه:-

أ . رفع نسبة رؤوس الاموال للمصارف وما ترتب عليه من انخفاض في أسعار أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة محدودة ، بسبب زيادة المعروض من الأسهم قياساً بالطلب الفعلي عليها..

ب . زيادة نسبة التحوطات لرأس المال ولا سيما التحوط الخاص بالديون المشكوك في تحصيلها حسب اللائحة التنظيمية الصادرة استناداً الى قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي تقدر بـ (50%) من مجموع الائتمان الرديء و (100%) من مجموع الائتمان الخاسر.

وفي ظل هذه العوامل كان تطور هيكل أسعار الفائدة المقبوضة والمدفوعة خلال عام 2015 ما بين مرتفع ومحافظ ومنخفض على الودائع الادخارية والثابتة والائتمان النقدي الممنوح بالدينار العراقي والعملة الأجنبية كما موضح في أدناه:

1- مازال متوسط الانتشار بين سعري الفائدة المقبوضة والمدفوعة من قبل المصارف التجارية والاختصاصية يتجاوز النسب المعيارية البالغة (3%) ، إذ بلغ (6.7%) و(8.5%) بالنسبة للدينار العراقي والعملة الأجنبية من قبل المصارف التجارية ، و(6.1%) و(7.5%) بالنسبة للدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف الاختصاصية .

2- ارتفع المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الادخارية والودائع الثابتة لمدة (سنتين ، أكثر من سنتين) لدى المصارف التجارية بالدينار العراقي الى (4.5% ، 6.2%، 6.8%) سنوياً ، وبنسب (9.8% ، 12.7% ، 106.1%) على الترتيب ، كما ارتفع على الودائع الثابتة لمدة (ستة أشهر ، سنة ، أكثر من سنة) بالعملة الأجنبية إلى (2.9% ، 3.6% ، 3.9%) سنوياً ، وبنسب (7.4% ، 2.9% ، 25.8%)على الترتيب لعام 2015 مقارنة بعام 2014 ، بينما حافظ المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة (سنة) بالدينار العراقي في عام 2015 على مستواه كما في عام 2014 البالـــــغ (5.8%) سنوياً.

3- انخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة (ستة أشهر) لدى المصارف التجارية لعام 2015 بالدينار العراقي إلى (5%) سنوياً وبنسبة (3.8%) مقارنة بعام 2014 ، كذلك انخفض على الودائع الادخارية بالعملة الأجنبية في عام 2015 الى (2.5%) وبنسبة (3.8%) مقارنة بعام 2014.

4- ارتفع المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية على (الحساب المكشوف) و(خصم الكمبيالة) لعام 2015 بالدينار العراقي إلى (13.2% ، 13.3%) سنوياً وبنسب (7.3% ، 24.3%) على الترتيب مقارنة بعام 2014 . كما ارتفع المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة للائتمان النقدي الممنوح بأنواعه (القصير الأجل ، المتوسط الأجل، الطويل الأجل) بالدينار العراقي وعلى الائتمان النقدي الممنوح بأنواعه بالعملة الأجنبية إلى (12.6% ، 12.5% ، 12.9%) و (11.8% ، 12.1% ، 12% ، 11.7%) سنويا على الترتيب وبنسب (3.3% ، 13.6% ، 21.7%) و(18% ، 33%، 5.3% ، 25.8%) على الترتيب مقارنة بعام 2014.

5- انخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الودائع الادخارية والثابتة بأنواعها بالدينار العراقي لعام 2015 لدى المصارف الاختصاصية إلى (3.4% ، 3.4% ، 4.2% ، 5.1%) سنوياً على الترتيب مقارنة بعام 2014 بنسب (8.1% ، 24.4% ، 19.2% ، 15%) ، بينما حافظ المصرف الصناعي على سعر الفائدة على الودائع الادخارية والثابتة بأنواعها بالعملة الأجنبية على مستواه في عام 2015 كما في عام 2014 البالغ (1% ، 1% ، 1.5%) سنويا على الترتيب

علمـــاً أن المصرف الصناعي هو المصرف الوحيد الذي يقبل تسلّم الودائع بالعملة الأجنبية.

انخفض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصارف الاختصاصية على (الحساب المكشوف) وخصم الكمبيالات والائتمان النقدي الممنوح بأنواعه بالدينار العراقي وعلى الائتمان النقدي (متوسط الأجل) بالعملة الاجنبية لدى المصرف الصناعي لعام 2015 إلى (12% ، 12% ، 8.4% ، 10.3% ، 10.1% و 9%) سنوياً على الترتيب مقارنة بعام 2014 وبنسب (7.7% ، 7.7% ، 16%، 14.2% ، 22.3% و 1.1%) على الترتيب.

6- حافظ المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة لدى المصرف الصناعي على الائتمان النقدي الممنوح (القصير الأجل) بالعملة الأجنبية على مستواه في عام 2015 كما في عام 2014 البالغ (9%) ، بينما ارتفع على الائتمان النقدي لمدة (أكثر من سنة) بالعملة الأجنبية في عام 2015 إلى (11%) سنوياً بنسبة (8.9%) مقارنة بعام 2014 .

علماً أن المصرف الصناعي توقف عن منح الائتمان النقدي بأنواعه بالعملة الأجنبية منذ شهر نيسان 2015.

7- إن انخفاض المتوسط العام لمعدلات أسعار الفائدة على الائتمان النقدي الممنوح بالعملة العراقية للمصارف الاختصاصية يعود إلى قيام المصرف الزراعي بتخفيض الفائدة على القروض الزراعية وفقاً للفقرة (18) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 ، ابتداءً من شهر تموز 2015.

جدول (8)

أسعار الفائدة السنوية على الودائع الادخارية والثابتة بالدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف التجارية لعام 2015 مقارنة بعام 2014

ت	أسعار الفائدة	2015 %	2014 %	نسبة التغير %
أولاً	الودائع	دينار عراقي		
1	الإدخارية (التوفير)	4.5	4.1	9.8
	الودائع الثابتة بأنواعها			
2	(لمدة ستة أشهر)	5	5.2	-3.8
3	لمدة سنة	5.8	5.8	-
4	لمدة سنتين	6.2	5.5	12.7
5	لمدة أكثر من سنتين	6.8	3.3	106.1
		دولار أمريكي		
1	الادخارية (التوفير)	2.5	2.6	-3.8
2	الثابتة (لمدة ستة أشهر)	2.9	2.7	7.4
3	لمدة سنة	3.6	3.5	2.9
4	لمدة أكثر من سنة	3.9	3.1	25.8
ثانيا	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي	دينار عراقي		
1	الحساب المكشوف	13.2	12.3	7.3
2	خصم الكمبيالات	13.3	10.7	24.3
3	قصير الأجل	12.6	12.2	3.3
4	متوسط الأجل	12.5	11	13.6
5	طويل الأجل	12.9	10.6	21.7
		دولار أمريكي		
1	قصير الأجل لمدة ستة أشهر	11.8	10	18
2	متوسط الأجل لمدة سنة	12.1	9.1	33
3	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	12	11.4	5.3
4	طويل الأجل لأكثر من سنتين	11.7	9.3	25.8

جدول (9)

أسعار الفائدة السنوية على الودائع الادخارية والثابتة والائتمان النقدي بالدينار العراقي والعملة الأجنبية للمصارف الإختصاصية لعام 2015 مقارنة بعام 2014

ت	أسعار الفائدة	2015 %	2014 %	نسبة التغير %
أولاً	الودائع	دينار عراقي		
1	الادخارية (التوفير)	3.4	3.7	-8.1
	الودائع الثابتة بأنواعها			
2	(لمدة ستة أشهر)	3.4	4.5	-24.4
3	لمدة سنة	4.2	5.2	-19.2
4	لمدة سنتين	5.1	6.0	-15
		دولار أمريكي		
1	الادخارية (التوفير)	1	1	-
2	الثابتة (لمدة ستة أشهر)	1	1	-
3	لمدة سنة	1.5	1.5	-
ثانيا	التسهيلات المصرفية والائتمان النقدي	دينار عراقي		
1	الحساب المكشوف	12	13	-7.7
2	خصم الكمبيالات	12	13	-7.7
3	قصير الأجل	8.4	10	-16
4	متوسط الأجل	10.3	12	-14.2
5	طويل الأجل	10.1	13	-22.3
		دولار أمريكي		
1	قصير الأجل لمدة ستة أشهر	9	9	-
2	متوسط الأجل لمدة سنة	9	9.1	-1.1
3	طويل الأجل لمدة أكثر من سنة	11	10.1	8.9
4	طويل الاجل لاكثر من سنتين	12	-	-

د- كفاية رأس المال ونسبة السيولة

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية نهاية عام 2014 وبشكل خاص مصرف الرافدين (4%) وهي أقل من الحد الأدنى المقرر استناداً لأحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ البالغ (12%) بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضآلة رأس ماله ، ووجود الديون الموروثة، وخسائر الحرب ، وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004، وفروقات إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات ، في حين كانت لدى المصارف الخاصة أكثر من (30%) وذلك لتحفّظ الأخيرة على منح الائتمان من ناحية، واستمرار المصارف برفع رؤوس أموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي العراقي الصادر في عام 2012 ليصل الحد الادنى (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات إضافة إلى تحقيقها أرباحاً ، إضافة إلى اتجاه أغلب المصارف إلى منح الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) بنسبة (52.5%) من إجمالي الائتمان التعهدي والنقدي ، بينما بلغت هذه النسبة للائتمان النقدي (47.5%)، مما انعكس إيجابياً على نسبة كفاية رؤوس اموالها الذي نتج عن سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) وقاربت في بعض المصارف نسبة (54%) في نهاية عام 2015 ، كما موضح في الجدولين (3 و 4) في ملحق الجداول الإحصائية.

إن هذا يشير إلى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم ، بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار إليها أعلاه بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية ، وبهذا الصدد فإن البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الإدارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار المواءمة بين آجال مصادر التمويل واستخداماتها ، وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل مع ضرورة أن تتوفر لدى المصرف سياسات معتمدة وإجراءات واضحة لإدارة سيولته وقيامه بإجراء اختبارات الجهد (Stress Testing) من خلال افتراض سيناريوهات معينة تتعلق بأرتفاع مفاجيء في التزامات المصرف واختبار قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

أ- انسجاماً مع مهام البنك المركزي ومسؤوليته في دعم مسيرة التنمية وتحفيز الاقتصاد العراقي في ظل التحديات التي يواجهها العراق وافق مجلس إدارة البنك المركزي على الآتي:

1- دعم سيولة المصارف المتخصصة بمبلغ (5) ترليونات دينار لزيادة قدرتها على منح القروض إلى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الإسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

2- تمويل موازنة الدولة بقرض (6) ترليونات دينار من خلال تشغيل 50% من احتياطيات المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي.

3- إعادة شراء سندات الخزينة من السوق الثانوية حيث سيقوم البنك المركزي بشراء حوالي (5) ترليونات دينار كمرحلة أولى من تلك السندات ، علماً أن الإجراءات أعلاه لاتمس الاحتياطي الخاص بالبنك المركزي العراقي.

ب- استناداً للفقرة (د) من المادة (28) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المعدل وقرار مجلس ادارة البنك المركزي المتخذ في جلسته المرقمة 1525 المنعقدة في النصف الثاني من عام 2015 تقرر الآتي:

1- إقرار تعليمات صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة رقم (7) لسنة 2015.

2- الموافقة على إطلاق مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف التجارية الخاصة لغرض تمويل قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمواطنين ، بنسبة فائدة لاتزيد على (5.5%) التي يتحملها المقترض موزعة إلى (4%) يستوفيها المصرف و نسبة لاتزيد على (0.8%) (ثمانية من الالف) تستوفيها الجهة الضامنة للقرض ونسبة لاتزيد على (0.7%) (سبعة من الألف) يستوفيها البنك المركزي . وتجيز هذه التعليمات لمحافظ البنك المركزي بعد موافقة مجلس إدارته زيادة أو نقصان نسب الفائدة استناداً إلى تطور المشروع والظروف الاقتصادية.

كما نصت هذه التعليمات على أن لايزيد مبلغ القرض على (50) مليون دينار ولاتزيد مدة السداد على (3) سنوات ويجوز بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على تمديد مدة السداد سنة واحدة بعد إثبات ظروف مقنعة يقدرها المصرف ، وتتم متابعة ورقابة آليات القرض واتجاه استخدام أموال المشروع ونشاط عمل المشاريع المقترضة وتقديم تقارير شهرية للبنك المركزي والمصرف المقرض وكذلك رفع تقارير فصلية إلى محافظ البنك المركزي يوضح فيها خطوات سير المشروع ووسائل دعمه ومتابعته من قبل فريق مشكل من المراقبين الميدانيين من البنك المركزي وفروعه الأربعة والمصارف المشاركة في المشروع.

هـ- الكثافة المصرفية*

يتكون الجهاز المصرفي في العراق حتى نهاية عام 2015، من (57) مصرفاً وفرعاً أجنبياً منها (6) مصارف حكومية و (51) مصرفاً أهلياً بضمنها (18) فرعاً لمصارف أجنبية، إضافة إلى مكتب تمثيل واحد لبنك الإسكان، وبهذا فإن عدد فروع المصارف يبلغ (840) فرعاً ومكتباً في محافظات العراق كافة ، علماً إن هناك (7) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49% - 84.3%) من رأس المال، وتوزعت فروع المصارف بنسبة (36%) في بغداد و(60%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية، إلا أن الكثافة المصرفية مازالت بحدود (23) ألف نسمة لكل فرع مصرفي، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل (10) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، وقد يكون مصرف لكل (10) آلاف نسمة ، الأمر الذى يؤثر على انخفاض جودة الخدمات ، وتراجع كفاءة الأداء الذي يؤثر فى تلبية احتياجات العملاء في أسرع وقت ممكن.

*عدد السكان في العراق (36.0) مليون نسمة /المصدر وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء.

هيكل النشاط المصرفي الإسلامي في العراق:

بدأت المصارف الإسلامية باكورة أعمالها في العراق عام 1993 عندما تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ليكون بذلك أول مصرف عراقي خاص يعمل بهذا الصنف من النشاط والعمل المصرفيين.

فيما شهد عام 2015 تأسيس أول مصرف إسلامي حكومي في العراق هو مصرف النهرين تزامناً مع إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015.

ويتكون هيكل الجهاز المصرفي الإسلامي في العراق من مصرف حكومي واحد هو مصرف النهرين الإسلامي و(8) مصارف خاصة إضافة إلى مصرفين عربي وأجنبي ، فيما بلغ مجموع فروع المصارف الإسلامية العاملة بالعراق (94) فرعاً في نهاية عام 2015 موزعة بواقع (31) فرعاً في بغداد و(63) فرعاً في المحافظات، وتوزعت فروع المصارف الإسلامية بين (4) فروع لمصارف حكومية و(86) فرعاً لمصارف خاصة و(4) فروع لمصارف عربية وأجنبية.

رأس مال وموجودات واحتياطيات المصارف الإسلامية*:

بلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق (2.1) ترليون دينار كما في نهاية عام 2015، من بينها (1.9) ترليون دينار للمصارف العراقية الخاصة و(24.5) مليار دينار للمصارف العربية والاجنبية.

أما إجمالي الموجودات لعام 2015 فسجلت (5) ترليونات دينار موزعة بين (4.7) ترليون دينار للمصارف العراقية الخاصة و(319.9) مليار دينار للمصارف العربية والأجنبية.

في حين بلغ إجمالي احتياطيات المصارف الإسلامية في العراق (127.7) مليار دينار في نهاية عام 2015 ، كانت جميعها من نصيب المصارف العراقية.

أرصدة الودائع والائتمان للمصارف الإسلامية*:

بلغ إجمالي أرصدة ودائع المصارف الإسلامية (1.3) ترليون دينار في نهاية عام 2015 ، وكان رصيد المصارف العراقية الخاصة منها (1.2) ترليون دينار، أما حصيلة المصارف العربية والأجنبية من تلك الودائع فكانت (144.7) مليار دينار .

وفي ما يتعلق بإجمالي أرصدة الائتمان النقدي نهاية عام 2015 فقد سجلت (1.85) ترليون دينار، منحت المصارف العراقية الخاصة نحو (1.7) ترليون دينار من إجمالي تلك الأرصدة ، فيما بلغت حصة المصارف العربية والأجنبية فيها (154.1) مليار دينار.

نسب السيولة وكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية*:

يتبين من خلال جدول نسب السيولة وكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية أن مصرف جيهان الإسلامي سجل أعلى نسبة سيولة بين جميع المصارف الإسلامية العاملة في العراق عام 2015 وبلغت النسبة (331%) ، في حين سجل مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار الإسلامي أقل نسبة سيولة بلغت (6%). أما بخصوص كفاية رأس المال فكانت أعلى نسبة من نصيب مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حيث بلغت (303%) ، فيما أُشرت أدنى نسبة كفاية وهي (15%) لدى مصرف أبو ظبي الإسلامي.

* باستثناء مصرف النهرين الإسلامي

و – المشاركة الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية

أ- جازت الفقرة (6) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 للشخص الأجنبي امتلاك أسهم في مصرف عراقي محلي قائم أو جديد ويخضع للمتطلبات المحددة في هذا القانون ولوائحه التنظيمية المعمول بها، وفي ضوء ذلك اعتمد البنك المركزي العراقي بعد صدور القانون أعلاه ضمن سياسته النقدية سياسة السماح للمصارف الأجنبية لفتح فروع لها في العراق، أو المشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية القائمة ، أو إنشاء كيانات مصرفية كاملة تابعة للشركات الأم في بلدانها، وذلك وفقاً للمتطلبات الموضوعية لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية من جانب، وضمان توفير الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المصرفي من جانب آخر.

ب- ميز قانون المصارف ضمن الفقرة (1) من أحكام المادة (22) بين حالتي المشاركة وهي الحيازة غير المؤهلة التي أجازت للشخص الطبيعي والمعنوي غير المصرفي اقتناء أسهم مصرف آخر أو المشاركة في رأس المال أو تأسيسه على أن لاتتجاوز نسبة هذه المشاركة (9.9%) من رأسمال المصرف، أما إذا كان مصرفاً فقد أطلقت التعليمات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وأتاحت نسبة المشاركة من دون حدود للمصارف الأجنبية لتأسيس كيان مصرفي تابع لها تملّك نسبة (95%) كحد أقصى من رأس مالها وتطرح (5%) لغرض اكتتاب الجمهور، بشرط أن يكون المصرف مجازاً رسمياً ومضى ثلاث سنوات على تأسيسه، وحقق أرباحاً لا تقل عن (5%)، وحصل على موافقة الجهة الرقابية في بلده على هذه المشاركة ، وملتزم بقانون مكافحة غسل الأموال.

جـ – أما الحيازة المؤهلة كما جاء في أحكام المادة (1) من القانون أعلاه فتعرّف بأنها :- أي حيازة مباشرة أو غير مباشرة من قبل شخص أجنبي معنوي يعمل بشكل منفرد أو مع مجموعة وبشكل متضافر مع شخص أو أشخاص آخرين في مشروع تمثل (10%) أو أكثر من رأس المال أو حقوق التصويت أو تتيح ممارسة نفوذه على إدارة المشروع الذي تقع عليه الحيازة ، حيث أجازت الفقرة (8) من المادة (4) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 (الحق للأجانب امتلاك مصارف أو أسهم في المصارف فقط إذا كانوا مصرفاً خاضعاً لرقابة موحدة من قبل سلطة رقابية في البلد الأم) وتتبع في ذلك الإجراءات المحددة في الفقرات (1–6) من المادة (22) من قانون المصارف النافذ.

د–نظم البنك المركزي العراقي آلية عمل لهذه المصارف بعد تطبيق القانون رقم 94 لسنة 2004 وسمح بدخول المصارف الخاصة مع المصارف الأجنبية بعملية المشاركة بهدف قيام المصارف الأجنبية بتطوير المصارف العراقية المشاركة في رأسمالها من خلال إدخال التقنيات الحديثة والبرامجيات المتقدمة لإحداث نقلة كبيرة في أداء النظام من جانب وتحسين أداء المصارف وزيادة رافعتها المالية من جانب آخر ، وبناءً على ما تقدم فقد أتاحت التعليمات الصادرة عن اللجنة

الاقتصادية في مجلس الوزراء المستندة إلى أحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 مشاركة المصارف الأجنبية والأفراد في رؤوس أموال المصارف العراقية أو إنشاء كيان أو فتح فرع مصرف أو مكتب تمثيل وبناءً عليه حصلت (7) مشاركات ابتدأت منذ عام 2005 . وبذلك فإن خطوة البنك تعد بأنها اول مبادرة وطنية لتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق حتى قبل صدور قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 ، حيث تعود أولى المشاركات إلى عام 2005 ، وتشير الوقائع العملية إلى دخول سبعة مصارف خاصة بمشاركة مع مصارف أجنبية هي (التجاري العراقي ، دار السلام ، الائتمان العراقي ، الأهلي العراقي ، بغداد ، المنصور ، التعاون الاقليمي) ، وكانت أبرز المصارف الأجنبية المشاركة هي (HSBC) ، المصرف الوطني الكويتي ، ومصرف قطر الوطني ، ومؤسسة التمويل الدولية ، وكابيتال بنك الاردني، وبنك الخليج المتحد البحراني والمصرف الزراعي الإيراني كما موضح في الجدول (10).

جدول (10)

أسماء المصارف العراقية الخاصة ورؤوس أموالها والجهات الأجنبية المشاركة

ت	اسم المصرف العراقي	اسم المشاركة الأجنبية	نسبة المشاركة الاجنبية	تاريخ المشاركة	رؤوس الأموال لعام 2015 (مليار دينار)
1	التجاري العراقي	البنك الأهلي المتحد البحريني ومؤسسة التمويل الدولية	%54.7 %9.9	2005	250.000
2	دار السلام	H.S.B.C	%52		150.000
3	الائتمان العراقي	البنك الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	%84.3 %6.7	2006	250.000
4	الأهلي العراقي	كابيتال بنك الأردني	%78	2005	250.000
5	بغداد	بنك الخليج المتحد البحراني. بنك برقان –الكويت	%0.31 %51.8	2005	250.000
6	المنصور للاستثمار	من ضمن مؤسسيها بنك قطر الوطني	%50.7	2005	250.000
7	التعاون الإقليمي	المصرف الزراعي الإيراني اقتصاد نوين الايراني	%63.4 %23.6	2007	144.481
المجموع					1,544.48

ثانياً: البنية التحتية للجهاز المصرفي العراقي

إن من أبرز المهام التي يضطلع بتنفيذها البنك المركزي العراقي هي المحافظة على متانة وسلامة الجهاز المصرفي من خلال المهام الموكلة إلى المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، حيث تهدف الرقابة المصرفية إلى حماية أموال المودعين وحقوق المساهمين، وضمان مساهمة فعالة وإيجابية للمصارف بتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية، ودعم النمو في الاقتصاد الوطني ، ومكافحة عمليات غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ، واصلت الأقسام التابعة لتلك المديرية خلال عام 2015 جهودها التفتيشية والرقابية للمصارف المجازة وشركات التحويل المالي وشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وشركات الاستثمار وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية الساندة للقطاع المصرفي، كما موضح في أدناه:

الرقابة على المصارف

تتضمن الرقابة على المصارف في العراق مستويات رئيسة هي :

1 – رقابة السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة بالبنك المركزي العراقي.

2 – الرقابة الداخلية للمصرف من خلال انظمة ولجان الضبط والرقابة بما فيها اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة ومراقب الامتثال.

3 – المدقق الخارجي وعلاقته بالبنك الذي يتم تعيينه استناداً لأحكام المادة (46) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، ويتم اختياره بموافقة هذا البنك لمدة خمس سنوات بعد أن يتم ترشيحه في اجتماع الهيئة العامة للمصرف، ونظمت المادة المذكورة والمواد (47 و 48) اللاحقة بها واجباته بشكل مفصل.

أدوات الرقابة المصرفية التي يستخدمها البنك المركزي

1 – **التراخيص**: ينفرد البنك المركزي بسلطة ترخيص وإجازة المصارف وفروعها داخل وخارج العراق ، ويخضع الترخيص والاجازة لمدى حاجة السوق المصرفي العراقي والاقتصاد العراقي لمصارف جديدة. كما يتحقق البنك المركزي من تحقيق المصرف أو الفرع لمعايير الترخيص الصادرة عنه التي تهدف إلى ضمان وجود مصارف تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية وبالتالي تعزيز القطاع المصرفي العراقي.

2 – الرقابة المكتبية: يقوم البنك المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للمصارف من خلال تحليل بيانات المصرف واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية لبيان المركز المالي للمصارف والشركات المالية غير المصرفية ومعرفة مدى التزام المصارف بالقوانين والانظمة والتعليمات.

3– الرقابة الميدانية: وتتم من خلال القيام بزيارات ميدانية للمصارف مخططة مسبقاً أو استثنائية للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة على وفق خطة تفتيش مقرة مسبقاً من قبل البنك المركزي العراقي ، وكان البنك المركزي العراقي يستخدم نظام **CAMELS*** لتقييم المصارف. وحالياً يعمل على اختيار نظاماً حديثاً بديلاً عن النظام المذكور آنفاً بعد ان كلف إحدى شركات التدقيق الدولية للقيام بهذه المهمة.

---

* CAMELS ويسمى ايضا مؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية اساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية Capital adequacy كفاية رأس المال، Asset quality جودة الموجودات، Management quality سلامة الأدارة، Earnings الربحية والأيرادات، Liquidity السيولة، Sensitivity to Market Risk الحساسية لمخاطر السوق.

البيئة التشريعية

يقوم البنك المركزي العراقي بشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، انطلاقاً من ستراتيجية البنك المركزي العراقي الرامية إلى اتباع رقابة مصرفية فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية ، واستكمالاً للجهود التي يبذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، ويعمل البنك المركزي على وفق البيئة التشريعية والقوانين الصادرة ذات العلاقة بمهامه وواجباته والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي وهي:

1 – قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004: صدر قانون البنك المركزي العراقي في 6 آذار/ مارس ، 2004 وكان من بين أهدافه تحقيق المحافظة على استقرار الأسعار، كذلك فإن البنك المركزي يدعم النمو المطرد للاقتصاد العراقي ، وهناك مشروع لتعديله وتم عرضه على مجلس شورى الدولة لتدقيقه ومازال في طور المناقشة.

2 – قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004: لقد صدر قانون المصارف في أيلول ، 2004 ويتضمن القانون الإطار القانوني لنظام مصرفي يتماشى مع المعايير الدولية ، ويسعى إلى تعزيز الثقة في النظام المصرفي.

3 – قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.

4 – تم الغاء قانون مكافحة غسل الأموال رقم (93) لسنة 2004 ، واصدار قانون جديد على وفق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

5 – قانون سوق العراق للاوراق المالية رقم (74) لسنة 2004.

6 – قانون الشركات رقم (21) المعدل لسنة 1997.

7 – قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997.

8 – قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 المعدل.

9 – قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية (78) لسنة 2012.

10– بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) من المادة (73) من الدستور قرر رئيس الجمهورية بتاريخ 2015/11/4 إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015.

11– الأنظمة والتعليمات واللوائح التي تصدر بموجب القوانين أعلاه.

واستناداً لما جاء أعلاه قام البنك المركزي العراقي من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بالاعمال الآتية المنوطة بالتدقيق المكتبي للمصارف الحكومية والخاصة والشركات المالية غير المصرفية ابتداء من 2015/1/1 لغاية 2015/12/31 ، من خلال تدقيق (660) موازنة شهرية للمصارف الحكومية والأهلية و (660) جدول كفاية رأس المال و (660) جدول نسب سيولة و (648) جدولاً لاحتساب الاحتياطي القانوني وكذلك إجراء التدقيق المكتبي لـ (28) ميزان مراجعة لشركات الاستثمار المالي وإعداد مطالعات بشأن نتائج التدقيق.

أما في ما يخص التفتيش الميداني فقد قامت المديرية أعلاه بتفتيش (22) فرعاً للمصارف الحكومية و(84) فرعا للمصارف الاهلية و(50) شركة تحويل مالي وفروعها و(328) شركة توسط ببيع وشراء العملات الأجنبية، كما تم إجراء (7) عمليات تفتيش استثنائي للقطاع المصرفي والمالي.

ولغرض زيادة الكثافة المصرفية من خلال زيادة عدد المصارف المجازة في العراق لتشمل أكبر عدد من السكان ونشرها في محافظاته ، قام البنك المركزي العراقي من خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والأئتمان بعدد من الإجراءات الآتية:

- منح (8) موافقات على فتح فروع للمصارف الأهلية، ليصبح عددها (34) مصرفاً بواقع (537) فرعاً لغاية نهاية عام 2015.
- منح (4) موافقات على فتح فروع جديدة لشركات التحويل المالي ، ليصبح عددها (34) شركة بواقع (139) فرعاً لغاية عام 2015 ، ومنح (256) إجازة لشركات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية ليصل عددها إلى (1947) شركة لغاية عام 2015.
- إعطاء (18) رقماً رمزياً لعدد من فروع المصارف.
- تدقيق الحسابات الختامية لـ (89) مصرفاً وشركة استثمار وتحويل ماليين.
- ولتوفير قاعدة بيانات سليمة تتضمن المعلومات الائتمانية قامت هذه المديرية من خلال الإدارات العامة للمصارف بإجراء (45561) عملية تحديث وتعديل وإضافة ومتابعة الكفلاء وإلغاء كفالات ، فضلاً عن الاستعلام عن المعلومات الخاصة العائدة الى (9114) زبوناً.
- اصدار (13) اعماماً خاصاً بغلق الحساب و(13) اعماماً خاصاً بإعادة فتح الحساب و(64) اعماماً خاصاً بزبائن المصارف المقترضين المتوقفين عن الدفع.
- إجابة عن (120) استفساراً التي وردت من امانة مجلس الوزراء بخصوص منظمات المجتمع المدني وإطلاق الأرصدة العائدة لها.
- حجز الأموال العائدة الـ (322) من الأفراد والشركات.
- تحديث نشرة تواقيع للمخولين العاملين في المصارف البالغ عددهم (86) مخولاً.
- قامت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بمخاطبة المديرية العامة للحسابات في البنك المركزي العراقي بخصوص (458) وديعة غير مطالب بها.

- تأييد (402) كشف موقعي لعدد من شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية ومنح الموافقة بصلاحية العمل فيها مستقبلاً.

- قامت وزارة الداخلية/ وكالة الوزارة للاستخبارات والتحقيقات الجنائية بالاستعلام عن (472) من مؤسسي الشركات ، وبدوره قام البنك المركزي العراقي من خلال مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاستعلام عن (573) من المؤسسين.

- منح المصارف والشركات (513) تأييد إشعار إيداع لدى البنك المركزي العراقي.

- توجيه (978) كتاباً رسمياً للمصارف لتأييد صحة صدور خطابات الضمان ، و (32) كتاباً رسمياً الى وزارة التربية والتعليم العالي لتأييد صحة صدور شهادة التخرج للموظفين الجدد في شركات الصرافة.

- انتفاء الحاجة لـ (73) خطاب ضمان متوقعاً.

- تم تدقيق (11951) كشفاً للحسابات الفصلية والحسابات الختامية لشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية.

بهدف مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ أواسط عام 2003 لغاية 2015 من خلال الإجراءات الآتية:-

1- تم التعاقد مع شركة أرنست آند يونغ للتدقيق منذ عام 2014 لغرض تقييم المصارف العاملة في العراق حسب نظام (camels) وقام البنك المركزي بالتعاون مع الشركة لإنجاز تقييم عمل (29) مصرفاً عام 2015 والمتبقي لا يزال العمل جارياً لتقييمهم.

2- تم اعداد آلية عمل موحدة للمفتشين لغرض تدقيق ومتابعة أداء وحدات غسل الأموال في المصارف ومدى فعاليتها في رصد الحالات المشبوهة ، كذلك إعداد آلية عمل موحدة للمفتشين لغرض تدقيق أعمال شركات الصرافة ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة ، فضلا عن إعداد آلية عمل موحدة لغرض تدقيق معاملات الحوالات الخارجية المنفذة من قبل المصارف لخطورة هذه المعاملات.

3- دراسة الدعم التدريجي لتمويل الاعتمادات المستندية على حساب الحوالات الخارجية لأهمية الاعتماد المستندي.

4- تم اصدار تعليمات الصكوك المرجوعة ، على أن لايتم العمل بها إلا بعد تشغيل النظام.

5- سيتم استبدال نظام Extandibale Business Reporting Language XBRL إلى نظام (XML) ، وهو نظام يربط المصارف مع البنك المركزي لغرض ورود البيانات منها مباشرة إليه ، وسيمكن هذا النظام البنك المركزي من الحصول على بيانات المصارف بدرجة عالية من السرعة والدقة والأمان دون الحاجة لاستخدام الورق أو الديسكات أو أية وسائل أخرى لنقل البيانات، مما يوفر الكثير من الوقت والجهد ويزيد من كفاءة وفعالية تحليل بيانات المصارف وبالتالي يعزز من عملية الرقابة المكتبية عليها وتمكين المدققين في التدقيق وإبداء الرأي وبيان ملاحظاتهم مبكرا لتوفر مؤشرات الإنذار المبكر وتمكن متخذي القرار من اتخاذ القرارات المناسبة.

6- تم تطبيق المعايير الدولية في إعداد الموازنات الفصلية.

7-إلقاء المحاضرات على المصارف لتدريبهم وتأهيلهم لانجاز الأعمال المصرفية.

المؤشرات الرقابية القانونية والمعيارية المستخدمة في مراقبة المصارف

لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي ومن خلال المديرية اعلاه على استخدام نسب قانونية ومعيارية أبرزها:

1 – الحد الأدنى لرأس المال (250) مليار دينار للمصارف المحلية و (50) مليون دولار ومايعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة (30%) من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية استناداً إلى أحكام المادة (14) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

2 – الحد الأدنى لكفاية رأس المال (12%) المحددة في أحكام المادة (16) من قانون المصارف المشار إليه اعلاه التي تقيس نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة للمخاطر، فضلاً عن قياس نسبة رأس المال إلى الموجودات ، ونسبة القروض الى الودائع (70%) ، ونسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ، ونسبة موجودات القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إضافة إلى المؤشرات الآتية :

- نسبة إجمالي الاستثمار بالأسهم إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة (20%) المحددة وفقاً لأحكام المادة (33) من قانون المصارف النافذ.
- نسبة إجمالي الائتمان الممنوح إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة (800%).

نسبة إجمالي التركزات الائتمانية إلى رأس المال السليم والاحتياطيات (400%) (أربعة أضعاف رأس المال) وفق المادة (30) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 المتعلقة بالتركزات الائتمانية لكبار المقترضين.

- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية أو ودائع القطاع الخاص ويحتفظ بها كاملة لدى البنك المركزي، وقد تم العمل بها منذ شهر تموز 2014.

- نسبة الائتمان الممكن للمصرف تقديمه لزبون واحد (10%) من رأسماله واحتياطاته السليمة وفقا للفقرة (ب) من المادة (31) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004..

- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركائه وأقاربه من الدرجة الأولى (15%) من رأس المال والاحتياطي وفقا للمادة (31) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

- نسبة السيولة لا تقل عن (30%) = الموجودات السائلة / المطلوبات السائلة X 100

وفقاً للمادة رقم(21) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد حسب التصنيف الائتماني على وفق المادة رقم (11) من التعليمات رقم (4) لسنة 2010 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

- يتم احتساب نسبة هبوط قيمة الاستثمارات مابين (2% الى 5%) من مبلغ الاستثمارات استنادا الى المادة (2/8) من نظام الاستثمار المالي رقم (6) لسنة 2011 المعدل.

فضلاً عن قيام هذه المديرية بالمتابعة الدورية للسجلات والبيانات التي ترسلها المصارف الى البنك المركزي العراقي لمعرفة مدى محافظة المصارف على حقوق المودعين لديها ودراسة اساليب الرقابة واجراءات المراجعة الداخلية المتبعة في المصارف وفروعها.

العقوبات الادارية والمالية بحق المصارف المخالفة

استنادا لاحكام المادة (62) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والمادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ، وقانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب رقم (93) لسنة 2004 ، يراعي البنك المركزي العراقي عند فرض العقوبات مبدأين :

الأول – توفر السند القانوني

الثاني– اعتماد مبدأ التدرج في فرض العقوبات كما وردت في أحكام المادة (56) من قانون المصارف النافذ.

ثالثاً: نشاطات مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي العراقي لعام 2015

يولي البنك المركزي العراقي موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اهتماماً بالغاً انسجاماً مع ما توليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الإنتربول) ، وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) ، إضافة إلى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والاجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسل الأموال ، ضماناً لفاعلية تدابير المكافحة، وإبعاد خطر هذه الأموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال تقييد سلطتها الرقابية ومصارفها بكل القرارات والمعايير الدولية، واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بإيجاد نظم رقابية داخلية فعالة ، واختيار الزبائن الجيدين ، وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة.

قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال من أجل النهوض بواقع عملي للرقي إلى مستوى الوحدات النظيرة في البلدان العربية والمجاورة وذلك من خلال :

1- صدور الامر الإداري رقم (6263/10/3260) والمؤرخ في 2014/12/4 المتعلق بمنح المكتب الاستقلال المالي والإداري والذي حصل بموجبه على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتخصيص موازنة للمكتب من ميزانية البنك المركزي ، وتخصيص موقع مستقل للمكتب ، ومخاطبته بكتب رسمية ، فضلا عن سحب اضابير الموظفين لإدارتها من قبل هذا المكتب.

2- بلغ عدد الدورات الداخلية والخارجية التي أقامها المكتب لموظفيه (5) دورات ، تنفيذا لخطة المكتب المتعلقة بورش العمل والدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3- إصدار (4) إعمامات الى المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية المجازة كافة تتعلق بمختلف المواضيع الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب.

4- تنفيذ ومتابعة جميع الالتزامات والمتطلبات المتعلقة بتقييم جمهورية العراق بشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الجهات كافة سواء داخل العراق أو خارجه والمعنية بذلك التقرير، وكذلك المشاركة في اجتماعات الفريق الوطني المكلف بالرد على هذا التقييم.

5- التنسيق مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي بشأن المعلومات المتعلقة بالمصارف المجازة وشركات التحويل المالي والصيرفة وشركات الاستثمار لغرض إدخالها ببرنامج خاص على الحاسبة.

6- توثيق أسماء الشركات التجارية المسجلة لدى وزارة التجارة/دائرة تسجيل الشركات ، وأسماء المستوردين والمصدرين الواردة إلى المكتب من وزارة التجارة والشركة العامة للمعارض العراقية.

7- متابعة الإجراءات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة البالغة (41) معاملة مع الجهات ذات العلاقة.

8- التنسيق مع مجلس شورى الدولة من خلال اجتماعات الفريق الوطني لمتابعة تقرير جمهورية العراق لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتم إعداد مسودة مشروع القانون وتمت مناقشته في مجلس شورى الدولة والبرلمان.

9- إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015.

10- من أجل توسيع خبرة الكادر الوظيفي للمصارف العاملة في العراق ، تم إلقاء محاضرات من قبل عدد من موظفي المكتب على تلك الجهات المصرفية في موضوع مكافحة غسل الأموال بالتنسيق مع مركز الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي العراقي.

11- تبويب الغرامات المفروضة على المصارف وشركات التحويل المالي.

12-إعداد قاعدة بيانات بأسماء المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي وأسماء أعضاء مجالس الإدارات والمؤسسين والمدراء المفوضين والمعلومات الأخرى.

13-التنسيق مع المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين العام بشأن اقتراح المكتب رغبته بإبرام مذكرات تفاهم في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال اللجان المشتركة بين العراق ومختلف الدول حيث بلغ عدد الدول التي عرض عليها الموضوع (6) دول وما زال المكتب مستمراً في إجراءاته بهذا الخصوص.

14- بلغ عدد المخاطبات التي قام بها المكتب مع الوحدات النظيرة (31) مخاطبة موزعة الى (11) مع الاردن و لبنان (6) و الامارات العربية المتحدة (8) و الكويت (4) وواحدة مع كل من قطر وسوريا.

رابعاً: نشاطات قسم المدفوعات لعام 2015

يقوم البنك المركزي العراقي بالإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات في العراق مواكباً بذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص ، وسعياً منه لضمان التدفق المالي والنقدي من خلال أنظمة الدفع والتسويات والتأكد من تحقق عنصري السلامة والكفاءة لها، ويهدف البنك المركزي العراقي من تطبيق وظيفة الإشراف والرقابة على أنظمة الدفع والتسويات الى التأكد من وجود نظم دفع وتسويات تتسم بالكفاءة والمصداقية والأمان الأمر الذي سيزيد من كفاءة وفاعلية تنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي في العراق والحد من المخاطر النظامية المرافقة للبنى التحتية لأسواق المال، فضلا عن زيادة ثقة المستخدمين للنقد الإلكتروني ووسائل الدفع المختلفة من خلال تعزيز مجالات التطور التقني والمؤسسي لأنظمة الدفع والتسويات.

ويتولى البنك المركزي بهذا الصدد عملية صياغة السياسات ووضع المعايير والمراقبة الميدانية لأنظمة الدفع والتسويات والقيام بعمليات التقييم وتنفيذ اللوائح والتعليمات، وتنظيم أنظمة المدفوعات والتسويات والإشراف عليها (سواء كانت مملوكة أو تدار من قبل البنك المركزي أو من قبل أي طرف آخر) ،كما قام البنك المركزي بتبني مؤشرات قياس أداء واضحة ويعمل على تطوير التقارير النوعية الإحصائية حول أنظمة الدفع والتقاص.

حقق البنك المركزي العراقي من خلال قسم المدفوعات العراقي خلال عام 2015 الانجازات الآتية:

- **النشاطات العامة**

1-إطلاق النسخة المحدثة لأنظمة المدفوعات العراقي بكافة مكوناته (**RTGS, C-ACH,CSD**).

2-توجيه المصارف لتوحيد المواصفات الأمنية للصكوك.

3-لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني بين المواطنين ، أقام البنك المركزي العراقي ورش عمل ودورات حول أنظمة المدفوعات العراقي والمشاريع المستقبلية.

- بلغ عدد التحويلات المالية في نظام(**RTGS**)للمصارف الحكومية والخاصة المشاركة في نظام المدفوعات .

أولاً: مشروع الدفع بالتجزئة (IRPSI)

8-الانتهاء من عملية الفحص والاختبار الأولي لنظام مشروع الدفع بالتجزئة العراقي بالتعاون مع الكادر الفني من شركة (**BPC**) المنفذة للمشروع والعمل على حل المشاكل للبدء بعملية الفحص والاختبار النهائي تمهيدا للتنفيذ الفعلي للمشروع.

9-الانتهاء من اختبار النسخة المترجمة للنظام.

10- حصول شركتي (العراقية والطيف للتحويل المالي) على الترخيص لغرض الاشتراك في نظام الدفع بالتجزئة وإصدار البطاقات المسبقة الدفع وحصول شركتي (آسيا حوالة ومحفظة العراق) على الترخيص للعمل كمزودي خدمات للدفع عن طريق الهاتف النقال.

11- البدء بفحص تكامل الانظمة (Integration Testing) مع كل من مصرف بغداد ، والشركة العراقية.

12- تسلم ونصب جميع الأجهزة الخاصة بالمشروع في جميع المواقع.

13- إنجاز عمليات التهيئة والربط لمركز بيانات الإنتاج والتعافي من الكوارث في البصرة.

14- وضع جداول زمنية للعمل مع المصارف (التجاري ، التنمية الدولي ، الشرق الأوسط ، إيلاف ، الخليج ، الأهلي ، الائتمان) ، وعدد من فروع المصارف اللبنانية للتهيئة لربطها مع المقسم الوطني.

ثانيا: المنجزات على مستوى الأنظمة

1- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) :

1- إعادة تدريب الكادر الوظيفي للمصارف الحكومية والأهلية البالغ عددها (35) مصرفاً بالاضافة الى وزارة المالية على نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) المحدث لغرض تهيئتهم للاشتراك في النظام.

2- إعادة تدريب الكادر الوظيفي لبعض مديريات البنك المركزي العراقي وهي (المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، قسم التدقيق الداخلي، مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال) على نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) المحدث لغرض تهيئتهم للاشتراك في النظام.

3- تدريب وتفعيل عمل مصرفي (النهرين الإسلامي والوركاء) على نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) ليصبح عدد المصارف المشاركة في النظام (55) مصرفاً إضافة إلى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين.

2- نظام مقاصة الصكوك الإلكتروني (C- ACH)

1- إعادة تدريب الكادر الوظيفي للمصارف الحكومية والأهلية البالغ عددها (13) مصرفاً على نظام المقاصة الالكتروني المحدث لغرض تهيئتهم للعمل.

2- إعادة تدريب الكادر الوظيفي من بعض مديريات البنك المركزي والدوائر التابعة له وهي (المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، والمديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، ومركز الدراسات المصرفية، مكتب مكافحة غسل الأموال ، قسم التدقيق الداخلي) ، على نظام المقاصة الإلكتروني المحدث لغرض تهيئتهم للإشتراك في النظام.

3- تحديث النظام بإضافة وظائف جديدة للحد من عمليات التزوير.

4- الطلب من شركة مونتران الشركة المجهزة للنظام تنفيذ نظام المقاصة الإلكتروني بين فروع المصرف الواحد (on-us) وتوضيح المتطلبات الفنية والإدارية لاشتراكهم في النظام وتسلّم الملاحظات من المصارف لغرض تسليمها للشركة قبل عملية البدء بإعداد البرامجيات للنظام.

5- تدريب الكادر الوظيفي لمصرف فرنسبنك وإشراكه في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH).

6- تدريب الكادر الوظيفي لمصرفي الوركاء والنهرين الإسلامي على نظام (C-ACH).

7- تفعيل فروع المصارف في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) المحدث عند بدء التشغيل الفعلي للنظام.

8- اضافة (14) فرعاً مصرفياً الى نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) ليصبح العدد الكلي (643) فرعاً مصرفياً.

3- الـدعم الفنـــي

1- تهيئة الحاسبات في قاعة التدريب وتنصيب النسخ المحدثة للانظمة عليها لتمكين الفرق المتخصصة من إجراء الاختبار عليها.

2- تزويد المصارف ببرامج تنصيب أنظمة المدفوعات المحدثة (RTGS,C-ACH,CSD).

3- فحص واختبار نظامي التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) والمقاصة الإلكتروني (C-ACH) المحدث من الناحية الفنية قبل البدء بالتشغيل الفعلي.

4- صيانة أنظمة المدفوعات لحاسبات المصارف ومديريات البنك كافة.

5- الانتهاء من عملية فحص النسخة المحدثة والتهيئة للانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة.

6- إعادة تدريب عدد من الفنيين في المصارف الحكومية والأهلية على تنصيب وصيانة نظامي التسوية الاجمالية (RTGS) والمقاصة الالكتروني (C-ACH) الحالي والمحدث لغرض تهيئتهم للاشتراك بالنظام.

7- تزويد وتحديث التخاويل الإلكترونية الخاصة بالمصارف ومديريات البنك المركزي على الانظمة المحدثة للمدفوعات.

8- نقل الخوادم الرئيسية لأنظمة المدفوعات من الموقع البديل للبنك المركزي إلى مركز البيانات في الموقع الرئيسي للبنك المركزي.

9- الأرشفة والنسخ الاحتياطية بشكل دوري للمحافظة على ديمومة النظام.

10- المتابعة مع فروع المصارف كافة لتزويد البنك المركزي باستمارات المستخدمين لكل فرع مشترك.

11- تقديم الدعم لمديريات البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق.

12- عمل نسخ احتياطية لأنظمة المدفوعات بعد أوقات الدوام الرسمي.

ثالثا: الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الالكتروني

1- تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي.

2- إكمال الربط في ما بين جميع المصارف لنظام الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والهاتف النقال.

3- اكمال مشروع توحيد المواصفات الأمنية للصكوك من قبل البنك المركزي حسب الموعد المحدد لغاية 2016/6/1 حسب الإعمام الصادر إلى المصارف كافة المرقم بالعدد 659/23 في 2015/6/25.

4- إكمال مشروع تنميط أرقام الحسابات المصرفية (International Bank Account Number/IBAN) حيث يهدف هذا الرقم إلى توحيد نمط أرقام الحسابات لدى المصارف العاملة في العراق على وفق المعايير الدولية لتعزيز كفاءة نظام المدفوعات الوطني ، والمساعدة في تطوير أنظمة الدفع في العراق لتواكب أحدث المعايير الدولية ولتحسين كفاءة وسرعة ودقة وجودة العمليات وتسهيل أتمتة التحويلات الداخلية والخارجية بما يعود بالمنفعة للمصارف وزبائنها ، ومع تسارع وتيرة استخدامه في السنوات الاخيرة حيث تم تطبيقه في أكثر من ستين دولة في العالم مما جعل تطبيقه متطلباً دولياً يجب الالتزام به.

5- تنفيذ مشروع الجباية الإلكترونية من خلال ربط المؤسسات الحكومية ودوائر الجباية (الهيئة العامة للضرائب، المديرية العامة للجوازات، مديرية المرور العامة، .... الخ) مع نظام المدفوعات العراقي لتحصيل المبالغ المستحقة للدوائر أعلاه عن طريق استخدام أوامر الدفع واطئة القيمة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني من استخدام السفاتج، وقد تم اختيار الهيئة العامة للضرائب للعمل معها.

6- تنفيذ نظام المتاجرة (Trading) لغرض تفعيل السوق الثانوية.

7- دراسة وجود ضمانات للمصارف لتقليل تعثرات المقاصة.

8- تفعيل دفع الرواتب إلكترونياً من خلال استخدام أجهزة الصراف الآلي لدفع الرواتب في الحسابات المصرفية فقط.

9- مشروع نظام التسوية الإقليمي بين الدول العربية.

10- مشروع (الدينار الإلكتروني ED) لتحصيل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر ومؤسسات الدولة من خلال بطاقات الدفع المسبق.

إحصائية بالاف الدنانيرللتحويلات المالية في نظام التسوية الأجمالية الآنية RTGS لعام / 2015

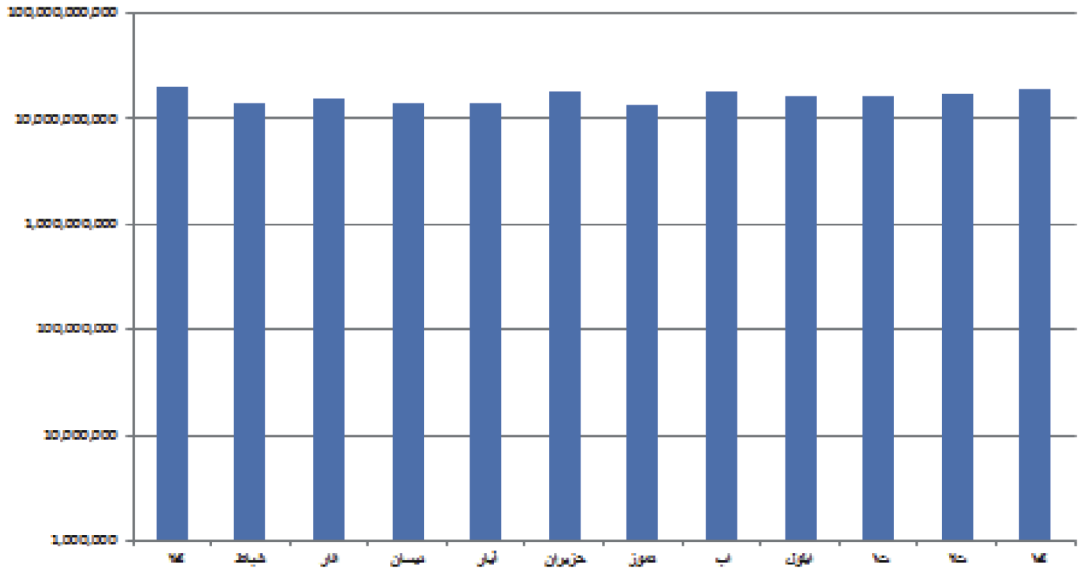

إحصائية بالاف الدنانيرلأوامر الدفع في نظام المقاصة الإلكتروني C-ACH لعام / 2015



إحصائية بعملة الدولار للتحويلات المالية في نظام التسوية الأجمالية الآنية RTGS لعام / 2015

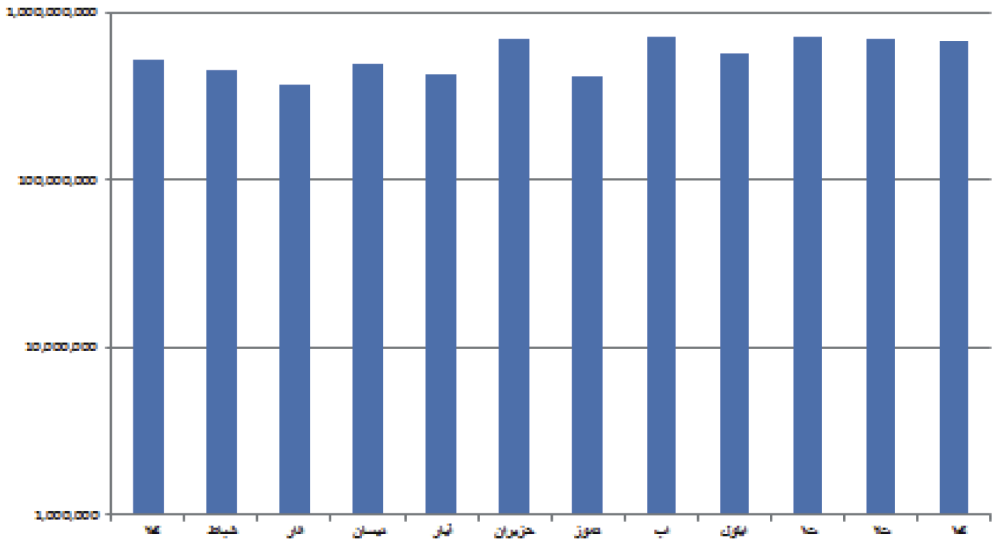

إحصائية بعملة الدولار لأوامر الدفع في نظام المقاصة الإلكتروني C-ACH لعام / 2015

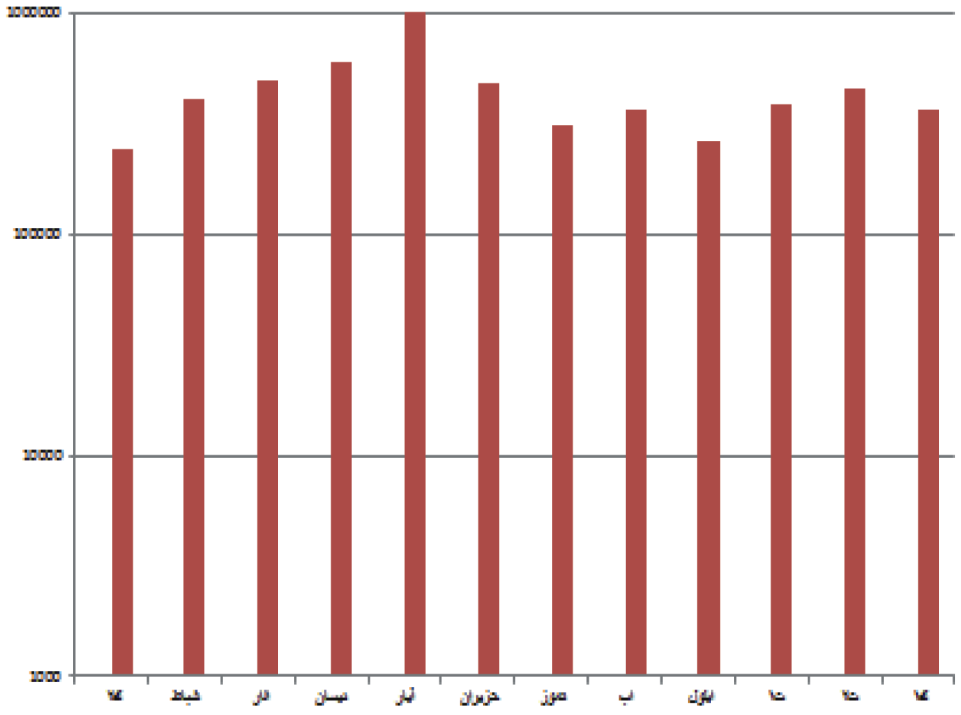

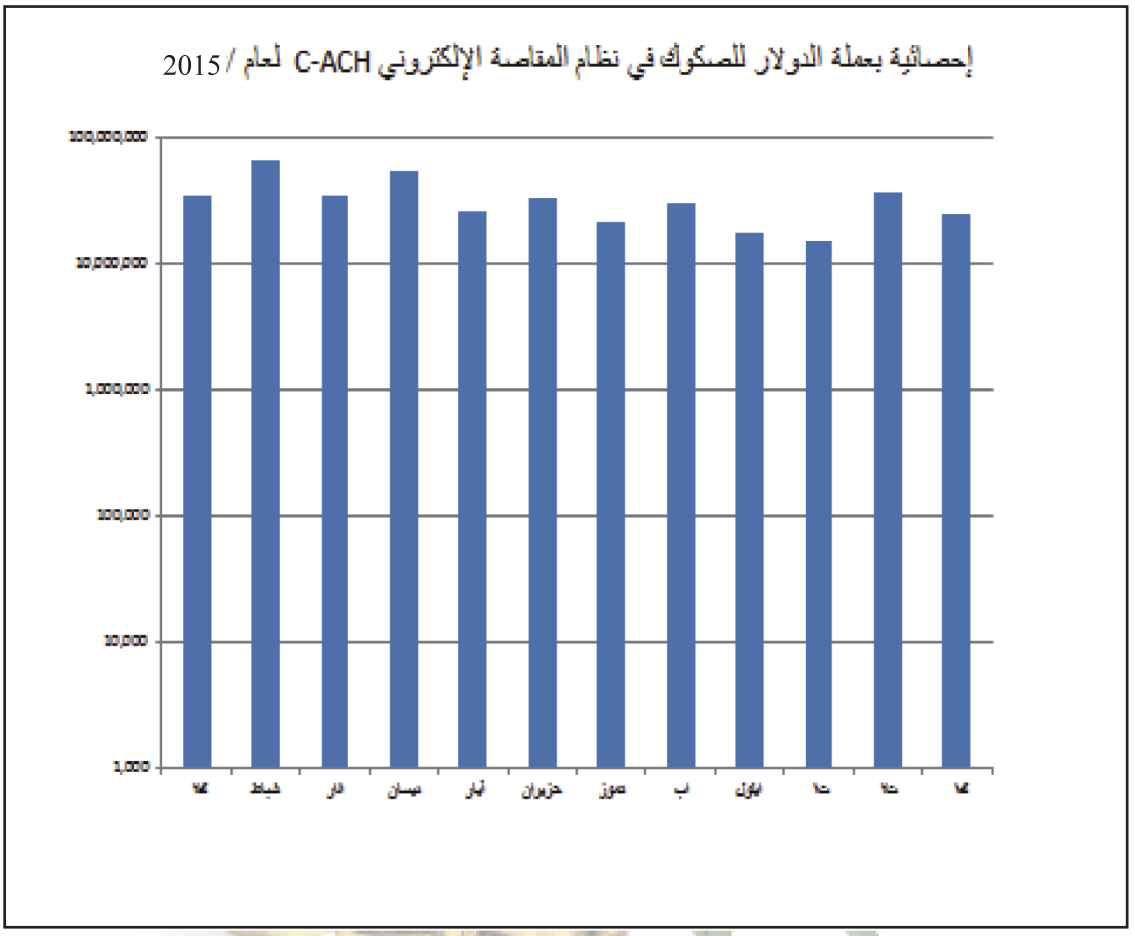
إحصائية بعملة الدولار للصكوك في نظام المقاصة الإلكتروني C-ACH لعام / 2015
100,000,000
10,000,000
1,000,000
100,000
10,000
1,000
كلا
شباط
آذار
نيسان
أيار
حزيران
تموز
آب
أيلول
حتا
حتا
كلا

خامسا:إدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي لعام 2015

لغرض تعزيز الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف البنك المركزي العراقي من خلال إدارة سليمة للاحتياطيات وللمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها جميع عمليات البنك المركزي بشكل خاص ، والقطاع المالي والمصرفي بشكل عام ، تم في بداية عام 2011 استحداث إدارة متخصصة للمخاطر في المديرية العامة للاستثمارات للمساعدة في تحقيق أهداف البنك المركزي ، وقد تم خلال السنة ذاتها إعداد برنامج عمل كامل لهذا القسم وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية .

وفي بداية عام 2012 بدأ التنفيذ الفعلي لبرنامج إدارة المخاطر في المديرية العامة للاستثمارات وخلال هذا التنفيذ قام القسم بتطوير آليات جديدة عن طريق إعداد مجموعة من العمليات الحاسوبية لمراقبة اداء المحافظ الاستثمارية ، ومراقبة الانحراف عن الحدود والمعايير ، وإجراء الاختبارات اللازمة للتوقع والتنبؤ بالمخاطر المحتملة باستحداث برنامج خاص على الاكسل لاختبارات الجهد (StressTesting) لأجراء التوقعات بمخاطر (أسعار الصرف ومخاطر السلع ومخاطر الائتمان) واستحداث طرق لقياس مخاطر أسعار الفائدة على موجودات البنك المركزي من السندات الحكومية وذلك بمتابعة القيمة السوقية للسندات المستثمر بها ومتابعة معدل الاستحقاق المدة والمدة المعدلة لكل سند وقياس الانحراف عن الحدود والمعايير المحددة في المبادىء التوجيهية للاستثمار والاتفاقيات المصرفية ، وقياس الارتباط بين العملات عن طريق برنامج الاكسل.

استمر البنك المركزي العراقي في متابعة النسب والمعايير المحددة للتقليل من المخاطر المحتملة التي تتعرض لها الاحتياطيات الاجنبية للبنك المركزي العراقي من خلال المراقبة الاسبوعية والشهرية الفصلية والسنوية للتطورات في الأسواق المالية العالمية وتغيرات أسعار الصرف واسعار الذهب والنفط وأسعار الفائدة العالمية ومؤشرات أسواق الأسهم العالمية ومدى تأثير هذه التغيرات على القيمة السوقية للاحتياطيات الاجنبية وانحرافها عن الحدود والمعايير المقررة في المبادئ التوجيهية للاستثمار ومخاطر اسعار الصرف ومخاطر السوق الاخرى ، إضافة الى متابعة التركزات في الموقع الجغرافي لهذه الاحتياطيات.

وفي مجال متابعة أسعار الفائدة وأثرها على القيمة السوقية للسندات المستثمر بها البنك المركزي العراقي قام البنك المركزي من خلال المديرية العامة للاستثمارات بمراقبة وتوضيح حدود المدة والمدة المعدلة للمحافظ الاستثمارية ومقارنتها مع ماتم تحديده في المبادئ التوجيهية للاستثمار للتعرف على الانحراف عن هذه الحدود.

وانطلاقاً من مبدأ التعاون وتبادل المعلومات بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الحكومية الاخرى للتعامل مع المصارف الأجنبية وللتخفيف من مخاطر الائتمان ، قام البنك المركزي العراقي بتزويد تلك المؤسسات بالتصنيف الائتماني للمصارف الأجنبية المعد من قبل وكالات التصنيف الدولية المعتمدة (S&p, Moody's and Fitch).

نشاطات عام 2015:-

1- قام البنك المركزي العراقي بتعديل بعض فقرات المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار والاحتياطيات الأجنبية بما يتلاءم مع التطورات في الاسواق المالية العالمية.

2- إعداد التقرير الفصلي للمخاطر التشغيلية الخاص من خلال إعداد مجموعة من الإجراءات المكتوبة للتخفيف من المخاطر التشغيلية التي ممكن أن تتعرض لها المديرية العامة للاستثمارات ومتابعتها بصورة مستمرة.

3- الحصول على بيانات تطورات الأسواق المالية العالمية من خلال محطة (Bloomberg) ، لاستخدامها في إصدار التقرير الأسبوعي للمخاطر متضمنة أهم التطورات والمخاطر في الأسواق المالية العالمية وأثرها على موجودات البنك واستحداث نموذج لتقرير يوضح كافة التغيرات على المحافظ الاستثمارية وباقي الاحتياطيات.



الخطط المستقبلية :

وفي مجال تطوير عمل قسم إدارة المخاطر يتطلع البنك المركزي العراقي إلى الآتي:

1- بناء نموذج للتصنيف الداخلي للأطراف المقابلة.

2- القيام بدورات تدريبية للمصارف الحكومية والأهلية لمساعدتهم في تأسيس وبناء أُطر لأقسام إدارة المخاطر.

سادساً: مركز الدراسات المصرفية

تأسس مركز الدراسات المصرفية استناداً إلى القانون رقم (36) لسنة 1999، يكون مقره في بغداد ويرتبط بمحافظ البنك المركزي العراقي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتكون له موازنة مستقلة تمول ذاتياً، وله حق التقاضي أمام المحاكم والجهات الأخرى ، ويمثله مدير عام المركز أو من يخوله.

ساهم البنك المركزي العراقي في نفقات تأسيسه بنسبة 40% والمصارف بنسبة 60% ويهدف المركز إلى تحقيق الآتي :-

1- تدريب موظفي الجهاز المصرفي وتأهيلهم لتولي المسؤولية المصرفية.
2- تطوير خبرات وكفاءات الموظفين في الجهاز المصرفي وتزويدهم بالعلوم المصرفية الحديثة وتطبيقاتها القانونية وإطلاعهم على القواعد والأعراف المصرفية الدولية .
3- تقديم الاستشارات المصرفية والمالية.
4- إعداد البحوث والدراسات المصرفية وإصدار المطبوعات والدوريات.
5 - الإسهام في نشاطات المنظمات المهنية والجمعيات ذات العلاقة بالعمل المصرفي داخل وخارج العراق.

في مجال تنشيط العلاقات الثنائية العربية والدولية، سعى مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي إلى إقامة علاقات ثنائية مع تلك المؤسسات، وذلك لبناء القدرات والملاكات المصرفية العراقية ومنها:-

1- التنسيق مع مصرف لبنان بشأن تدريب منتسبي البنك.
2- الاشتراك في الشبكة العربية للتدريب المصرفي.
3- التنسيق مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب لإقامة دورات تدريبية في عمان_ الأردن.
4- التنسيق والتعاون مع مركز الدراسات الفرنسي التابع للبنك الوطني الفرنسي من خلال المشاركة في برامجه التدريبية في فرنسا.
5- التنسيق والتعاون مع شركة المستشار والمدرب المهني وتقديم عدد من الاستشارات لزيادة المهارات وتطوير الكفاءات لمنتسبي البنك والارتقاء بعمل البنك المركزي للمدة (2015-2017).

قام المركز بإصدار سلسلة بحوث ودراسات لغرض نشر الثقافة المصرفية ، فقد قدم بحثين كالآتي:

1- إعداد برنامج الرقابة والتفتيش المبني على المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2- إدارة المخاطر الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قام البنك المركزي العراقي من خلال مركز الدراسات المصرفية بالبرامج التدريبية المتعلقة بتطوير قدرات الجهاز المصرفي العراقي كما موضح في الجدول (11) خلال عام **2015** :-

جدول (11)

يبين عدد الدورات لعام 2015

ت	اسم الدورة	عدد المشاركين من البنك المركزي	عدد المشاركين من المصارف الحكومية والخاصة	المجموع
1	دورة عن اللغة العربية	29		29
2	دورة غسل الأموال	20	98	118
3	دورة تزييف العملة الورقية	2	215	217
4	محاضرة سوق الأوراق المالية	11		11
5	دورة اللغة الإنكليزية	5	15	20
6	ندوة التخطيط الستراتيجي	123		123
7	دورة إدارة التغيير	10		10
8	دورة اعداد وعرض القوائم المالية	1	58	59
9	دورة تطبيقات الاقتصاد السياسي	14	7	21
10	دورة تطوير اللّغة الإنكليزية للمصرفيين	11	31	42
11	دورة الترجمة الفورية	36		36
12	دورة نظام المقاصة الآلية (ACH)		7	7
13	دورة نظام المقاصة الآلية (RTGS)		35	35
14	إعداد المدربين على نظام (C-ACH)		6	6
15	دورة السياسة النقدية والمالية للاقتصاد وإدارة الدين الحكومي	41		41
16	ورشة نظام تبادل المعلومات الائتمانية	4	9	13
17	محاضرة ميزان المدفوعات	10		10
18	ورشة الخطة الستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2015-2019)	26		26
19	دورة تحليل وتقييم أداء المؤسسات المصرفية		24	24
20	إعداد البرنامج التدريبي المتحقق في مجال الصيرفة الإسلامية	4	9	13
21	دورة تعريفية تثقيفية للموظفين الجدد	64		64
22	دورة تأهيلية للموظفين الجدد	15	3	18
23	دورة الدفع عن طريق الموبايل	10	42	52
24	محاضرة لشركات التحويل المالي			1415
25	دورة التدقيق الداخلي	25		25
26	دورة تخصصية لتطوير المهارات الفنية في مجال الرقابة والتدقيق	5		5
27	ورشة عمل بعنوان العلاقة بين السياسة المالية والنقدية	21		21
28	دورة إدارة السيولة الفائضة	22	161	183
29	دورة إدارة الاحتياطيات الأجنبية	24	15	39
30	دورة إدارة الأصول والخصوم	13	33	46
31	ورشة الخطة الستراتيجية	26		26
32	دورة ORADA DATA	28	26	54

سابعا: التطور التقني في المصارف العراقية

شهدت المصارف العراقية تطورات تقنية عديدة لغرض تطوير خدماتها، وتحقيق المنافسة في ما بينها، حيث اقتنت الكثير من الانظمة المصرفية الشاملة وطرحت أدوات صيرفة إلكترونية لخدمة مايطلبه الجمهور منها، ومن أبرز هذه التقنيات هي:

أنواع الأنظمة المصرفية المستخدمة في المصارف العراقية

تنفيذاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي ، واستناداً لما جاء في أحكام الفقرة (هـ) من المادة (27) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 التي جاء فيها "يجوز للمصارف تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والأوراق المالية وأوامر الدفع وأدوات الدفع (بما فيها الصكوك ، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعات الأخرى والصكوك السياحية والتحويلات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفاً ....) .

قامت المصارف العراقية بأعتماد الوسائل التقنية في انجاز اعمالها وتقديم خدماتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة لتحقيق أفضل الخدمات لزبائنها وللحصول على تقييم افضل في نظام تقييم المصارف (CAMELS).

تستخدم المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) أنظمة مصرفية شاملة في عملها وتختص في الصراف الآلي والبطاقة الإلكترونية كما موضح في أدناه:-

أولاً : الأنظمة المصرفية الشاملة المستخدمة في المصارف الحكومية التجارية والاختصاصية

1- **مصرف الرافدين يستخدم نظام (Bank Master)** : في عام 2007 تم التعاقد من قبل المصرف مع شركة (B-Plan) ، لتزويدهم بالنظام المصرفي الشامل (BANK MASTER)، وتوقف العمل به في عام 2010 بسبب الحادث الارهابي الذي تعرض له المصرف، إضافة إلى أسباب فنية ظهرت خلال التنفيذ وقدمت الشركة حلولاً بديلة ولم يتم التنفيذ بالرغم من المخاطبات مع الوزارة حول الموضوع ، ولايمتلك المصرف صرافات آلية بل هناك عدد من نقاط البيع (POS) منتشرة في فروعه لأغراض البطاقة الذكية (كي كارد)، حيث أصدر المصرف (2,228,184)* بطاقة كي كارد إذ ارتفع إصدارها بنسبة (16.3%) .

2- **مصرف الرشيد** : إن المصرف بصدد توقيع عقد استشاري مع شركة آرنست ويونغ لاقتناء نظام مصرفي شامل والعمل جارٍ حالياً مع وزارة المالية / مكتب المفتش العام والدائرة القانونية لاستكمال إجراءات توقيع عدد من بطاقات الدفع المسبق (1411931) بطاقة موزعة إلى بطاقات الدفع المسبق كي كارد (1411610) بطاقة وبطاقات الدفع المسبق ماستر كي (321) بطاقة.

* المصدر/ التقرير السنوي للبطاقة الذكية لعام 2015

3- **المصرف العراقي للتجارة (TBI):** يمتلك المصرف العراقي للتجارة النظام المصرفي الشامل (EQUATION 3.9FX310)، ويقدم النظام كافة الخدمات المصرفية الخاصة بعمل المصرف ، ويملك المصرف (90) جهاز صراف آلي موزعة إلى (37) جهازاً في بغداد و(53) جهازاً في المحافظات أغلبها في المناطق الشمالية والجنوبية فضلا عن إصداره (7239) بطاقة ائتمانية موزعة إلى (41) بطاقة مدينة و (7198) بطاقة دائنة وتم تحديث نظام تمويل العمليات التجارية، والكفالات المصرفية والاعتمادات وتحديث نظام الصرف والإيداع للزبائن في الفروع ، وتم تنصيب نظام تقارير للمدراء ونظام ادارة المخاطر ونظام مكافحة غسل الأموال ، وتم ربط النظام مع نظم البنك المركزي ، وتنصيب نظام إدارة الخزانة وربط نظام معالجة البطاقات الائتمانية مع النظام المصرفي .

- لا تمتلك المصارف **(العقاري والزراعي والتعاوني والصناعي)** نظاماً مصرفياً شاملاً وليست لديها أجهزة صراف آلي ، ولم تقم بإصدار بطاقات ائتمان ، لكونها مصارف متخصصة في مجال الإقراض .

ثانيا: الانظمة المصرفية الشاملة المستخدمة من قبل المصارف الخاصة

1- **نظام(EQUATION)** : يستخدم هذا النظام من قبل المصارف (التجاري العراقي والائتمان وبيروت والبلاد العربية والاعتماد اللبناني)، ويقدم هذا النظام جميع الخدمات المصرفية الخاصة بعمل المصرف وتمتلك هذه المصارف (22) جهاز صراف آلي موزعة الى (10) أجهزة صراف آلي في بغداد الخاصة بمصرفي (التجاري والائتمان) و(12) جهاز صراف آلي في المحافظات ، وأصدرت المصارف (التجاري العراقي ، والائتمان العراقي ، وبيروت والبلاد العربية ، الاعتماد اللبناني) (1,291) ، (6,680) ، (3,676) ، (2,36) بطاقة مدينة على الترتيب في حين أصدر مصرف بيروت والبلاد العربية (1065) بطاقة دائنة ، أما بالنسبة للمصارف الاخرى فهي بصدد إصدار هذا النوع من البطاقات مستقبلاً .

2- **نظام(BANKS)**: يستخدم من قبل المصارف (بغداد ، والمتحد ، ودار السلام ، والاستثمار العراقي، والعراقي الإسلامي ، والوركاء ، والخليج ، وآشور ، المنصور ، وعبر العراق ، والزراعي التركي ، و وقفلر ، والبركة التركي ، والإقليم التجاري) ، وتمتلك هذه المصارف (316) جهاز صراف آلي موزعة في عموم محافظات العراق وأصدرت أغلب هذه المصارف (37,308) بطاقة مدينة و (3127) بطاقة ائتمانية موزعة في عموم محافظات العراق.

3- **نظام(CAPITAL)** :- يستخدم هذا النظام (مصرف الشرق الأوسط) ، ويقدم هذا النظام جميع الخدمات التي يعمل بها المصرف، ويمتلك (28) جهاز صراف آلي موزعة إلى (14) جهازاً في محافظة بغداد و(14) جهازاً في محافظات العراق وأصدر المصرف (1219) بطاقة مدينة و(837) بطاقة دائنة.

4- **نظام (ICBS)** : ويستخدم من قبل المصارف (الأهلي العراقي ، والاقتصاد ، والموصل ، والاتحاد العراقي ، وأربيل ، وإنتركونتنتال ، والشرق الأوسط وأفريقيا) ، تمتلك أغلب هذه المصارف (30) جهاز صراف آلي موزعة إلى (15) جهازاً في بغداد و(15) جهازاً في المحافظات وقام مصرفا (الاقتصاد والموصل) فقط بإصدار (373 ، 218) بطاقة مدينة على الترتيب.

5- **نظام (ORION)** : يستخدم من قبل المصارف (بابل ، سومر ، والشمال) ، ويمتلك مصرف الشمال (15) جهاز صراف آلي (3) في بغداد و(12) في المحافظات إضافة إلى (13) جهاز صراف آلي غير مستخدم ، وقام المصرف بإصدار(3235) بطاقة دائنة.

6- **نظام (TEMENOS 24)**: يستخدم من قبل المصارف (إيلاف ، والوطني الإسلامي ، وبيبلوس ، واللبناني الفرنسي) ، وتمتلك هذه المصارف (26) جهاز صراف آلي ، موزعة إلى (6) في بغداد و(20) في المحافضات وقام مصرفا (إيلاف الإسلامي ، وبيبلوس) بإصدار (338) بطاقة مدينة و(47) بطاقة دائنة لمصرف بيبلوس.

7- **نظام (FOX PRO)** : يستخدم من قبل مصرف (ملي إيران) وسيقوم الفرع بمفاتحة الإدارة العامة للمصرف الأم في طهران لغرض تبديل النظام ودراسة تقديم جميع أنواع البطاقات.

8- **نظام (PHOENIX)** : يستخدم من قبل المصارف (دجلة والفرات ، والتعاون الإسلامي ، وأبو ظبي الإسلامي) ، وتوجد لدى مصرف (أبو ظبي) (8) أجهزة صراف آلي موزعة الى (1) في بغداد و(7) في المحافظات ، وأصدر هذا المصرف (1,050) بطاقة مدينة ، ويعمل مصرف التعاون الإسلامي على تغيير هذا النظام المصرفي الحالي بنظام آخر حديث يلبي جميع المتطلبات المصرفية و تم وضع خطة متكاملة لتشغيل منظومة الدفع الالكتروني بعد عمليات تحديث النظام الحالي.

9- **نظام (HEBS)**: يستخدم قواعد البيانات **(ORACAL)** من قبل مصرف الهدى ، ولايمتلك هذا المصرف أجهزة صراف آلي ولم يصدر اية بطاقات دائنة أو مدينة أو مدفوعة مسبقآ .

10- **نظام (ISBBA)**: يستخدم هذا النظام من قبل مصرف أيش التركي ، ويمتلك (3) أجهزة صراف آلي (1) في بغداد و(2) في المحافظات وقام بإصدار(2,313) بطاقة مدينة .

11- **نظام (FLEXY)**: يستخدم من قبل مصرف (البلاد الإسلامي) ، ويمتلك المصرف (10) أجهزة صراف آلي (9) في بغداد و(1) في احدى المحافظات الاخرى ، وقام بإصدار (1,099) بطاقة مدينة.

12- **نظام (iMal)**:يستخدم من قبل المصارف (جيهان ، التنمية الدولي ، وآسياالتركي) ، وتتوفر لدى مصرف جيهان ومصرف التنمية الدولي (13-19) جهاز صراف آلي على الترتيب موزعة إلى (12) جهازاً في بغداد و (20) جهازاً في المحافظات وقام المصرفان بإصدار (1491) بطاقة مدينة و (253) بطاقة دائنة ، في حين أصدر مصرف التنمية الدولي (5260) بطاقة مدفوعة مسبقاً.

13- مصرف بارسيان لايمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً ولكنه يتطلع إلى شراء هذا النظام مستقبلآ ولايصدر بطاقات ائتمان دائنة أو مدينة ، لكونه يقوم بمنح ائتمان نقدي لموظفي الدولة وائتمان تعهدي (إصدار خطابات ضمان واعتمادات مستندية).

14- **نظام (EBBS)**: يستخدم من قبل مصرف ستاندرد شارترد والذي يستخدم من قبل مجموعة ستاندرد تشارترد بنك في 70 بلداً، وتم تطوير هذا النظام داخلياً و العمل به لسنوات عديدة ولا يقدم المصرف خدمات الصراف الآلي أو خدمات بطاقة الائتمان في العراق.

أما باقي المصارف الخاصة وهي (البصرة ، ، كوردستان) لايمتلكان نظاماً مصرفياً شاملاً .

15-(BANKMATE):يستخدم من قبل مصرف فرنسبنك.

وللوقوف على استخدام التكنولوجيا في المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق نبين بشكل مفصل هذه الاستخدامات للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة حسب كل مصرف وفقاً للجدول (5) في ملحق جداول احصائية:-

- إن المصارف الحكومية بالرغم من أنها تحتل المرتبة الأولى في القطاع المصرفي العراقي من حيث الموجودات والودائع إلا أنها لم تستخدم هذه التقنيات الحديثة بشكل فعال مقارنة مع المصرف (العراقي للتجارة) حيث استخدم نظاماً مصرفياً شاملاً وتتوفر لدى المصرف (90) جهاز صراف آلي ينشر (37) جهازاً في بغداد و (53) جهازاً في المحافظات وصدر (41) بطاقة مدينة و(7198) بطاقة دائنة .
- تمتلك المصارف الخاصة العراقية (30) نظاماً مصرفياً شاملاً حيث تبلغ عدد الأنظمة الفعالة (17) نظاماً فعالاً. اما باقي المصارف البالغ عددها (13) مصرفا بعضها قطع عدد خطوات للسعي في استخدام النظام المصرفي الشامل ، والبعض الآخر لديه أنظمة لكنها غير فعالة .

بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (559) جهازاً موزعة الى (247) جهازاً في بغداد و (312) في المحافظات ، حيث يمتلك مصرف (الوركاء) (186) جهازاً ، يليه (مصرف العراقي للتجارة) بعدد (90) جهازاً يليه مصرف (بغداد) بعدد (45) جهازاً ، ومن ثم المصارف (الشرق الاوسط ، الخليج التجاري ، الشمال) بعدد (28) جهازاً لكل منهما ، أما ماتبقى من المصارف فتتراوح عدد الأجهزة لديها (5-19) جهازاً للصراف الآلي .

أما في ما يخص فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق البالغ عددها (17) فرعاً لديها نظام مصرفي شامل (باستثناء مصرف بارسيان) ، وقامت تلك المصارف بإصدار (7712) بطاقة مدينة و(1352) بطاقة دائنة .

- إن عدد المصارف (الحكومية والخاصة المحلية وفروع المصارف الأجنبية) العاملة في العراق والمستخدمة للنظام المصرفي الآلي بلغ (45) مصرفاً من مجموع (54) مصرفاً لعام 2015.

ثامناً: المؤسسات الساندة

للجهاز المصرفي العراقي

أولى العراق خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة واصلاح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ، انطلاقاً من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة، وتضم المؤسسات المالية الساندة للجهاز المصرفي العراقي التشكيلات الآتية :

1- **المصارف وفروعها** حيث يبلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى نهاية عام 2014 (57) مصرفاً لها (1213) فرعاً ومكتباً، بضمنها (6) مصارف حكومية بعد اندماج مصرف العراق مع مصرف الرافدين و (51) مصرفاً خاصاً عراقياً متضمنة (18) مصرفاً اسلامياً عراقياً و (17) فرعاً لمصارف أجنبية بضمنها فرع مصرفي إسلامي واحد.

2- **سوق العراق للاوراق المالية**

إن تطور التداول في الاسهم يعكس الوضع الاقتصادي للبلد لما فيه تحقيق التنمية للقطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق وتوفير السيولة ، ولأهمية ذلك أعطت الدول اهتماماً كبيراً لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة البيئة القانونية وتحرير حركة رأس المال والبدء بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية واستناداً لذلك صدر قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم (74) لعام 2004 ووضع هيكليته وأهدافه، يعقد سوق العراق للأوراق المالية (5) جلسات تداول إلكترونياً أسبوعياً منذ 2009/11/1.

أولاً: التطورات في تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية خلال عام 2015

ينعكس تطور التداول في الأسهم على الوضع الاقتصادي للبلد من خلال الزيادة في نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق ، ولأهمية ذلك لابد من تطوير وتهيئة السوق المالية من خلال البيئة القانونية السليمة وتحرير حركة رأس المال وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

تشير المؤشرات المالية للتداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2015 مقارنة بعام 2014، إلى ارتفاع مؤشري عدد العقود المنفذة بنسبة (15.3%) وعدد الشركات المتداولة بنسبة (5.1%) وانخفاض مؤشر السوق في نهاية عام 2015 بنسبة (26.7%) مقارنة بعام 2014 ويعود سبب ذلك الى زيادة رؤوس اموال الشركات الى (7.9) ترليون دينار بنسبة زيادة (40.8%) مقارنة بعام 2014 ، الذي شكل نسبة (4.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 البالغ (191.7) ترليون دينار ، إضافة إلى تأثر نشاط التداول من الاعتداءات الإرهابية الذي انعكس سلباً في تراجع مؤشر السوق إلى (73.1) نقطة في نهاية عام 2015 ، فضلاً عن تراجع أسعار النفط عالمياً التي اثرت على مجمل النشاطات الاقتصادية وتمركز السوق على (10) شركات البالغة رؤوس أموالها

(4.4) ترليون دينار وكان الحد الأعلى (1.8) ترليون دينار لشركة الخاتم للاتصالات والحد الأدنى (133) مليار لشركة بغداد للمشروبات الغازية.

وهذه الأسباب أثرت على انخفاض عدد الأسهم من (746) مليار سهم في عام 2014 إلى (619) مليار سهم في عام 2015 وبنسبة انخفاض (17%) إضافة إلى عزوف عن الاستثمار إذ انخفض صافي الاستثمار الأجنبي (غير العراقيين) إلى (40.3) مليار دينار الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأسهم المتداولة إلى (495) ملياراً في نهاية عام 2015 وبنسبة انخفاض (45.1%) مقارنة بعام 2014 البالغة (901) مليار دينار ، وبدوره أدى إلى انخفاض معدل الدوران إلى (5.3%) في نهاية عام 2015 بعد أن كان (9.4%) خلال عام 2014.

بالرغم من أن قطاع المصارف استحوذ على المراتب الاولى لكل من المؤشرات (حجم التداول وعدد الاسهم المتداولة وعدد الشركات المتداولة) إلا انه سجل أعلى الخسائر المتحققة إذ بلغ حجم الخسائر (407.7) مليار دينار من إجمالي الخسائر المتحققة والبالغة (450.5) مليار دينار وسبب ذلك لما شهدته بعض المحافظات الشمالية والغربية من سيطرة عصابات داعش عليها وتضرر مصارف وشركات هذه المناطق.

يعود انخفاض مؤشرات التداول في سوق العراق إلى الأسباب الآتية :

- تأثر مؤشر السوق وعدد الاسهم المتداولة وقيمتها بدرجات متفاوتة تبعاً لتغيرات الطلب والعرض وقرارات المستثمرين، وقرار البنك المركزي العراقي برفع الحد الادنى لرأس المال المصارف إلى (250) مليار دينار الأمر الذي أدى إلى زيادة العرض (رؤوس أموال الشركات المدرجة) بنسبة (22%) والذي يفسر اتساع عمق السوق في استيعاب حركة السيولة بين السوق الثانوية والأولية بالاضافة إلى نشاط معدل دوران الأسهم المدرجة.
- لم تكن مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مساهمة مؤثرة ، إذ أن مساهمته طفيفة لم تتعدّ (0.3%) في عام 2015 ، ويعود ذلك لأسباب هيكلية وعدم تطور البيئة القانونية لجذب الاستثمار الداخلي والخارجي وحماية المستثمر.
- بالرغم من أنَّ مشاركة القطاع المصرفي في المرتبة الاولى في سوق العراق للأوراق المالية إلا أن مساهمته في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة غير فعالة إذ بلغت نسبتها (0.2%).
- العدوان الإرهابي والإجرامي لداعش على عدد من المحافظات ونواحي وقرى العراق.
- انخفاض اسعار النفط عالمياً الى أقل من (50) دولاراً للبرميل الواحد الذي اثر على اقتصادات الدول المصدرة والمنتجة للنفط.

ثانيا– مؤشرات التداول في السوق الثانوي

بلغ عدد الشركات التي تداولت في السوق الثانوي (11) شركة من أصل (22) شركة مدرجة ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة (39.1) مليار سهم بقيمة سوقية (38.9) مليار دينار، نفذت من خلال (280) عقداً وكان عدد الاسهم المشتراة من قبل غير العراقيين (1,800) ألف سهم بلغت قيمتها (2,798) الف دينار نفذت من خلال (6) عقود الى (3) شركات متداولة من اصل (22) شركة مدرجة مقابل (302) الف سهم المباعة من قبل غير العراقيين بلغت قيمتها (118.3) ألف دينار نفذت من خلال (3) عقود لشركة متداولة واحدة من أصل (22) شركة مدرجة في عام 2015.

4-رابطة المصارف الخاصة في العراق

أولاً – تطورات نشاط رابطة المصارف العراقية الخاصة :-

تأسست الرابطة بتاريخ 2004/5/5 بمشاركة ممثلي المصارف الخاصة التسعة عشر التي كانت عاملة حينذاك ، لتكون الجهة المعتمدة لتمثيلها أمام السلطات الحكومية في داخل العراق وخارجه لتعريف الدول المشاركة في المؤتمرات بأنشطة المصارف العراقية الخاصة ، في ظل ظروف التحول الاقتصادي القائمة ، وباشرت الرابطة نشاطها في متابعة المستجدات التي تهدف لتطوير العمل المصرفي العراقي بشكل عام ومعالجة المؤثرات الخارجية على المصارف الخاصة من خلال تطوير العلاقة مع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بشكل خاص ، وكذلك مع الجهات الاخرى ذات العلاقة ، وتطور نشاط الرابطة فأصبحت تضم (37) مصرفا و(4) شركات كما في عام 2015 ، فضلاً عن فروع المصارف العربية والاجنبية (التجارية والاسلامية) العاملة في العراق والشركات الساندة ذات الصلة بالعمل المصرفي والمجازة من قبل البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ، تدير الرابطة هيئة إدارية مؤلفة من (9) مصارف منتخبة من قبل أعضاء الهيئة العامة التي تمثل المصارف الأعضاء وهم:

أسماء الأعضاء الأصليين

1- مصرف آشور / رئيساً	6- مصرف التنمية / عضو
2- مصرف الاتحاد العراقي/ نائب الرئيس	7- مصرف سومر / عضو
3- مصرف الهدى / المسؤول المالي	8- مصرف الاستثمار / عضو
4- مصرف المتحد / عضو	9- المصرف الأهلي العراقي / عضو
5- مصرف عبر العراق/ عضو	

ثانيا :- أهداف الرابطة

- توثيق أواصر التعاون بين أعضائها والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم المشتركة.
- تمثيل (المصارف الخاصة) داخل وخارج العراق أمام الجهات المعنية كافة وإبراز كيانها وتحقيق انتشارها في محافظات وأقضية العراق.
- نشر الوعي والثقافة المصرفية بين موظفي المصرف من خلال الندوات والاجتماعات وورش العمل للارتقاء بعملهم بهدف تقديم الخدمات المصرفية للجمهور بأيسر السبل ، إضافة لزيادة الوعي لدى المواطنين لتشجيع التعامل مع المصارف.
- إبداء الرأي والمشورة بشأن التشريعات والقوانين ذات الصلة بالأعمال المصرفية.
- توثيق التعاون بين ممثلي المصارف العراقية وكذلك المصارف العربية والأجنبية .
- تطوير وتأهيل الموارد البشرية ونشر المعرفة وتحديث العمل المصرفي باستخدام التقنيات والبرامجيات المصرفية وأجهزة الاتصالات.
- تبادل المعلومات والخبرات المصرفية مع المصارف العربية والأجنبية.
- العمل على بناء قاعدة للتفاهم بين إدارات المصارف العراقية (الحكومية والخاصة) حفاظاً على المصلحة المشتركة بما يحقق الانسجام في قواعد العمل المصرفي العراقي وتطوره.
- التعاون مع المنظمات والهيئات العراقية والعربية والأجنبية ذات الأهداف المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات بهدف التعرف على المستجدات في الصناعة المصرفية وتطور أساليبها.

4- شركات التامين

بدأ تطبيق التأمين في العراق بموجب قانون تأمين شركات التأمين رقم (74) لعام 1937، وتطورات البيئة القانونية والتشريعية للتأمين على وفق المستجدات والأحداث العالمية التي أثرت على الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للفرد والمجتمع على حد سواء ، حيث تم إصدار قانون تنظيم إعادة التأمين رقم (10) لسنة 2005 ، الذي تم بموجبه تأسيس ((ديوان التأمين العراقي)) للإشراف ومراقبة أنشطة قطاع التأمين في العراق.

وبلغ عدد شركات التأمين العاملة في العراق (31) شركة من بينها ثلاث شركات حكومية كما في نهاية عام 2014 ، فيما بلغ إجمالي رؤوس أموال تلك الشركات (216.9) مليار دينار شكل نسبة (0.08%) من إجمالي الناتج المحلي* لعام 2014 ، البالغ (258.9) ترليون دينار ، منها (0.01%) لشركات التأمين الحكومية و(0.07%) لشركات التأمين الخاصة.

وبلغ إجمالي احتياطيات شركات التأمين الحكومية والخاصة (306.5) مليار دينار عام 2014 ، شكل نسبة (0.11%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 ، منها مايقارب (0.11%) لشركات التأمين الحكومية ونحو (0.01%) لشركات التأمين الخاصة.

أما إجمالي الفائض المتحقق لشركات التأمين الحكومية والخاصة فقد سجل (33.5) مليار دينار عام 2014 ، شكل نسبة (0.012%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، منها (0.01%) لشركات التأمين الحكومية و (0.003%) لشركات التأمين الخاصة.

في حين بلغ إجمالي إيرادات العمليات التأمينية والاستثمار لشركات التأمين الحكومية والخاصة (322.1) مليار دينار عام 2014، شكل نسبة (0.12%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 ، منها (0.09%) لشركات التأمين الحكومية و (0.03%) لشركات التأمين الخاصة.

5- صندوق توفير البريد* الذي يقوم بقبول ودائع الجمهور وإعادة استثمارها في مختلف المجالات ، وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات ويعمل حاليا (18) فرعاً في شمال ووسط وجنوب العراق برصيد إجمالي (156.8) مليار دينار ، فيما يبلغ عدد المودعين لديه (179156) مودعاً وبهذا يكون كقناة لاستقطاب السيولة المتواجدة خارج الجهاز المصرفي.

- المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة في العراق لعامي 2014 و 2013

6- شركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية (شركات الصرافة).

التي تم تأسيسها في مدة التسعينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي، ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق، ويبلغ الحد الأدنى لرأسمالها الجديد (500) مليون دينار مدفوع بالكامل وبلغ عددها حتى نهاية عام 2015 (1947) شركة موزعة إلى (1336) في محافظة بغداد و(611) في المحافظات، وقد وافق البنك المركزي على منح إجازات جديدة .

7- شركات التحويل المالي : وتعدّ من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في عملها الى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي رقم (93) لسنة 2008، وبلغ عددها (34) شركة نهاية عام 2015 ولديها (148) فرعاً موزعة إلى (68) فرعاً في بغداد و(21) فرعاً في المحافظات الشمالية، و (30) في المحافظات الوسطى و (29) في المحافظات الجنوبية ، ويبلغ الحد الادنى لرأس مالها حاليا (45) مليار دينار، وتقوم بعملية تحويل وتسلّم الأموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية.

8- شركات التوسط لبيع وشراء الأوراق المالية *: يبلغ عدد شركات الوساطة المجازة من قبل هيئة الأوراق المالية ومجلس المحافظين في سوق العراق للاوراق المالية حتى نهاية عام 2015 (46) شركة موزعة الى (27) شركة في بغداد ومنها (19) شركة خاصة وهي جميعاً أعضاء في جمعية وسطاء الاوراق المالية ، ويبلغ مخول التداول الإلكتروني المرخص لهم باستخدلم محطات التداول الإلكتروني (105) مخولين ، وقد وافق البنك المركزي على منح إجازات جديدة للشركات التي تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات بعد عام 2003 استناداً لقرار مجلس إدارته المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ 2011/2/10، و ينظم سوق العراق للأوراق المالية دورات تدريبية من أجل تطوير وتنظيم عمل شركات الوساطة المالية .

واجبات شركات الوساطة:

- الامتثال إلى تعليمات وقواعد هيئة الأوراق المالية ومجلس المحافظين في تنفيذ أوامر الشراء والبيع للمستثمرين والالتزام بتسوية المقاصة المالية **T+O** في نفس يوم الجلسة وتنظيم الكشوفات المالية وفتح حسابات المستثمرين.
- تنفيذ أوامر المستثمرين في شراء وبيع الأوراق المالية وتنفيذ الالتزامات الواردة في التعليمات والقواعد.
- الالتزام بخطط سوق العراق للأوراق المالية في التدريب والتطوير.

9- صندوق التقاعد : وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم ، حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5) ترليون دينار ما يعادل (3.8) مليار دولار وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية والمتقاعدين.

10- وهناك مؤسسات أقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين والشركة العراقية لنقل العملة .

.

* المصدر: التقرير السنوي ودليل الشركات لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2015.

11-شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة : وهي من أحدث المؤسسات العاملة في السوق ، وحدد رأسمالها مابين (1) مليار دينار للشركة المحدودة و (2) مليار دينار للشركة المساهمة وتنظم أعمالها التعليمات رقم (3) لسنة 2010 الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية رقم 4164 في 2010/9/20 وتوجد حالياً شركتانهما (الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية) ، حيث تقومان بتوفير جزء من رأسمالهما للإقراض من قبل المصارف الخاصة المساهمة فيها وذلك لتسهيل عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل تساهم في تحفيض نسبة البطالة وفي ما يلي ملخصاً عن أهدافهما وفعاليتهما :-

أ- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (ICF-SME)*

تأسست هذه الشركة بتاريخ 2009/5/18، على وفق التعليمات رقم (3) لسنة 2010، التي اصدرها البنك المركزي العراقي، وبدأت العمل في حزيران من العام نفسه برأسمال قدره (270) مليون دينار عراقي وتضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى (الشبكة المصرفية) هي (مصرف الشمال، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف آشور ، مصرف سومر ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف بغداد، مصرف الموصل، مصرف الخليج ، مصرف البصرة) بدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قدّر بـ (6) ملايين دولار .

ساهمت المصارف الخاصة في تمثيل الشركة في (18) محافظة عراقية وقدمت قروضها إلى جميع المناطق من خلال شبكة الفروع التي تمتلكها البالغة (99) فرعاً مما وفر فرصة وصول برامج الشركة الى جميع محافظات العراق، لتوسيع حجم التمويل يشمل فئات متنوعة في المجتمع بما فيها الإقراض الزراعي وتمويل المجاميع والفئات الضعيفة وغير القادرة للوصول الى التمويل المقدم من قبل الجهاز المصرفي.

واجهت الشركة تحديات عدة منها امتناع الحكومة عن المشاركة مع الشركة في أنشطتها رغم كل المحاولات من قبل الشركة، بسبب ظروف البلد غير المستقرة ، إضافة إلى تدهور الاوضاع البيئة والاجتماعية في المحافظات الغربية والشمالية بسبب دخول تنظيم داعش الى المحافظات ، الأمر الذي أدى الى خلق ديون متعثرة للشركة لعدم قدرتها على استرجاع تلك الديون من تلك المناطق. وفي ضوء مبادرة البنك المركزي العراقي بإطلاق برنامج الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مبلغ (1) ترليون دينار للمصارف الخاصة ، إلا أنها لم تكن هناك مجازفة للمصارف الاهلية لتنفيذ هذا البرنامج بسبب تدهور الوضع الاقتصادي لهبوط اسعار النفط بشكل متدنٍ الذي بدوره ادى الى عجز كبير في ميزانية الدولة.

وتأمل الشركة لوضع الحلول والسبل الكفيلة لإنجاح برامجها في أقرب فرصة ممكنة.

النتائج الرئيسة للمؤشرات

أظهرت نتائج المؤشرات الرئيسة للشركة لعام 2015 ارتفاعاً قياساً بالنتائج المتحققة للسنوات السابقة. بلغت قيمة محفظة القروض التجميعية المسجلة مبلغاً قدره (72.9) مليون دولار كما في 2015/12/31 بزيادة قدرها (4.2%) ، وبعدد القروض الإجمالية فقد بلغ (4,568) قرض اي بزيادة قدرها (2%) مقارنة مع عام 2014، في حين انخفض حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة إلى (16.1) مليون دولار بنسبة (5.3%) ، كما موضح في جدول (12).

جدول (12)

جدول يبين حجم المشاركة وحجم القروض والتمويل وعدد القروض لعامي2014-2015

(مليون دولار)

السنوات	مبلغ المشاركة	مبلغ القروض	مبلغ التمويل	عدد القروض
2015	16.1	72.9	16	4،568
2014	17	70	16.8	4,479
نسبة التغير	%5.3-	4.2%	-4.7%	2%

نشاط الشركة خلال عام 2015

استمرت الشركة بإدارة المنح المستلمة بالشكل الآتي:

1- توزيع منحة تجارة للتنمية الاقتصادية بمبلغ قدره (6) ملايين دولار لتنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية هي (التجارة ، الصناعة ، الزراعة ، الصحة ، السياحة ، والخدمات) بسعر فائدة (10%) كحد أعلى وتكون هذه القروض مضمونة من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية بنسبة ضمان (75%) من القرض بعمولة (2%).

2- بدأت الشركة بإدارة منحة إنماء لتمويل المشاريع والخدمات الزراعية والصناعات والعدد والمنتجات الزراعية الاخرى بمبلغ قدره (1) مليون دولار بواسطة (4) مصارف وهي (بغداد ، آشور ، الشمال ، مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي) بنفس أسعار الفائدة للمنحة الأولى.

3- بدأت الشركة بإدارة منحة دعم المجاميع المحرومة في العراق في نهاية عام 2011 التي بلغت حوالي (9) ملايين دولار بنسبة فائدة (8%) خصصت لتمويل المشاريع التي تعرض أصحابها الى التهجير بسبب اعمال العنف الطائفي على المستوى المحلي والمحرومين من ذوي الدخل المحدود الذين يمتلكون القدرة على العمل والإبداع وتشغيل مشاريعهم الخاصة وإعادة تأهيلها ، وزعت المنحة على كل من المصارف (آشور الدولي ، الموصل للتنمية والاستثمار ، سومر التجاري ، الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، ومصرف الشمال للتمويل والاستثمار).

4- وبلغت قيمة قروض برامج الشركة لدعم وخدمة جميع فئات المجتمع من خلال تقديم قروض تساهم في إنشاء مشاريع جديدة أو إعادة تشغيل مشاريع متوقفة والتي شملت فئات المجتمع من (المهجرين ، الأقليات ، الشباب) مبلغاً قدره (72.9) مليون دولار، مقارنة بعام 2014 البالغة (70) مليون دولار وبهذا وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة بلغت (2649) فرصة مقارنة بعام 2014 البالغة (9,050) فرصة.

جدول (13)

يبين عدد القروض الممنوحة ونسبة القروض الممنوحة

الفئات	عدد القروض الممنوحة لعام 2015	عدد القروض الممنوحة لعام 2014	نسبة القروض الممنوحة لعام 2015	نسبة القروض الممنوحة لعام 2014
مهجرون	2,255	2,215	%49	%49.5
نساء معيلات	1,005	990	%22	%22.1
شباب	231	365	%5	8.1
أقليات دينية	546	544	%12	%12.1
أخرى	531	365	%12	%8.1
المجموع	4,568	4479	100	100

وكانت نتائج الإقراض بعد (7) سنوات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمحفظة الاستثمارية (محفظة القروض) لهذه الشركة لم تتجاوز (73) مليون دولار الامر الذي يفسر تدوير الاموال المستلمة خلال (7) سنوات ، حيث يمثل مبلغ المنحة المستلمة (17) مليون دولار نسبة (23%) من المحفظة الإقراضية ونسبة التدوير للاموال المدورة (55%) من المحفظة الكلية ، حيث ان نسبة المشاركة الكلية من قبل المصارف المساهمة بلغت (16.1) مليون دولار بنسبة (22%) من إجمالي المحفظة الإقراضية كما موضح في الرسم البياني.

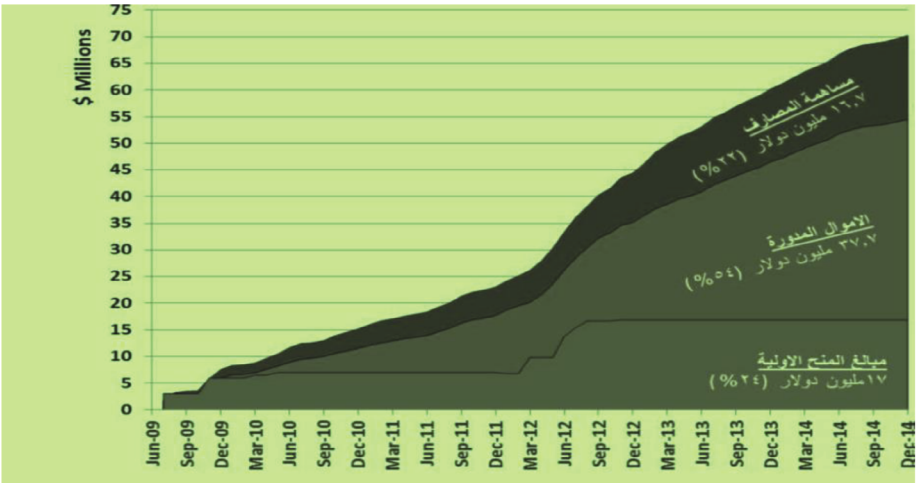

التوزيع الجغرافي لشبكة إقراض الشركة

تقوم الشركة بتوزيع قروضها على (18) محافظة من خلال شبكة من (9) مصارف خاصة بفروعها البالغة (99) فرعاً موزعة إلى (34) فرعاً في بغداد و (31) فرعاً في المحافظات الشمالية و(34) فرعاً في المحافظات الجنوبية الذي ساهم في تحقيق طموح الشركة للتوسع مستقبلا .
وتركز (87.7%) من القروض الممنوحة في محافظات الشمال وشمال ووسط البلاد وذلك لتوفر الثقافة المصرفية والظروف الأمنية المستقرة في هذه المناطق .

جدول (14)

يبين عدد ومبالغ القروض حسب المناطق الجغرافية في العراق

(ألف دولار)

التفاصيل	مبلغ القرض	عدد القروض	نسبة التركز
المحافظات الشمالية	16,939	1301	23.5
المحافظات الوسطى الشمالية	41,719	2703	57.9
المحافظات الوسطى الجنوبية	8,781	402	12.2
المحافظات الجنوبية	4,606	162	6.4
المجموع	72,045	4568	100

مميزات الشركة

1- تمتاز الشركة بكونها الوحيدة التي تأسست بموجب قانون تسجيل الشركات عراقية ومؤسسين عراقيين بتمويل من منظمة دولية كبيرة هي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وتحت إشراف جهة قطاعية متمثلة بالبنك المركزي العراقي وبرأسمال ساهمت به المصارف الخاصة.

2- تهيئة وتدريب كوادر ذات خبرة في التحليل المالي والائتمان على وفق الأسس العالمية واستخدام الحواسيب والبرامج لتوفير كفاءات علمية وأشخاص يمكن الاعتماد عليهم في تنفيذ العمل من خلال التقارير الشهرية لمعرفة نقاط القوة والضعف.

3- جمعت الشركة بين الهدف الربحي والهدف الاجتماعي ، وذلك من خلال منح القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمجاميع الفقيرة ، الذين تعطلت أعمالهم بسبب الظروف التي يمر بها البلد.

الخطط المستقبلية للشركة

استمرت الشركة ومنذ تأسيسها على وضع الخطط المستقبلية التي تهدف الى توسيع نشاطها المالي وتقديم أكبر عدد من الخدمات لتحقيق الربح من جهة كونه مؤشراً لنجاح أي مؤسسة وتحقيق الخدمات للمجتمع التي قامت من أجلها إضافة إلى مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض مستوى البطالة ولتحسين المستوى المعاشي لبعض شرائح المجتمع التي عانت من التدهور الاقتصادي، بسبب هبوط أسعار النفط العالمية بشكل مفاجئ وخطير أدى إلى خفض الإيرادات وتحميل الموازنة العامة عجزاً كبيراً لايمكن معالجته ، والسبب الآخر هو دخول تنظيم داعش إلى العراق واحتلاله محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى والاستيلاء على الأسلحة والموارد البشرية والاقتصادية لتلك المحافظات مما يقتضي تخصيص نفقات إضافية لمواجهة الإرهاب ومساعدة النازحين، وإضافة الى سوء إدارة المال العام والفساد المستشري في كل مفاصل الدولة والذي أدى إلى ضياع أموال ، واهم هذه الخطط والمشاريع المستقبلية:-

1- دعم وتشجيع القطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال وتأمين مناخ للاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة بعد ان عانى بشكل كبير من ضعف الدعم الحكومي وعدم إعطائه دوراً مهماً في صناعة القرار الاقتصادي.

2- توفير بيئة تشريعية لإدارة الموارد الاقتصادية وذلك بالاستفادة من التكنوقراط والخبرات الاقتصادية المهنية وابعاد القيادات الادارية والاقتصادية غير الكفوءة التي وصلت الى مواقع المسؤولية عن طريق المحاصصة والطائفية في العملية السياسية.

3- تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة الدينية والصحة كي ترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي وامتصاص البطالة وتحسين عوامل الإنتاج وتحويلها الى عناصر منتجة وتقليل الاعتماد على النفط.

مخطط لآلية عمل ونشاطات الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

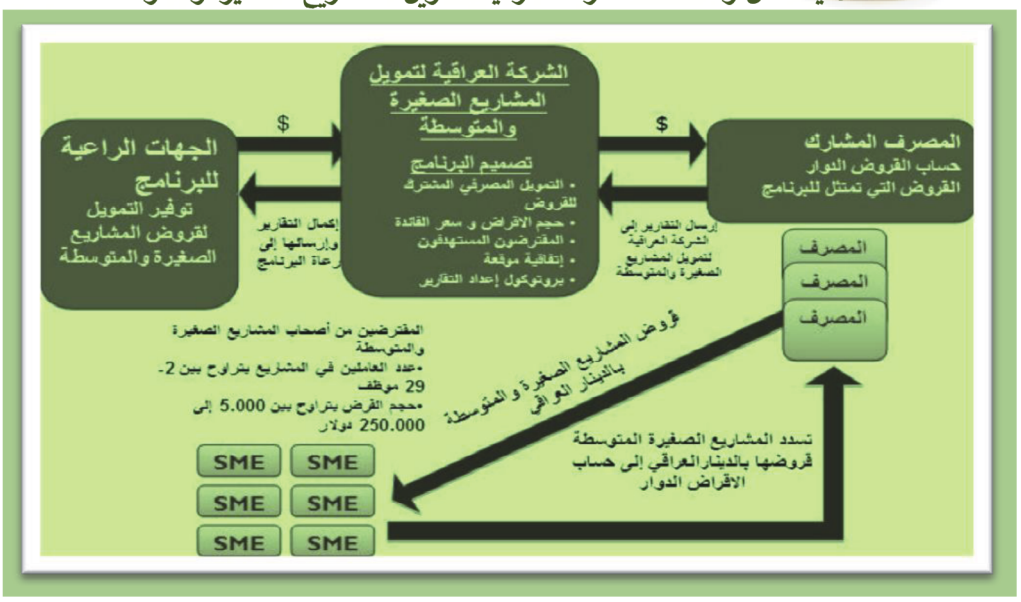

ب- الشركة العراقية للكفالات المصرفية/شركة مساهمة

تأسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة بموافقة البنك المركزي العراقي ، وفي عام 2009 أقرّت الهيئة العامة التحول إلى شركة مساهمة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد استناداً إلى موافقات البنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات، بموجب أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997.

وتتمثل مهمة الشركة في أن تكون الجهة الرئيسة التي تقدم الكفالات لقروض المؤسسات المالية المصرفية الخاصة لتصل الى (75%) من القروض الممنوحة من قبل المصارف المشاركة التي بحدود (5-250) ألف دولار أو مايعادلها بالدينار العراقي.

نشاط الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2015

1- بلغ رأس مال الشركة (7.9) مليار دينار عراقي منذ عام 2010 لغاية 2015/12/31 ، الذي تم زيادته بعد ان كان (7) مليارات دينار في العام 2009 ، وجاءت هذه الزيادة من خلال الارباح المتراكمة وعن طريق رسملة رأس المال ، وبلغ مخصص ضمان القروض (588,974) ألف دينار منذ 2015/1/1 مضافاً إليه (71,480) الف دينار ومطروحاً منه التنزيلات (133,270) الف دينار ليصبح (527,184) الف دينار في نهاية 2015/12/31.

2- ارتفع عدد المصارف المشاركة في الشركة الى (14) مصرفاً عراقياً خاصاً مشاركاً وبنسبة مساهمة بلغت (99.55%) وشركة وساطة مالية واحدة بنسبة مساهمة (0.28%) و (16) شخصاً مساهماً بنسبة مساهمة (0.17%) لعام 2015.

3- انخفض عدد القروض المضمونة إلى (352) قرضاً مضموناً كما في نهاية عام 2015 مقارنة بعدد القروض المضمونة البالغة (1076) في نهاية عام 2014 اي بنسبة انخفاض (32.7%).

4- بلغ عدد القروض المضمونة حسب المصارف المانحة (12177) قرضاً مضموناً منذ بدء العمل بالشركة في عام 2006 لغاية 2015/1/31 كما موضح في أدناه :

تقدم مصرف بغداد بالمرتبة الاولى من حيث عدد القروض المضمونة التي بلغت (2728) قرضا مضمونا وبأهمية نسبية (22.4%) منذ بداية عمل الشركة لغاية 2015/1/31 ، يليه مصرف الخليج بالمرتبة الثانية بلغت القروض (2417) قرضاً مضموناً بأهمية نسبية (19.9%) ، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب مصرف آشور والتي بلغت (2375) قرضاً مضموناً وبأهمية نسبية (19.5%)، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مصرف الشرق الاوسط بقيمة بلغت (1658) قرضاً مضموناً وبأهمية نسبية (13.7%)، أما المصارف (الشمال والاستثمار والمتحد والأهلي وسومر والموصل والشرق الأوسط) فكان عدد القروض فيها يتراوح مابين (23- 903) قروض وبأهمية نسبية بلغت (24.5%).

5- وكان التوزيع الجغرافي للقروض المضمونة منذ بداية عمل الشركة 2006 لغاية 2015/12/31 كما موضح في أدناه :

تصدرت محافظة بغداد المرتبة الاولى لعدد القروض المضمونة البالغة (5724) قرضاً مضموناً، والتي بلغت اهميتها النسبية (47%) ، تليها المحافظات في إقليم كردستان، حيث بلغ عدد القروض المضمونة في محافظة السليمانية (1148) قرضاً مضموناً تليها محافظة أربيل (956) قرضاً مضموناً.

وفي ما يخص المحافظات الشمالية الباقية يتراوح العدد فيها بين (66 – 202) قرضاً مضموناً، بأهمية نسبية (6.2%) ، تليها المحافظات الجنوبية بعدد يتراوح بين (136–359) قرضاً مضموناً بأهمية نسبية (7.9%) ، ويتراوح العدد في المحافظات الوسطى بين (247–700) قرضاً مضموناً بأهمية نسبية (21.5%).

6-تركزت القروض المضمونة في القطاعات التجارية والخدمية والإنشائية المتمثلة باستيراد المواد الاستهلاكية والكمالية بأهمية نسبية (26.8% ، 61.9% ، 5.1%) ولا تشكل هذه القروض المضمونة قيمة إضافية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يحتاج الى تشريع قوانين وتعليمات تحمي المنتج الوطني لتشجيعه للحد من الاستيرادات وتفعيل التعرفة الكمركية لتشجيع الصناعة الوطنية.

7-انخفض عدد القروض المضمونة في جميع القطاعات الاقتصادية (التجاري والخدمي والإنشائي والصناعي والصحي) لعام 2015 بنسب (84.7%، 2.7% ، 89.8% ، 84.1% ، 57.1%) على الترتيب مقارنة مع عام 2014 ، وحافظ القطاع السياحي والزراعي على المستوى ذاته كما في عام 2014 البالغ (4 ، 6) قروض على الترتيب.

8-ارتفع عدد فرص العمل في المشاريع القائمة الى (20592) فرصة عمل قائمة في عام 2015 مقارنة بالعدد (20289) فرصة عمل قائمة في عام 2014 ، أي (303) فرص عمل قائمة خلال عام 2015 ، وكذلك ارتفعت فرص العمل في المشاريع الجديدة الى (5732) فرصة عمل جديدة في عام 2015 مقارنة بالعدد (5479) فرصة عمل جديدة لعام 2014، اي (253) فرصة عمل جديدة ، وهي مساهمة طفيفة في تخفيض معدل البطالة في العراق.

9-انخفض عدد القروض المضمونة الممنوحة لفئة الذكور في عام 2015 الى (267) قرضاً مضمون بعد ان كان (824) قرضاً مضموناً أي بنسبة (67.6%) عن عام 2014 ، وكذلك انخفض هذا العدد لفئة الإناث في عام 2015 الى (85) قرضاً مضموناً بعد ان كان (252) قرضاً مضموناً اي بنسبة (66.3%) عن عام 2014.

10– انخفضت المحفظة الائتمانية للشركة الى (12.8) مليار دينار في عام 2015 بنسبة (41.3%) عن عام 2014 البالغ (21.8) مليار دينار ، وبلغت قيمة المحفظة التراكمية للشركات المساهمة في الشركة (178.7) مليار دينار.

13- مركز الايداع العراقي

تأسس مركز الإيداع العراقي سنة 2009، لاستكمال مشروع التداول الإلكتروني، وهو مؤسسة ذات نفع عام والجهة الوحيدة المخولة بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 بتسجيل الاوراق المالية وحفظ ونقل ملكياتها وإيداعها وإجراء المقاصة والتسوية عليها، باعتماد المعايير الدولية لتوفير بيئة استثمارية آمنة ومستقرة وداعمة للاقتصاد الوطني، ويهدف المركز بصورة خاصة الى تعزيز ثقة المستثمرين بالأوراق المالية ووضع تعليمات وقواعد تحد من مخاطر عمليات الإيداع والتسوية تتسم بالعدالة والشفافية والسرعة والامان والمهنية العالية.

واستناداً إلى أحكام الفقرة (11) من القسم (12) من قانون الأوراق المالية رقم (74) لسنة 2004 أصدرت الهيئة العامة للأوراق المالية تعليمات رقم (17) لسنة 2012 لغرض تطوير آليات حفظ حقوق المتعاملين بالاوراق المالية لتمكينهم بمتابعة ومراقبة استثماراتهم على وفق المعايير الدولية.

بلغ عدد الاسهم المودعة للعراقيين في الشركات المساهمة المسجلة في مركز إلايداع العراقي (4,933.9) مليار سهم، من مجموع رؤوس اموالها البالغ (8,805.1) مليار سهم بنسبة إيداع (56%)، وبلغ عدد الاسهم المودعة غير العراقيين (1,777.8) مليار سهم اي بنسبة (20.2%)، وبذلك يكون إجمالي نسبة إيداع للأسهم (76.2%).

ارتفع عدد المودعين للشركات المتداولة في سوق العراق والمسجلة في مركز الإيداع في نهاية عام 2015 الى (80,068) مودع مقارنة بعدد المودعين (77,157) مودع في نهاية عام 2014 ، وبنسبة ارتفاع (3.8%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة عدد الاشخاص المودعين في عام 2015 الى (78,576) مودع ، وبنسبة ارتفاع (3.9%) عن عام 2014، بينما انخفض عدد الشركات والدوائر الحكومية المودعة الى (1,476) شركة مودعة في عام 2015 وبنسبة انخفاض (2.1%) عن عام 2014.

ويشارك مركز الإيداع العراقي في المؤتمرات والاجتماعات التي تقام داخل وخارج العراق لتطوير العلاقات الخارجية والداخلية مع المؤسسات والاتحادات المعنية بالسوق المالية ومراكز الايداع العربية والعالمية.

جدول (15)

يوضح الجدول الآتي مؤشرات مركز الايداع العراقي منذ بدء التداول اللإلكتروني في سوق العراق للاوراق المالية في 2009/4/19 لغاية 2015/12/31 .

عدد الشركات المسجلة		98
راس المال المسجل (مليار سهم)		8,805,1
مجموع الاسهم المودعة (مليار سهم)		6,711.1
نسبة الاسهم المودعة الى المسجلة		%76.2
المؤشر	عراقي	غير عراقي
ملكية المساهمين (مليار سهم)	4,933.9	1,777.8
عدد المستثمرين(المفتوح لهم حساب)	38,446	1,333
عدد المستثمرين (أفراد)	70,884	6,471
عدد المستثمرين (شركات)	2406	191
الجهات الحكومية	49	–
عدد المستثمرين (محافظ استثمارية)	–	67
عدد المستثمرين (المالكين للاسهم المودعة)	73,339	6,729

المصدر/التقرير السنوي عن مركز الايداع العراقي لعامي 2015 و2014

14- الشركة العالمية للبطاقة الذكية

تأسست من خلال الشراكة بين مصرفي الرافدين والرشيد مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني . يبلغ رأسمالها (3) مليارات دينار مايعادل (2.6) مليون دولار، وتخضع حساباتها لديوان الرقابة المالية وضوابط وقانون البنك المركزي العراقي، وتعمل على وفق اعتماد ستراتيجية جديدة لتطوير أعمال مؤسسات ودوائر الدولة لتعزيز المنافسة واستمرارية عملهم في اطار تقني من خلال توظيف التكنولوجيا واستثمارها في تحقيق حاجات الجمهور والتواصل مع التطورات والمستجدات العالمية.

تسعى الشركة الى تقديم افضل الخدمات للمواطنين في القطاعات وفي مناطق العراق كافة، من خلال متابعتها مع وزارة المالية لآخر المستجدات والتطورات التقنية الحديثة وصولاً لتحقيق هدفها (إصدار عشرة ملايين بطاقة إلكترونية) يمكن استخدامها عبر (30,000) نقطة بيع ، وإصدار بطاقات متخصصة مثل (البطاقة المالية ، البطاقة الصحية، البطاقة التموينية ، البطاقة الشخصية ، والسكن ، بطاقة ملكية وقيادة المركبات ، بطاقة كي كمحفظة توفير).

ساهمت الشركة العالمية للبطاقة الذكية في إصدار بطاقة كي لأكثر من نصف مليون مواطن عراقي نازح من المحافظات التي شهدت عمليات تهجير خلال عام 2015، وقامت أيضا بافتتاح مراكز اصدار رسمية في القنصلية والسفارة العراقية في تركيا لتسهيل اجراءات تسلم الرواتب للمتقاعدين في تركيا على ان يتم توسيع نطاق هذه الخدمات لكل المواطنين داخل العراق وخارجه ، والذي كان عاملاً ايجابياً في حصول الشركة على جائزة "سيسيميز Sesames" العالمية للبطاقة الائتمانية ضمن معرض كارت سيكيور كونكشن في باريس التي أعلن عنها في 17 تشرين الثاني عام 2015، وتم اختيارها من بين أكبر مئة مشروع عالمي لما تقدمه من خدمات التكنولوجيا الآمنة والمتطورة ، وهي المرة الأولى في تاريخ العراق والدول العربية التي تفوز فيها شركة عراقية تعمل داخل البلاد بجائزة عالمية.

وفي ما يأتي استعراض لأبرز مؤشرات الشركة خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014.

- ارتفع عدد الجهات المتعاقدة مع الشركة الى (368) جهة عام 2015 بعد ان كانت (337) جهة، وذلك لاعتماد معظم الدوائر على خدمات هذه البطاقة في دفع مستحقات موظفي الدولة، اي بنسبة عام 2014.
- ارتفع عدد موظفي الشركة في عام 2015 إلى (676) موظفاً من ذوي الكفاءات والاختصاصات في مجال هندسة المعلومات والاتصالات والقطاع المالي والمصرفي وإدارة الأعمال، مرتفعا بنسبة (13.6%) عن عددهم في عام 2014 البالغ (595) موظفا.
- ارتفعت اصدارات الشركة من البطاقات الإلكترونية عام 2015 الى (4,003,884) بطاقة كي في جميع الدوائر الحكومية ، بعد اعتماد البطاقة من قبل (11) مجلس محافظة في البلاد، مرتفعا بنسبة (14.6%) عن إصداراتها خلال عام 2014 البالغ (3,494,712) بطاقة إلكترونية .

- ارتفع عدد منافذ تقديم خدمات بطاقة كي الى (3773) منفذا (القطاع الخاص) في عموم محافظات العراق عام 2015، وذلك نتيجة التوسع في منح تراخيص فتح المنافذ الجديدة لتقديم هذه الخدمة، مرتفعا بنسبة (74.8%) عن عدد منافذها خلال عام 2014 البالغ (2158) منفذا.
- ارتفعت تراخيص إصدار البطاقات وتقديم خدماتها الممنوحة للمصارف الحكومية والخاصة من قبل الشركة الى (15) مصرفا خلال عام 2015، بعد ان كانت (13) مصرفا في عام 2014 ، بنسبة ارتفاع (15.4%).
- انخفض إجمالي النقد الموزع لحاملي بطاقة كي الى (9.013) مليار دينار عراقي خلال عام 2015، بنسبة (- 39.7%) مقارنة بعام 2014 البالغ (14.941) مليار دينار، بسبب غلق بعض المنافذ في مناطق غرب وشمال العراق من قبل تنظيم داعش الإرهابي في تلك المناطق.

15- الدفع بواسطة اجهزة الهواتف النقالة

بالنظر لقيام البنك المركزي العراقي بإصدار نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال المرقم (3) لسنة 2014 ، أكد البنك المركزي العراقي إمكانية توسيع أعمال المصارف وشركات التحويل المالي وشركات الهاتف النقال وممارسة أي من نشاطات الدفع الالكتروني في حال رغبتهم في العمل بنظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال المرقم (3) لسنة 2014 ، بعد الحصول على رخص منه ، مؤكدا ان عليهم تقديم طلبات رسمية لممارسة هذه الخدمة شرط الالتزام بمتطلبات النظام وتقديم الوثائق القانونية كافة ، مراعاة للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي المستندة إلى أحكام قانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004.

ان دعوة البنك المركزي للمصارف والشركات تأتي من خلال السعي لتطوير نظام المدفوعات في العراق باعتماد التكنولوجيا الحديثة بما يضمن تقديم الخدمة بسرعة وجودة بعيدا عن الروتين وإهدار الوقت.

إن العمل بالأنظمة المصرفية المتطورة بمشاركة شركات الهاتف النقال سيتيح للمواطنين تحويل مبالغ مالية من أرصدتهم إلى أي مصرف أو فرع أو شخص آخر ما يوفر وقتا وكلفة وجهودا الى جانب تقليل المخاطر الامنية من التداول بالنقد بمبالغ كبيرة عند عقد الصفقات التجارية ، فقد تم ترخيص شركتين (محفظة العراق ، وآسيا حوالة) للعمل كمزودي خدمات الدفع إلالكتروني عبر الهاتف النقال وفقاً لتعليمات البنك المركزي ، ويسمى الاشتراك بهذه الخدمة محفظة الدفع الهاتف النقال وهذه المحفظة غير مرتبطة بحساب مصرفي، ويكون للزبون محفظة واحدة فقط مرتبطة بشريحة هاتف بموجب معايير اعرف زبونك، وتكون الحدود على قيمة معاملات الدفع بالتجزئة كحد أقصى (2) مليون دينار يومياً و(10) ملايين دينار شهرياً ويجب تسجيل المحفظة لدى وكلاء الشركتين لتصبح فعالة، يكون التسجيل بالرقم المختصر (#210*) لشركة محفظة العراق وآسيا الحوالة، وبقيمة تعاملات مالية تصل الى (2) مليون دينار كحد أقصى لمدة 90 يوماً، سيقوم البنك المركزي العراقي بمهمة الإشراف والرقابة على هذه الشركات.

16- المركز العراقي للأستشارات المالية والمصرفية

يمثل مركز الدراسات والإستشارات المالية والمصرفية أحد المراكز المستقلة ذات القاعدة الراسخة في مجال الإستشارات المالية والمصرفية ، حيث يمثل المركز فريق من الخبراء الإستشاريين العراقيين من المصرفيين واساتذة الجامعات والمهنيين المحترفين في مجال الإدارة المالية بوجهيها التمويل والإستثمار كمركز متخصص في تقديم الإستشارات التمويلية والإستثمارية كافة ، ويعمل المركز على وفق الثوابت المهنية والاخلاقية التي يؤمن بها أتحاد المصارف العراقية الخاصة من خلال أهدافه المتمثلة بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والدينية و المهنية والشفافية في التعامل وصولاً لتحقيق الإنجازات المتكاملة.

أولاً: الاستشارات المالية

1- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لجميع المشروعات الصغيرة والكبيرة الحجم القائمة منها ، أو الجديدة.

2- تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق.

3- تحليل وإدارة مخاطر النشاط الاستثماري.

4- تقييم البدائل المتاحة لتمويل التوسعات الاستثمارية المقترحة.

ثانيا : الاستشارات المصرفية

1- اختيار و ترشيح المصرف أو المؤسسة المناسبة لطبيعة العمل والنشاط التجاري.

2- إعداد الملف الائتماني المتكامل المطلوب والتوصية بحجم ونوعية وشروط التسهيلات الائتمانية المطلوبة وإعداد الدراسات المالية المطلوبة في هذا الشأن كافة .

3- مناقشة المصرف في شروط التمويل و ضماناته نيابة عن الزبون ومتابعة إجراءات الحصول على التمويل المعني سواء فى مراحل الاستعلام أو التقييم أو الدراسة أو المعاينة وغيرها .

4- إعداد دراسات الجدوى التي تطلبها المصارف عند تقدم الزبون إليها للحصول على الائتمان سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع أو الإحلال.

5- إعداد الدراسات بشان أوضاع مديونيات الزبائن مع المصارف وتقديم الاقتراحات بشأن أساليب العلاج وتقديم الاستشارات والدراسات في مجال الديون المصرفية .

6- القيام بإجراء الدراسات اللازمة لحسابات الزبائن مع المصارف وبصفة خاصة حسابات القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك بغرض الوقوف على صحة الأرصدة والحسابات ومدى الالتزام بالعقود الموقعة بين الطرفين ومراجعة عقود القروض والتسهيلات قبل إبرامها مع المصارف وإبداء الرأي الفني بشأنها .

7- تقديم الاستشارات في مجال المشاكل المرتبطة بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وذات العلاقة بالمصارف وإعداد الدراسات والتصورات لحل هذه المشاكل .

8-المعاونة في تخفيض الأعباء المرتبطة بالمصاريف والعمولات والفوائد التي تخصمها المصارف من حسابات الزبائن ، وذلك من خلال تقديم المشورة بشأن أسعار الفائدة والعمولات والمصاريف وآلية الاحتساب المرتبطة بحيث يمكن في النهاية تخفيف العبء الحقيقي المترتب على التمويل.

17- مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري

استمر مصرف الخليج التجاري من التركيز على النشاط التدريبي وذلك بإقامة دورات تدريبية تخصصية في مختلف الانشطة المصرفية والاختصاصات المتنوعة لموظفي المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بما يسهم في رفع كفاءة الأداء للعاملين في المصارف وذلك من خلال تطوير الأنظمة والبرامجيات التي تخدم نشاط المصرف في زيادة الإنتاج وتقديم أفضل الخدمات للزبائن مع وضع أهداف عملية دقيقة لنمو وتطوير الصناعة المصرفية (الحكومية ، الأهلية) بما يخدم مسيرة البناء والتقدم للعراق من خلال زج موظفي مصرفنا وموظفي القطاع الحكومي والأهلي في دورات تخصيصة لتطوير معلوماتهم الوظيفية بما يسهم في زيادة وتائر الإنتاج مع لفت انتباههم الى الإصدارات الجديدة والاسيما التي تتعلق بالجانب الائتماني (خطابات الضمان) والتصاميم الحديثة لها من أجل تقليل حالات التزوير وتخفيض الخسائر الناجمة عنها بدون مقابل لتعزيز أواصر الثقة بين المصرف ودوائر الدولة المختلفة ويتم ذلك من خلال محاضرات لأساتذه أكفاء واستشاريين في مختلف الاختصاصات العملية المصرفية وللمواضيع التي تشملها مفردات الدورات بما يحقق الزيادة المنشودة في ركائز الإنتاج الآنفة الذكر ولكي تواكب التطور الذي تشهده البنى الهيكلية للمصارف والذي بالنتيجة سيقود الى التوسع العمودي والافقي مع بناء استراتيجيات وسياسات حديثة مع تفعيل للأجهزة التخطيطية والبحثية والإحصائية ولكل ماتقدّم ومن اجل معرفة مايقدمة المصرف المذكور من نتاج خلال عام 2015 نستعرض ماتم تنفيذه من خطة التدريب لعام 2015 والخطة المزمعة انجازها بأذن الله للنصف الاول من 2016 مع إمكانية إضافة عدد أخر من الدورات وحسب المستجدات.

1- بلغ عدد الدورات المنفذة في الاختصاصات المصرفية كافة (15) دورة في عام 2015 مقارنة مع (12) دورة لعام 2014، وبلغ عدد المتدربين من الإدارة العامة والفروع والمصارف الاخرى (حكومي، أهلي) و(الوزارات والجهات الأخرى) (316) موظفاً في الدورات المقامة في الإدارة العامة كما مبين في الجدولين المرفقين (1) (2) .

2- تمت مشاركة (8) موظفين من المصارف الحكومية و(94) موظفاً من المصارف الاهلية في هذا العام في الدورات المنفذة.

3- اشتراك (12) موظفاً من وزارات (الكهرباء، البيئة، البلديات، والاشغال العامة، التجارة) في دورة حول (إصدار خطابات الضمان) النموذج الجديد الذي تم تصميمه وطبعه بمواصفات خاصة ومميزة تمنع التزوير. إضافة إلى تدريبهم حول الاعتمادات المستندية.

4- بلغت نسبة تنفيذ خطة التدريب لعام 2015 بالمقارنة مع المخطط (95%) ونسبة النمو لعدد الدورات (30%).

جدول (16)

الدورات المنفذة في المركز التدريبي المصرفي للعام 2015

ت	بيان الدورات بمشاركة كوادر المصرف	عدد الدورات	عدد المتدربين	
1	الدورات المقامة في مركز التدريب المصرفي داخل المصرف	8	عدد المتدربين من كوادر المصرف	86
			عدد المتدربين من المصارف الاخرى	49
			العدد الكلي للمتدربين في مركز التدريب المصرفي	135
2	الدورات المقامة في البنك المركزي العراقي	13	20	
3	الدورات المقامة في رابطة المصارف الخاصة	5	6	
4	الدورات المقامة في الشركات المتخصصة بالتأهيل والتطوير المصرفي	3	4	
5	الدورات المقامة خارج العراق	2	4	

ملحق
جداول إحصائية



قائمة الجداول

1 جدول (1) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي حسب النشاط التجاري لعام 2015

2 جدول (2) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي حسب النشاط التجاري لعام 2015

3 جدول (3) كفاية رأس المال للمصارف كافة لعام 2015

4 جدول (4) نسب السيولة للمصارف كافة لعام 2015

5 جدول (5) النظام المصرفي الشامل للمصارف لعام 2015

جدول (١) الائتمان النقدي حسب النشاط التجاري للفصل الرابع لعام ٢٠١٥(مليون دينار)

ت	المصارف	الزراعة والصيد،والغابات	المناجم وإستخراج الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التمويل والتأمين والعقارات والخدمات	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية	العالم الخارجي	التشييد والبناء	المجموع الكلي
1	الرافدين	242,276	6	15,314	375	156,017	787,992	678,799	9,365,305	617	2,615,931	13,862,632
2	الرشيد	43,291	0	633,738	2,132	232,410	893,233	357,002	1,033,515	0	2,955,313	6,150,634
3	الزراعي التعاوني	1,675,663	0	0	0	110,287	7,776	0	10,286	309	0	1,804,321
4	الصناعي	0	0	63,884	0	-391	0	0	130,486	0	424	194,403
5	العقاري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	745,648	745,648
6	العراق للتجارة TBI	0	0	1,193,814	699,600	913,934	1,213	0	2,442,696	0	1,068,708	6,319,965
	مجموع الحكومي	**1,961,230**	**6**	**1,906,750**	**702,107**	**1,412,257**	**1,690,214**	**1,035,801**	**12,982,288**	**926**	**7,386,024**	**29,077,603**
1	بغداد	522	362	62	0	60,617	19,726	0	213,692	0	0	294,981
2	التجاري العراقي	17	0	2,082	6,881	7,820	0	2,748	140	693	0	20,381
3	العراقي الإسلامي	23	0	68	389	64,909	16,808	0	4,827	0	45,821	132,845
4	البصرة الاهلي	0	0	0	22,199	43,958	207,589	17,046	81,412	0	66,421	438,625
5	الشرق الاوسط	841	0	15,098	0	104,716	11,690	0	7,406	0	18,945	158,696
6	الاستثمار العراقي	45	0	55,787	1,495	77,549	0	0	2,665	0	1,259	138,800
7	المتحد للإستثمار	9,724	0	74,605	7,235	164,924	47,058	0	63,744	0	103,923	471,213
8	الأهلي العراقي	18	0	2,197	0	161,018	0	0	32,684	0	8,651	204,568
9	الائتمان العراقي	0	0	948	0	3,520	0	0	3,023	0	16	7,507
10	الإقتصاد	16,386	0	1	0	8,361	1,360	0	35,970	0	133,733	195,811
11	دار السلام	0	0	16,815	0	55,090	0	11,550	63,886	0	4,046	151,387
12	بابل	0	0	0	0	152,611	0	550	4,660	0	29	157,850
13	سومر التجاري	0	0	15,019	550	92,136	0	0	28	0	9,951	117,684
14	الوركاء	0	0	0	0	495,955	0	0	0	0	0	495,955
14	الخليج التجاري	19,844	0	50,207	0	150,955	29,405	0	45,438	12,981	43,549	352,379
16	إيلاف الإسلامي	0	0	0	0	58,629	15,135	0	73,372	0	0	147,136
17	الموصل	2,432	0	22,946	2,912	89,326	12,619	22,658	29,724	0	25,484	208,101
18	الشمال	0	0	84,600	0	166,496	0	0	20,210	0	155,770	427,076
19	الإتحاد العراقي	0	0	0	0	520,214	0	0	0	0	0	520,214
20	كوردستان	0	0	0	0	0	0	0	98,485	0	0	98,485
21	أشور الدولي للإستثمار	0	0	3,802	0	65,477	0	0	0	0	0	69,279
22	المنصور	996	0	3,198	0	113,595	0	0	3,509	4,112	2,598	128,008
23	البلاد الإسلامي	9,840	0	20,832	1,269	34,200	1,000	0	93,826	0	22,331	183,298
24	دجلة والفرات	0	0	11,743	62,821	106,003	75,782	0	0	0	39,217	295,566
25	التعاون الإسلامي	123	0	5,108	0	47,277	1,195	415	13,332	0	25,956	93,406
26	ملي إيران	0	0	0	0	0	0	0	25,977	0	0	25,977
27	عبر العراق	0	0	0	0	164,825	0	0	481	0	0	165,306
28	الوطني الإسلامي	0	0	0	0	0	0	235,216	117,000	0	129,019	481,235
29	الهدى	0	0	0	0	10,557	0	0	2	0	260	10,819
30	بيبلوس	140	0	0	800	101,421	300	1,450	12,432	0	369	116,912
32	الزراعي التركي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
33	جيهان	0	0	0	0	260,304	0	0	0	0	0	260,304
35	انتركونتيننتال	0	0	7,420	0	5,400	0	0	1,463	0	5,749	20,032
36	أربيل	0	0	0	0	0	0	0	88,373	0	0	88,373
37	أبو ظبي الإسلامي	15,581	0	68,859	0	23,850	45,244	591	0	0	0	154,125
38	الإقليم التجاري - أميرالد سابقاً	0	0	21,027	0	68,485	0	0	91,565	0	42,022	223,099
39	بيروت والبلاد العربية	396	0	2,595	0	29,812	588	0	11,245	0	82,236	126,872
40	بارسيان	0	0	0	0	0	0	0	2,661	0	0	2,661
41	التنمية الدولي	0	0	0	0	293,230	6,216	0	0	0	0	299,446
42	الإعتماد اللبناني	0	0	0	0	9,538	0	0	0	0	0	9,538
43	اللبناني - الفرنسي	0	0	0	0	0	0	0	14,291	0	0	14,291
44	البحر المتوسط	0	0	0	0	0	0	0	21,740	20,442	0	42,182
46	إش التركي	0	0	4,921	9,028	11,782	0	0	3,510	0	47,920	77,161
47	فرنسبنك	0	0	0	0	0	0	0	21,947	0	0	21,947
48	الشرق الأوسط وأفريقيا	0	0	0	0	9,581	0	0	0	0	0	9,581
49	لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	15,971	0	0	15,971
	مجموع الاهلي	**76,928**	**362**	**489,940**	**115,579**	**3,834,141**	**491,715**	**292,224**	**1,320,691**	**38,228**	**1,015,275**	**7,675,083**
	المجموع الكلي	**2,038,158**	**368**	**2,396,690**	**817,686**	**5,246,398**	**2,181,929**	**1,328,025**	**14,302,979**	**39,154**	**8,401,299**	**36,752,686**

جدول (٢) الائتمان النقدي والتعهدي حسب النشاط التجاري للفصل الرابع لعام ٢٠١٥

(مليون دينار)

ت	المصارف	الحساب الجاري	أوراق تجارية مخصومة	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد	إجمالي الائتمان النقدي	خطابات الضمان	الإعتمادات	إجمالي الائتمان التعهدي	إجمالي الائتمان النقدي والتعهدي
1	الرافدين	108,963	25,749	12,952,344	775,576	13,862,632	27,199	1,984,687	2,011,886	15,874,518
2	الرشيد	139,049	29,574	5,949,489	32,522	6,150,633	3,070	8,809	11,879	6,162,512
3	الزراعي التعاوني	0	0	1,662,876	141,445	1,804,321	54	0	54	1,804,375
4	الصناعي	2,828	0	166,961	24,614	194,403	0	0	0	194,403
5	العقاري	25	0	743,802	1,821	745,648	0	108	108	745,756
6	العراق للتجارة TBI	686,446	0	4,542,032	1,091,487	6,319,965	7,916,997	20,284,897	28,201,894	34,521,859
	مجموع الحكومي	**937,311**	**55,323**	**26,017,503**	**2,067,465**	**29,077,601**	**7,947,320**	**22,278,501**	**30,225,821**	**59,303,422**
1	بغداد	58,436	0	177,282	59,263	294,981	146,769	86,958	233,727	528,708
2	التجاري العراقي	4,092	0	6,424	9,865	20,381	12,320	0	12,320	32,701
3	العراقي الإسلامي	123,812	0	0	9,033	132,845	143,962	84,193	228,155	361,000
4	البصرة الاهلي	0	0	204,181	234,444	438,625	69,814	32,187	102,001	540,626
5	الشرق الأوسط	55,105	0	94,820	8,771	158,696	36,098	63,326	99,424	258,120
6	الاستثمار العراقي	26,435	2,594	106,621	3,150	138,801	73,481	18,174	91,655	230,456
7	المتحد للإستثمار	358,226	0	67,430	45,557	471,213	1,193,136	20,750	1,213,886	1,685,099
8	الأهلي العراقي	20,106	0	163,936	20,526	204,568	64,427	159,536	223,963	428,531
9	الائتمان العراقي	62	0	7	7,438	7,507	70,263	31,792	102,055	109,562
10	الإقتصاد	61,869	0	46,691	87,251	195,811	806,296	0	806,296	1,002,107
11	دار السلام	54,584	0	95,691	1,112	151,387	138,989	16,180	155,169	306,556
12	بابل	534	9,102	147,176	1,038	157,850	20,533	35,065	55,598	213,448
13	سومر التجاري	1,361	11,756	103,162	1,405	117,684	1,946	0	1,946	119,630
14	الوركاء	456,396	0	14,618	24,941	495,955	118,296	6,139	124,435	620,389
14	الخليج التجاري	161,235	24,541	121,562	45,041	352,379	183,562	16,974	200,536	552,915
16	إيلاف الإسلامي	0	0	132,848	14,288	147,136	187,853	125,137	312,990	460,126
17	الموصل	79,419	0	124,848	3,834	208,101	24,959	52,722	77,681	285,782
18	الشمال	296,975	0	50,458	79,643	427,076	341,951	15,537	357,488	784,564
19	الإتحاد العراقي	126,165	0	375,444	18,605	520,214	363,565	2,456	366,021	886,235
20	كوردستان	0	0	95,436	3,049	98,485	10,312	145,870	156,182	254,667
21	أشور الدولي للإستثمار	110	0	12,264	56,905	69,279	21,364	14,034	35,398	104,677
22	المنصور	52,163	417	62,310	13,119	128,009	25,587	50,303	75,889	203,898
23	البلاد الإسلامي	0	0	150,049	33,249	183,298	320,935	0	320,935	504,233
24	دجلة والفرات	0	0	280,916	14,650	295,566	164,772	7,858	172,630	468,196
25	التعاون الإسلامي	0	0	89,778	3,628	93,406	88,924	0	88,924	182,330
26	ملى إيران	0	0	25,958	19	25,977	0	0	0	25,977
27	عبر العراق	139,567	0	25,247	492	165,306	7,119	0	7,119	172,425
28	الوطني الإسلامي	0	0	470,432	10,803	481,235	815,227	347,872	1,163,099	1,644,334
29	الهدى	1,280	0	256	9,283	10,819	134,737	0	134,737	145,556
30	بيبلوس	2,686	1,714	112,512	0	116,912	116,753	39,575	156,328	273,240
32	الزراعي التركي	0	0	0	0	0	97,242	0	97,242	97,242
33	جيهان	0	34,176	226,128	0	260,304	167,178	97,060	264,238	524,542
35	انتركونتيننتال	15,985	0	4,041	6	20,032	363	0	363	20,395
36	أربيل	80,618	0	7,755	0	88,373	280,361	7,354	287,716	376,089
37	ابو ظبي الإسلامي	0	0	21,898	132,227	154,125	15,827	30,175	46,002	200,127
38	الإقليم التجاري - أميرالد سابقاً	50,503	0	138,489	34,107	223,099	57,598	9,704	67,302	290,401
39	بيروت والبلاد العربية	8,078	14,235	104,559	0	126,872	30,862	24,935	55,797	182,669
40	بارسيان	0	0	2,661		2,661	2,343	0	2,343	5,004
41	التنمية الدولي	0	0	299,446	0	299,446	156,767	27,849	184,616	484,062
42	الإعتماد اللبناني	45	0	9,493	0	9,538	2,083	581	2,664	12,202
43	اللبناني - الفرنسي	14,291	0	0	0	14,291	1,791	0	1,791	16,082
44	البحر المتوسط	7,675	0	34,243	265	42,182	103,428	4,079	107,507	149,689
45	ستاندرد جارترد	0	0	0	0	0	1,911,053	0	1,911,053	1,911,053
46	إش التركي	10,720	0	65,346	1,095	77,161	56,049	13,045	69,094	146,255
47	فرنسبنك	499	0	626	20,822	21,946	92,908	33,570	126,478	148,424
48	الشرق الأوسط وأفريقيا	4,812	0	4,769	0	9,581	3,779	2,366	6,145	15,726
49	لبنان والمهجر	10,819	0	1,887	3,265	15,971	31	365	396	16,367
	مجموع الاهلي	**2,284,663**	**98,536**	**4,279,697**	**1,012,189**	**7,675,085**	**8,683,615**	**1,623,718**	**10,307,333**	**17,982,417**
	المجموع الكلي	**3,221,974**	**153,858**	**30,297,200**	**3,079,654**	**36,752,686**	**16,630,934**	**23,902,219**	**40,533,153**	**77,285,839**

دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم بحوث السوق المالية

جـــدول (٣) كفـــاية راس المـــال لـــعـــام ٢٠١٥

ت	المصارف الحكوميـــــــة	الفصـــل الاول	الفصـــل الثاني	الفصـــل الثالث	الفصـــل الرابع
1	الرافديـــــن	4%	4%	4%	4%
2	الرشيـــــد	11%	10%	19%	11%
3	الصنـــــاعي	155%	145%	142%	132%
4	العقـــــاري	17%	17%	18%	18%
5	الزراعي التعـــاوني	50%	49%	48%	50%
6	العراقي للتجـــارة TBI	50%	57%	63%	59%
ت	المصارف الخاصـــــــة				
1	بغـــــداد	65%	63%	58%	58%
2	التجاري العـــراقي	927%	878%	462%	536%
3	الاستثمار العـــراقي	121%	130%	147%	152%
4	الشرق الاوســط	111%	106%	112%	104%
5	العراقي الاسلامـــي	79%	79%	84%	80%
6	المتحد للاستثمـــار	35%	36%	36%	29%
7	بابـــل	78%	88%	113%	115%
8	الوركـــاء	33%	28%	29%	30%
9	سومـــــر	204%	216%	226%	217%
10	الخلـــيج	78%	81%	66%	74%
11	ايلاف الاسلامـــي	55%	61%	53%	68%
12	الموصـــل	153%	143%	145%	154%
13	الشمـــال	52%	60%	53%	66%
14	الاتحاد العراقـــي	40%	26%	33%	32%
15	كوردســتان	215%	259%	277%	303%
16	اشـــور	101%	158%	194%	189%
17	أربـــيل	81%	83%	90%	93%
18	دار الســـلام	96%	69%	71%	73%
19	الاقتصـــاد	16%	22%	22%	17%
20	الاهلي العراقـــي	98%	110%	108%	116%
21	الائتمان العراقـــي	304%	300%	312%	302%
22	مصرف المنصـــور	208%	198%	194%	190%
23	دجـــلة والفـــرات	61%	66%	67%	63%
24	البلاد الاسلامـــي	43%	47%	46%	46%
25	التعاون الاسلامي للاستثـمار	110%	110%	106%	112%
26	الهـــدى	195%	186%	223%	252%
27	جيهـــان	74%	77%	80%	94%
28	الاقليم التجاري للاستثمار والتمـــويل	124%	134%	101%	92%
29	عبر العـــراق	255%	227%	214%	219%
30	الوطني الاسلامـــي	29%	30%	28%	28%
ت	المصـــارف الاجنبـــــية				
31	ملي ايـــران	193%	203%	208%	239%
32	الزراعي التـــركي	17%	19%	19%	21%
33	انتركونتيننتـــال	165%	171%	170%	186%
34	وقفـــلر	18%	19%	23%	23%
35	أبو ظبـــي	38%	50%	38%	15%
36	التنميـــة الدولي للاستثمـار	55%	62%	61%	63%
37	آش التـــركي	38%	26%	20%	18%
38	البركة التـــركي	46%	134%	63%	232%
39	بيروت والبـــلاد العربيـــة	24%	24%	28%	29%
40	بارسيـــان	115%	135%	136%	89%
41	الاعتماد اللـــبناني	59%	63%	96%	87%
42	بيبـــلوس	22%	24%	20%	20%
43	البحر المتوســـط	69%	68%	48%	52%
44	اسيا التركـــي	70%	77%	98%	76%
45	ستاندر تشـــارتر	_	2%	2%	2%
46	فرنسبـــنك	172%	117%	65%	79%
47	بنك لبنان والمهجـــر	211%	144%	142%	171%
48	اللبناني الفرنســـي	191%	106%	132%	134%
49	الشرق الاوســـط وافريقيا	91%	86%	85%	98%

المصدر: دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان

الكتب الرسمية الواردة من المصارف العاملة في العراق

جدول (٤) نسـبة السـيولة لعـام ٢٠١٥

ت	المصارف الحكومية	الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
1	الرافدين *	ـــــ	55%	55%	54%
2	الرشيد	148%	85%	87%	86%
3	الصناعي	76%	78%	72%	59%
4	العقاري	64%	64%	65%	66%
5	الزراعي التعاوني	18%	15%	21%	16%
6	العراقي للتجارة TBI	83%	82%	85%	84%
ت	المصارف الخاصة				
1	بغداد	76%	74%	79%	79%
2	التجاري العراقي	207%	227%	204%	215%
3	الاستثمار العراقي	102%	100%	109%	108%
4	الشرق الاوسط	66%	60%	69%	66%
5	العراقي الاسلامي	121%	111%	117%	111%
6	المتحد للاستثمار	34%	35%	27%	23%
7	بابل	21%	25%	55%	42%
8	الوركاء	-7%	-6%	-6%	7%
9	سومر	177%	175%	175%	177%
10	الخليج	67%	54%	41%	54%
11	ايلاف الاسلامي	32%	89%	146%	105%
12	الموصل	90%	90%	88%	109%
13	الشمال	35%	40%	36%	43%
14	الاتحاد العراقي	40%	33%	30%	21%
15	كوردستان	147%	137%	134%	140%
16	اشور	202%	210%	218%	515%
17	أربيل	172%	166%	174%	158%
18	دار السلام	23%	81%	76%	77%
19	الاقتصاد	ـــــ	10%	7%	3%
20	الاهلي العراقي	105%	97%	96%	104%
21	الائتمان العراقي	167%	153%	163%	164%
22	مصرف المنصور	106%	106%	109%	107%
23	دجلة والفرات	2%	3%	5%	6%
24	البلاد الاسلامي	38%	62%	65%	55%
25	التعاون الاقليمي للاستثمار	114%	110%	104%	114%
26	الهدى	291%	256%	312%	358%
27	جيهان ***	57%		57%	331%
28	الوطني الاسلامي	67%	59%	50%	45%
29	عبر العراق	264%	260%	197%	142%
30	أبو ظبي	87%	95%	74%	68%
31	التنمية الدولي	66%	65%	69%	70%
32	الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل	76%	98%	87%	86%
	الصارف الاجنبية				
33	ملي ايران	113%	110%	ـــــ	ـــــ
34	الزراعي التركي	121%	121%	180%	226%
35	بيبلوس	69%	53%	48%	51%
36	انتركونتيننتال	43%	53%	54%	48%
37	وقفلر	77%	92%	97%	97%
38	آش التركي	93%	43%	58%	53%
39	البركة التركي	40%	56%	52%	51%
40	بيروت والبلاد العربية	39%	44%	38%	25%
41	بارسيان	132%	132%	145%	133%
42	الاعتماد البناني	119%	77%	104%	135%
43	البحر المتوسط **	ـــــ	45%	41%	62%
44	اسيا التركي	24%	30%	53%	45%
45	ستاندر تشارتر	152%	136%	133%	132%
46	فرنسبنك	147%	103%	100%	87%
47	بنك لبنان والمهجر	118%	98%	83%	109%
48	اللبناني الفرنسي	130%	117%	95%	119%
49	الشرق الاوسط وافريقيا	167%	203%	244%	221%

المصدر: دائرة مراقبة الصيرفة والائتمان / قسم التدقيق المكتبي

بالنظر لوجود أخطاء في موازنة مصرف الرافدين لذا لم تثبت النسب الخاصة به *

عدم ارسال الموازنة المطلوبة من قبل مصرف البحر المتوسط لذا لم تثبت النسب الخاصة به **

تم استبعاد مصرف جيهان من الجدول لوجود أخطاء في تبويب الحسابات في الموازنة ***

جدول (٥) معلومات وبيانات عن الخدمات والممارسات عن خدمات المصارف العراقية كما في عام ٢٠١٥

ت	اسم المصرف	نوع النظام	المجموع الكلي لاجهزة الصراف اللآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي في بغداد	عدد أجهزة الصراف الآلي في المحافظات	عدد البطاقات المدينة Debit card	عدد البطاقات الائتمانية Credit card	عدد بطاقات الدفع المسبق Prepaid	الملاحظات
	المصـــــارف الحكوميـــة								
1	الرافدين**		* لايوجد صراف آلي بل هناك عدد من نقاط البيع (pos) منتشرة في فروعه لاغراض البطاقة الذكية (كي كارد) وبلغ عدد اجهزة نقاط البيع له (٤٩٥) جهازا للبطاقة الذكية (pos)			لايوجد	لايوجد	2,228,184	تم التعاقد من قبل المصرف مع شركة B-plan لتزويدهم بنظام مصرفي شامل منذ عام ٢٠٠٧وتوقف العمل به منذ عام ٢٠١٠ بسبب ماتعرض له المصرف من حادث اضافة الى معوقات فنية ظهرت خلال التنفيذ وقدمت الشركة حلولا بديلة ولم يتم التنفيذ لحد الآن وهناك عدة مخاطبات مع وزارة المالية حول الموضوع.
2	الرشيد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	1411931	ان المصرف بصدد توقيع عقد استشاري مع شركة ارنست ويونغ لاقتناء نظام مصرفي شامل والعمل جارٍ حالياً مع وزارة المالية / مكتب المفتش العام والدائرة القانونية لاستكمال إجراءات التوقيع .عدد بطاقات الدفع المسبق كي كارد / ١٤١١٦١٠ بطاقة ،عدد بطاقات الدفع المسبق ماستر كي / ٣٢١
3	الصناعي	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد		المصرف في طور اقتناء النظام المصرفي الشامل وبانتظار حصول الموافقات الاصولية للإعلان عن تحديد متطلباتة وشرائه
4	العقاري**	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	عدم وجود اي نوع من الاجهزة المذكورة .
5	الزراعي التعاوني**	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايقوم المصرف بإصدار أية بطاقات ائتمان كونه مصرف تخصصي يمارس نشاطه في مجال الإقراض العقاري .
6	العراقي للتجارة	Equation3.9 Fx310	90	37	53	41	7198	لايوجد	تم التعاقد علية في اواخر عام ٢٠٠٨ مع مجموعة من النظم السائدة وتم تحديث نظام تمويل العمليات التجارية ،والكفالات المصرفية والاعتمادات وتحديث نظام الصرف والإيداع للزبائن في الفروع ، وتم تنصيب نظام تقارير للمدراء ونظام إدارة المخاطر ونظام مكافحة غسل الاموال ، وتم ربط النظام مع نظم البنك المركزي ، وتنصيب نظام إدارة الخزانة وربط نظام معالجة البطاقات الائتمانية مع النظام المصرفي .
	المصـــارف الخاصـــة								
1	بغداد	Banks	45	17	28	23,703	لايوجد	لايوجد	لايوجد
2	التجاري العراقي	Bank Fusion Equation hotfix29	5	4	1	1,291		لايوجد	لايوجد
3	البصرة الدولي للاستثمار**								لاتوجد بيانات
4	مصرف الاستثمار العراقي	BANKS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
5	الشرق الأوسط	Capital Global Banking	28	14	14	1,219	837	لايوجد	لايوجد
6	العراقي الإسلامي	BANKS	15	4	11	200	لايوجد	لايوجد	
7	المتحد للاستثمار	BANKS	25	10	15	لايوجد	لايوجد	لايوجد	بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان فالعمل جارٍ لتطبيق نظام البطاقات الائتمانيه في الوقت القريب والمشروع قيد الإنشاء
8	الأهلي العراقي	(integrated computerized banking system) ICBS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

9	الائتمان العراقي	Misys- Equation3.9	10	6	4	6,680	لايوجد	لايوجد	لايوجد
10	دار السلام	BANKS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	
11	الاقتصاد للاستثمار**	(integrated computerized banking system) ICBS	14	13	1	373	لايوجد	لايوجد	عدد اجهزة الصراف الالي (١٤) جهاز ATM موزعة (١٣) في بغداد وواحدة في اربيل والمكائن جمس
12	بابل	ORION	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
13	الوركاء	BANKS	186جهاز في المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى			6,205	522	26,167	تم استخدام وتطبيق النظام منذ عام ٢٠٠٦ وقد حقق المصرف الاستخدام الامثل للنظام وتطبيقاته المختلفة وفقا الى اعلى المعايير المستخدمة للخدمات المصرفية المختلفة ، وتم خلال ذلك تهيئة البنى التحتية لغرض استخدام النظام الشامل من اتصالات واجهزة تدريب المستخدمين ، اضافة الى ذلك تتوفر لدى المصرف اجهزة نقاط البيع (pos) وعددها (٥٦) جهازا .
14	سومر	ORION	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	
15	الخليج التجاري**	BANKS	28	15	13	لايوجد	1934	لايوجد	تم تطبيق النظام بشكل كامل والاستغناء عن العمل اليدوي ، ويقدم المصرف العديد من الخدمات من خلال الانظمة الموجودة في النظام المصرفي وهي (نظام الودائع بكافة انواعها ،ونظام الحوالات بانواعها ، ونظام القروض ، ونظام الائتمان بنوعيه النقدي والتعهدي ،ونظام الموجودات الثابتة ،ونظام الموارد البشرية) ، وحساب الدائنون بأنواعها وحساب المدينون بانواعها بالاضافة الى انظمة احتساب التخصيصات وغلق الحسابات اليومية والحسابات الختامية .
16	ايلاف الاسلامي	Temenos T-24	16	5	11	150	لايوجد	350	
17	الموصل	(integrated computerized banking system) ICBS	10	1	9	218	لايوجد	لايوجد	لايوجد
18	الشمال	ORION	28	3	25	4235	لايوجد	لايوجد	علما ان عدد مكائن الصراف الآلي الموجودة لدى المصرف هي (٢٨) ماكنة مقسمة (٣) في بغداد و(١٢) في المحافظات ، (١٣) صراف جديد غير مستخدم ، علما ان البطاقات الدائنة لدية (٤٢٣٥) بطاقة
19	الاتحاد العراقي	(integrated computerized banking system) ICBS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
20	كوردستان**								لاتوجد بيانات
21	اشور	BANKS	11	3	8	7,200	لايوجد	لايوجد	يوجد لدى المصرف اجهزة صراف آلي احتياط
22	المنصور	banks	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	النظام الحالي المستخدم هو نظام (FOXPRO) والمصرف يعمل على استخدام نظام مصرفي حديث (BANKS) والمجهزة من شركة (ICSFS) وبكلفة تقديرية بحدود (١.٤٠٠.٠٠٠$) وتشمل رخص (البرمجيات وكلف الاجهزة ورخص الاراكيل والتدريب)عدا الاجور السنوية .
23	أربيل	ICBS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
24	دجلة والفرات**	PHOENIX	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

25	البلاد الاسلامي	FLEXY BANKING	10	9	1	1,099	لايوجد	لايوجد	لايوجد
26	التعاون الاسلامي	PHOENIX	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	يعمل المصرف على تغيير هذا النظام المصرفي الحالي بنظام اخر حديث يلبي كافة المتطلبات المصرفية و تم وضع خطة متكاملة لتشغيل منظومة الدفع الالكتروني بعد عمليات تحديث النظام الحالي .
27	الهدى	قواعد البيانات HEBS ORACLE VB SQLS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
28	الوطني الاسلامي	Temenos T-24	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
29	عبر العراق	Banks	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
30	جيهان	iMal	13	1	12	1101	40	لايوجد	لايوجد
31	التنمية الدولي	IMAL- oracle Data Base	19	11	8	390	213	5260	
32	الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل	BANKS	6	1	5		671		لايوجد
	المصارف الاجنبية								
33	ملي ايران	FOXPRO	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	مفاتحة ادارتنا العامة في طهران لغرض تبديل النظام ودراسة تقديم جميع انواع البطاقات
34	الزراعي التركي**	BANKS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد		لايوجد
35	مصرف بيبلوس	Temenos GLOBUS T-24RO6	10	1	9	188	47	707	بما ان بنك بيبلوس ش.م.ل العراق هو فرع لبنك بيبلوس لبنان فأن كلفة تجديد الاشتراك السنوي لسنة ٢٠١٥ هي ٢٦٢٢٦ دولار امريكي
36	انتركونتنتال	ICBS	6	1	5	لايوجد	لايوجد	1229	عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً بالدولار (١١٦٣) بطاقة وعدد البطاقات المدفوعة مسبقاً بالدينار العراقي (٧٦) بطاقة
37	وقفار	BANKS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
38	أبو ظبي الاسلامي	PHOENIX	8	1	7	1050	لايوجد	لايوجد	تم شراء هذا النظام في عام ١٩٩٨ المقر الرئيسي للمصرف في الامارات .
39	بيروت والبلاد العربية	BFEQ (BANK FUSION Equation)	6	لايوجد	6	3676	1065		اخر تحديث جرى في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥
40	ايش	ISBBA& RALLY	3	1	2	2313	لايوجد	لايوجد	لايوجد
41	البركة التركي**	BANKS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

42	بارسيان	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	ان المصرف لايستخدم نظام مصرفي في الوقت الحالي لكن سيتم شراء نظام مصرفي موحد خلال عام ٢٠١٦ ، وبعدها وسيزود البنك بأسم النظام وكلفتة مستقبلاً، والمصرف لايحتوي على جهاز الصراف الالي في بغداد والمحافظات فقط في مصرف بارسيان الام في ايران يمتلك جهاز الصراف الالي لانه مصرف متطور ويواكب تطور العمل المصرفي في العالم ، وان مصرف بارسيان فرع بغداد لايصدر بطاقات ائتمان (دائنة ومدينة) ، فقط يمنح ائتمان نقدي (سلف لموظفي دوائر الدولة) وائتمان تعهدي (اصدار خطابات ضمان واعتمادات مستندية).
43	الاعتماد اللبناني	Equation version 3.8.1	1	لايوجد	1	236	لايوجد	لايوجد	عدد الخدمات التي يستخدمها المصرف من خلال النظام (٩) خدمات ويتم حاليا تطوير النظام الى equation 4 وسيجري تشغيله في فروع العراق من بعد تطبيقه في المؤسسة الام في لبنان.
44	البحر المتوسط	BRANCH POWER	2	لايوجد	2	249	240	لايوجد	المصرف بصدد استبدال هذا النظام بأخر حديث من نوع FLEXCUBE من شركة ORACLE وسوف يقوم المصرف بأبلاغ البنك المركزي عند بدء العمل بة BRANCH POWER لعمل الفروع وهو نظام واحد .
45	اللبناني الفرنسي	Temenos T-24	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	فرع بغداد هو الفرع الوحيد في العراق
46	آسيا التركي	IMAL	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	الفرع الوحيد في العراق
47	ستاندرد تشارترد	EBBS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	إن النظام المصرفي الاساس لدى المصرف هو eBBS والذي يستخدم من قبل مجموعة ستاندرد تشارترد بنك في ٧٠ بلداً، وتم تطوير هذا النظام داخليا و العمل به لسنوات عديدة ولا يقدم المصرف خدمات الصراف الالي او خدمات بطاقة الائتمان في العراق .
48	الشرق الاوسط وافريقيا**	(integrated computerized banking system) ICBS	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد
49	فرنسبنك	BANKMATE	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد	لايوجد

* الكتب الرسمية الواردة من المصارف

** هذة المصارف لم تحدث .